



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

توجيه انفرادات الوقف الهبّطي في الأجزاء الرابع والخامس
والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير

**The Guidance of the Endowments of the Waqf in
the Fourth Fifth Sixth and Seventh Parts of the
Holy Quran and its Impact on Interpretation**

إعداد:

عمران علي عبد السلام عليلش

إشراف:

أ. د. نزار عطاالله أحمد صالح

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن
في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: 2021/6/22 – عمان



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

توجيه انفرادات الوقف الهبّطي في الأجزاء الرابع والخامس
والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير

إعداد:

عمران علي عبد السلام عيليش

إشراف:

أ.د. نزار عطالله أحمد صالح

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن
في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: 2021/6/22 – عمان

ب

قرار لجنة المناقشة

توجيه انفرادات الوقف الهبطي في الأجزاء الرابع والخامس
والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير

The Guidance of the Endowments of the Waqf in the Fourth Fifth Sixth and Seventh Parts of the Holy Quran and its Impact on Interpretation

إعداد:

عمران علي عبد السلام عيليش

إشراف:

د. نزار عطاالله أحمد صالح

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: 2021/6/22 – عمان

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

الجامعة

الدكتور

العلوم الإسلامية العالمية

رئيساً

أ. د. أحمد سليمان عوض البشاييرة

العلوم الإسلامية العالمية

عضواً

د. محمد محمود فلاح السواعدة

الأردنية

عضواً خارجياً

د. يحيى أحمد سلمان جلال

العلوم الإسلامية العالمية

مشرفاً

د. نزار عطاالله أحمد صالح

The world Islamic science and Education University (Wise)

Faculty of Graduate studies

Dept of Fundamentals of Religion



**The Guidance of the Endowments of the Waqf in
the Fourth Fifth Sixth and Seventh Parts of the
Holy Quran and its Impact on Interpretation**

Prepared by:

Imran Ali Abdel Salam Alilish

Supervision:

Prof. Nizar Atallah Ahmed Saleh

**“A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Doctor of The Interperetation
Holy Qur’an and Science in The World Islamic Science and
Education University “.**

The world Islamic science and Education University

Date of Discussion: 22/6/2021 – Amman

التفويض

أنا الموقع أدناه عمران علي عبد السلام عليلش، أفوض / جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي والمعنونة بـ: "توجيه انفرادات الوقف الهبّطي في الأجزاء الرابع والخامس والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير" لمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عمران علي عبد السلام عليلش

التوقيع:

التاريخ: / / 2021 - عمان

ج

الإهداء

إلى

بلدي الأول ليبيا، فالوطن هو أعلى وأعز ما نملك.

إلى

بلدي الثاني المملكة الأردنية الهاشمية، فقد عشت فيه أجمل الأيام وأحلى الذكريات العلمية.

إلى

الوالدين العزيزين -أطال الله عمرهما - ومتعهما بالصحة والعافية، فهما من تعبنا وشقيا لأجل أن نسعد نحن.

إلى

زوجتي وأبنائي الذين وقفوا معي وتحملوا أعباء الغربة ومشاق السفر.

إلى

إخوتي وزملائي وأصدقائي الذين لم يبخلوا عليّ بإدلاء نصيحة أو معلومة. أو مدّ يد العون والمساعدة حتى ولو بكلمة طيبة.

إلى

جامعتنا الموقرة جامعة العلوم الإسلامية العالمية بدولة الأردن، منارة العلم والمعرفة.

إلى

كل أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا بما عندهم، وأفاضوا عليّ من بحر علومهم.

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث: عمران علي عليلش

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على رسوله النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اتبع الهدى، أما بعد:

فإن من المعروف ردّ الفضل لأهله، فلا يسعني في هذه المساحة إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الدكتور الفاضل: "نزار عطاالله أحمد صالح" الذي لم يأل جهداً في نصحي وإرشادي وتنوير الطريق أمامي في هذه الأطروحة، فكان بمثابة الوالد والمربي في النصح والإرشاد، ورعاية الصدر، وحسن الكرم والضيافة، سواء في مكتبه أو بيته، فلم يبخل عليّ بوقته حتى خارج الحرم الجامعي؛ بل كان حريصاً ومتابعاً لهذا العمل أولاً بأول، حتى يخرج بصورة تليق بالبحث العلمي، فاللهم بارك له في علمه وعمله وعمره، واجزه عني خير الجزاء، كما أتقدّم بالشكر والعرفان لكل من علمني في هذه الجامعة الموقرة والصرح الشامخ في العلم، سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، أساتذتي الأجلاء أسأل الله العظيم أن يطيل في أعمارهم، وأن يلبسهم لباس الصحة والعافية، وأن ينزل السكينة والرحمة على من مات منهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
9	التمهيد
9	أولاً: التعريف بالإمام الهبّطي
9	أ - اسمه ونسبه ومولده.
9	ب - حياته العلمية.
12	ج - وفاته.
12	ثانياً: التعريف بالوقف والابتداء والوقف الهبّطي.
12	أ - مدخل إلى علم الوقف والابتداء.
13	1 - تعريف الوقف والابتداء وأقسامه.
21	2 - علامات الوقف عند المشاركة والمغاربة.
22	ب - الوقف الهبّطي. (طريقته في الوقف وأقسامه)
25	الفصل الأول: المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء الرابع وتوجيهها
26	المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير. وفيه ثلاثة عشر مطلباً:
27	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿تُقَابِلُهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

29	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿إِخْوَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: 103].
31	المطلب الثالث: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَبَاءٌ وَيَعْضُبُ مِنَ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَبَاءٌ وَيَعْضُبُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 112].
32	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿كُلُّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿هَاتِئِنَّ أُولَاءِ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لِقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ [آل عمران: 119].
34	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿إِيمَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: 173].
36	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [آل عمران: 190-191].
38	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿فَكُلُوهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4].
39	المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿فِيمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 5].
41	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 8].
43	المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿خَلِيدًا فِيهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِيبٌ﴾ [النساء: 14].

44	المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿قَرِيبٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: 17].
46	المطلب الثاني عشر: الوقف على كلمة: ﴿وَمَقْتًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 22].
48	المطلب الثالث عشر: الوقف على الكلمات الآتية: ﴿وَبَنَاتِ الْأَخْتِ﴾، ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾، ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23].
52	المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه عشرة مطالب:
52	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110].
54	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿يُضْرَبُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَنْ يُضْرَبَكُمْ إِلَّا أَدْمَىٰ وَإِنْ يُفَنِّتُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُضْرَبُونَ﴾ [آل عمران: 111].
56	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿تُفْقَهُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفْقَهُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 112].
59	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 117].

60	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿ءَامَنَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: 119].
61	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿سُنُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَدَخَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنُّ﴾ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿١٣٧﴾ [آل عمران: 137].
64	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿أَحْيَاءُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران: 169].
66	المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿الْغَيْبِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 179].
68	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١١﴾﴾ [آل عمران: 190، 191].
70	المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 199].
72	الفصل الثاني: المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء الخامس وتوجيهها:
73	المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير. وفيه أحد عشر مطلباً:
73	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿أَهْلِيَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيَّهِنَّ وَأَتَاهُنَّ بِأُجُورِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: 25].
75	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿وَأَقْوَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْ نَالِكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 46].

77	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿ بِهِ ﴾ في آيتين، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 48]. ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: 116].
79	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿ يَشَاءُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بِاللَّهِ يَزْكِي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: 49].
80	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿ الزَّكَاةَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [النساء: 77].
82	المطلب السادس: الوقف على كلمتي: ﴿ قَلِيلٌ ﴾ و ﴿ أَنْفَى ﴾ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْفَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: 77].
84	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿ طَاعَةٌ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَرُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ [النساء: 81].
85	المطلب الثامن: الوقف على لفظ الجلالة الأول: ﴿ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَقَنِيلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكْفُفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: 84].
87	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [النساء: 94].
88	المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿ وَرَأَيْكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن رَّأْيِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾ [النساء: 102].
90	المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿ خَدِعْتَهُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ ﴾ [النساء: 142].
92	المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه خمسة مطالب:

92	المطلب الأول: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: 36].
94	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿أَوْجَاءُكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْجَاءُكُمْ وَكُمْ حَصَرْتُمْ صُدُّوهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: 90].
96	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿مُؤْمِنًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النساء: 92].
98	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿جَهَنَّمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا وَلَّهُمْ جَهَنَّمَ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ [النساء: 121].
99	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿يُضِلُّوكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: 113].
101	الفصل الثالث: المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء السادس وتوجيهها:
102	المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير. وفيه أحد عشر مطلباً.
102	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: 157].
105	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: 171].
107	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: 176].

109	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿بُرءُوسِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:6].
112	المطلب الخامس: الوقف على كلمتي: ﴿السَّلَامِ﴾ ﴿بِإِذْنِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾ [المائدة: 16]
114	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿مُلُوكًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَقَوْمِ أَذْكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلْ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: 20].
117	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿لَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَقَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتُدُّوا عَلَىٰ آدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾﴾ [المائدة: 21].
118	المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿نَفْسِي﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [المائدة: 25]
121	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ [المائدة: 32].
123	المطلب العاشر: الوقف على جمل: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: 71]
125	المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿الرُّسُلُ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: 154]
127	المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه تسعة مطالب:

127	المطلب الأول: الوقف على الكلمات الآتية: ﴿بِمِثْقِهِمْ﴾ ﴿سُجَّدًا﴾ ﴿السَّبْتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الأبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: 154].
129	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿عَلِيٍّ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عَلِيٍّ إِلَّا إِنِبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: 157]
131	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿دِينِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: 3].
133	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿حَرَجٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: 6].
135	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة: 22].
137	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا أُنْكَاسَ وَاخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: 44].
138	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَن أٰحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: 49].
140	المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿الْحَقِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: 77]
141	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسَقُونَ﴾ [المائدة: 81].

143	الفصل الرابع: المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء السابع وتوجيهها:
144	المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير. وفيه سبعة مطالب:
144	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿ وَطَعَامُهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَجَلَ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَعَالَى لَكُمْ وَاللَّسْيَارَةُ وَحَرَمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا ﴾ [المائدة: 96].
146	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿ تَسْؤُكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدِلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن سَأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ بُدِلَ لَكُمْ ﴾ [المائدة: 101].
148	المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: 3].
150	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿ نُرْدُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: 27].
153	المطلب الخامس: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِمْ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام: 36].
154	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿ كُنْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾ [الأنعام: 73].
156	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿ شَيْءٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام: 102].
158	المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه سبعة عشر مطلباً:
158	المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿ وَلَا حَامٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [المائدة: 103].

159	المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿ذَاقُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة: 106].
161	المطلب الثالث: الوقف على كلمتي: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾، ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَتَيْهِمَا وَمَا أَعْتَدْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 107].
163	المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ آدَبٌ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمِعُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 108].
164	المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿وَارزُقْنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَارزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرّٰزِقِينَ﴾ [المائدة: 114].
166	المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَجِدْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَجِدْ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنعام: 19].
168	المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿عَنهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام: 28].
169	المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿لَا يُكذِّبُونَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَدَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يُجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: 33].
170	المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿ءَايَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الأنعام: 37].
170	المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿تَضَرَّعُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنعام: 43].

171	المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿أَهْوَاءَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَنْتُمْ أَهْوَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: 56].
173	المطلب الثاني عشر: الوقف على كلمة: ﴿شَيْءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُوتُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُونَ﴾ [الأنعام: 69].
173	المطلب الثالث عشر: الوقف على كلمة: ﴿الْمَلِكُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَلِكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَمِيدُ﴾ [الأنعام: 73].
175	المطلب الرابع عشر: الوقف على كلمة: ﴿أَشْرَكْتُمْ﴾ الأولى في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: 81].
177	المطلب الخامس عشر: الوقف على كلمة: ﴿سَكَنًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: 96].
179	المطلب السادس عشر: الوقف على كلمة: ﴿الْأَبْصَرُ﴾ الأولى، في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103].
180	المطلب السابع عشر: الوقف على كلمة: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلْهَيْتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109].
184	الفصل الخامس: القيمة العلمية للوقف الهبتي.
185	المبحث الأول: الأسس والقواعد التي بنى عليها الوقف.
186	المطلب الأول: الأسباب التي دعت الشيخ الهبتي لوضع هذا الوقف.
187	المطلب الثاني: القواعد التي انتهجها وسار عليها في وضعه للوقف.
194	المبحث الثاني: أسباب نقد الوقف الهبتي.
198	الخاتمة
199	التوصيات
201	قائمة المصادر والمراجع

ط

الملخص

توجيه انفرادات الوقف الهبّطي في الأجزاء الرابع والخامس

والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير

إعداد:

عمران علي عبد السلام عيلش

إشراف:

أ.د. نزار عطاالله أحمد صالح

تاريخ المناقشة: 2021/6/22 – عمان

تهتم هذه الأطروحة بدراسة مواضع الانفراد في الوقف عند الإمام الهبّطي، مما انفرد به عن أشهر المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي، وذلك باستقراء هذه المواطن في أربعة أجزاء، وهي الجزء الرابع والخامس والسادس والسابع من القرآن الكريم، ومقارنتها مع مجموعة من المصاحف، والتنقيب عن أقوال علماء الوقف والابتداء في كل وقف منها، وتحليل ذلك من كتب التفسير واللغة والإعراب والقراءات، حسب ما تقتضيه الحاجة للتوجيه، مع تصنيف المواضع هل هي مما له وجه قويّ (راجع) في العربية، أم وجه ذلك محل نظر وإشكال في العربية؟ مع بيان الأثر التفسيري على هذا الوقف، وهذا يبين العلاقة الوطيدة بين العلوم وحاجة بعضها لبعض. واتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وخلصت إلى نتائج من أهمها:

1. كشفت الدراسة عن أن جل وقوف الإمام الهبّطي التي تتبعتها لها وجه في العربية أو التفسير، وهذا دليل على أنه لم يضع الوقف عبثاً؛ بل إنه عن علم وتأمل وفهم ودراية.
2. وضع الإمام الهبّطي وقفه على ما يجوز الوقف عليه، سواء أكان الوقف تاماً أم كافياً أم حسناً.
3. أكثر وقوف الإمام الهبّطي التي تتبعتها لها وجه في العربية أو التفسير، وهذا دليل على أنه لم يضع الوقف عبثاً؛ بل إنه عن علم وتأمل وفهم ودراية.

كلمات مفتاحية: الهبّطي، الوقف، الوصل، الانفراد، التوجيه، العطف، التام، المفسرين.

Abstract

The Guidance of the Endowments of the Waqf in the Fourth Fifth Sixth and Seventh Parts of the Holy Quran and its Impact on Interpretation

Prepared by:

Imran Ali Abdel Salam Alilish

Supervision:

Prof. Nizar Atallah Ahmed Saleh

Date of Discussion: 22/6/2021 – Amman

This thesis aimed at several goals, including: First: studying the positions of the literacy exclusive in Pausa of Imam al-Hibti, which is unique to him about the most famous Qur'ans printed in the Islamic world, by extrapolating these points in four parts, namely the fourth, fifth, sixth and seventh parts of the Holy Qur'an. Second: Comparing them with a group of Qur'ans. This thesis aimed at several objectives, including: Third: searching for the sayings of the scholars of Pausa, and addressing each of them. Fourth: Analyzing this from books of interpretation, language, parsing and readings, as the need for guidance dictates. In addition, the study aimed at classifying the positions into two groups, the first: the positions that have a strong (preponderant) manifestation in Arabic; the second: the positions that have a point of view and problem in Arabic, and showing the interpretative effect on this Pausa. This shows the close relationship between the sciences and the need for each other. This study followed the inductive approach with analytical and comparative approach. It concluded some of the most important results:

- 1- This study revealed that the majority of Imam al-Habati's endowments that I followed have a face in Arabic or tafsir, and this is evidence that he did not put the endowment in vain, but rather that it was based on knowledge, contemplation, understanding and knowledge.
- 2- Imam Al-Hahti set his endowment on what the endowment is permissible on, whether the endowment is complete, sufficient or good.
- 3- Most of the endowments of Imam al-Habati that I followed have a face in Arabic or tafsir, and this is evidence that he did not make the endowment in vain, but rather that it was based on knowledge, contemplation, understanding and knowledge.

Key words: Al-Hibti, Pausa, Joining, Literacy Exclusives, Direction, Conjunction, Complete, Interpreters.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن استنَّ بسنته وسار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن علم الوقف والابتداء من العلوم ذات الأهمية، ولاسيما أنه يتعلق بكتاب الله تعالى؛ حيث يعين القارئ على الوقوف في الأماكن التي يستحسن الوقوف فيها، وينبهه على الأماكن التي يستقبح الوقوف عليها؛ لذلك اخترت موضوعاً للرسالة في هذا العلم، وجعلت عنوانه: "توجيه انفرادات الوقف الهبّطي في الأجزاء الرابع والخامس والسادس والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير. حيث قمت بمقارنة الوقف بين تقييد الوقف الهبّطي وبين مجموعة من المصاحف الأخرى المطبوعة في العالم وهي:

- المصحف الأميري برواية حفص عن عاصم. الطبعة الثانية 1371هـ.
- مصحف الدار الشامية برواية حفص عن عاصم. طبع عام 1399هـ.
- مصحف مجمع الملك فهد برواية ورش عن نافع. طبع عام 1417هـ.
- مصحف دولة الكويت برواية حفص عن عاصم طبع عام 1428هـ.
- مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص عن عاصم. طبع عام 1434هـ.

هذه المصاحف هي التي اعتمدت في الخلاف، وهناك مصاحف أخرى وافقت الوقف الهبّطي أو قريباً منه وهي:

- مصحف الجماهيرية برواية قالون، الطبعة العاشرة 1428هـ؛ إلا أنه مثل الوقف الهبّطي تماماً.
- والمصحف الحسنّي المسبّع برواية ورش، طبع عام 1417هـ؛ إلا أنه قريب من الوقف الهبّطي.

وقد بلغت مواضع الانفراد ثلاثة وتسعين موضعاً، وأقصد بالانفراد: التي انفرد بها عن أشهر المصاحف المطبوعة في العالم، وسأقوم بتوجيهها، وذلك بالاستعانة بكتب التفسير واللغة والإعراب والوقف والابتداء وغيرها، حسب ما تقتضيه الحاجة للتوجيه.

مشكلة البحث:

ما المواطن التي انفرد بها الإمام الهبطي عن غيره من الوقف المنتشر في المصاحف العالمية؟ وما لهذه الوقوف من معانٍ وتوجيهات؟ وما يصلح منها أن يكون وقفاً؟ وما يترتب على هذا الوقف من معاني في التفسير؟

أهداف البحث:

أن أظهر هذا الوقف الذي يبدو مستغرباً في نماذج من وقوفه عند البعض، وأن هناك وقفات للإمام الهبطي (ت 930 هـ) أصبحت محل نظر بين طاعن فيها ومؤيد لها، حتى وصفه بعضهم جرّاء ذلك بعدم علمه بالعربية، فجاءت هذه الدراسة لتكون محايدة بين الفريقين، ولتقف على تحليل هذه الوقوف، وتبين ما له وجه قويّ في العربية، وما هو محل نظر، مع بيان أثر الوقف في المعنى التفسيري المراد من الآية، وتوجيه ذلك من أمهات الكتب.

أهمية البحث:

1. تكمن أهمية البحث في أنه يخدم علم الوقف والابتداء، فهو يبين وقف الإمام الهبطي الذي انفرد به عن أشهر المصاحف المطبوعة في العالم، وبيان جوازها من عدمه، والأثر التفسيري بناء على هذا الوقف، وذلك يكون بالبحث والتنقيب في أمهات الكتب.
2. أن هذا الوقف قد انتشر في المغرب العربي قراءة وإقراءً، حتى صار البعض يلتزمون به ولا يأخذون بغيره، إلى درجة ترك الوقف على رؤوس الآيات أحياناً، فلا بدّ من دراسته وتمحيصه.

محددات الدراسة:

إن المقصود من المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبطي -رحمه الله تعالى- عن غيره في الوقف هي التي تخالف مجموعة من المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي، والمنتشرة بين المسلمين؛ وليس ما خالف فيه علماء الوقف والابتداء، كالإمام ابن الأنباري والإمام النحاس وغيرهما، والمصاحف التي اعتمدها في هذه الأطروحة قد أشرت إليها في بداية المقدمة، حيث قمت بمقارنتها مع تقييد الوقف الهبطي المنتشر في بلاد المغرب الإسلامي، لحصر مواضيع الانفراد، ثم تقسيمها إلى مبحثين في كل فصل، مبحث له وجه قوي في العربية، وقد ذكر عند أغلب علماء الوقف والابتداء، ومبحث محل نظر؛ والمقصود بمحل نظر هو أنها لم تذكر في المصاحف

المشرقية، كما أن جمهور علماء الوقف والابتداء لم يوردوها في كتبهم إلا ما نذر. وللوصول إلى المقصود سأوضح المنهج الذي سأسير عليه في هذه الأطروحة:

1. ذكر الآية التي تحتوي على موضع الانفراد، مع بيان الكلمة الموقوف عليها.
2. توضيح المعنى الإجمالي للآية باختصار.
3. دراسة موضع الوقف؛ وذلك بذكر أقوال علماء الوقف والابتداء في محلّ الوقف إن وجدت.
4. ذكر القراءات المتعلقة بموضع الوقف؛ إن كان هناك اختلاف في القراءات.
5. توجيه الانفراد من تتبّع الأوجه الإعرابية والتفسيرية، ودراستها وتمحيصها، ثم الترجيح بينها بناءً على ذلك، وترجيح أحد الأقوال لا يعني عدم رجاحة القول الآخر؛ ولكنه اختيار، وعلى الله توكلي واعتمادي.

الدراسات السابقة:

قد جاءت مواضيع مشابهة لهذا الموضوع، درست شخصية الإمام الهبتي وشيئاً من وقفه في نماذج مختلفة من مواضع القرآن الكريم، من أهمها:

- "الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبتي وقوفه": محمد الصالح أبو عافية.

هذه رسالة ماجستير في تخصص اللغة والدراسات القرآنية بجامعة الجزائر، نوقشت سنة 2008-2009، اهتمت هذه الدراسة بالجانب النظري كثيراً مع الإسهاب فيه، وذكر فيها المؤلف صلة فن الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى، وذكر قواعد عامة للوقف الهبتي ومثّل لها، وقد قال في خاتمته وقد حاولت قدر الإمكان وجهد الاستطاعة في هذا البحث الوصول إلى الأهداف التي حددتها له، وعلى رأسها الكشف عن أسس وقواعد الوقف الهبتي.

- "التوجيه اللغوي للوقف المشكل عند الإمام الهبتي في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم": لإبراهيم أحمد عبد الجليل.

هذه رسالة دكتوراه في تخصص القراءات القرآنية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، نوقشت سنة 2015-2016م، وقد اهتمت هذه الدراسة بالناحية اللغوية أكثر من غيرها، وكانت تختص بالثلاثة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم فقط.

- التوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى: ربيعة خفة.

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في الآداب واللغة العربية في جامعة محمد خضيرة بسكرة بالجزائر، نوقشت سنة 2015-2016م، ركزت هذه الدراسة على الناحية النحوية ومن ثم أثرها في المعنى، وذكرت في دراستها خصائص الوقف الهبطي وموقف العلماء منه، ثم بينت حدود الاتفاق والاختلاف بينه وبين وقف المشاركة، مع ذكر بعض الأمثلة المتفرقة لما تقول.

- "تقييد وقف القرآن الكريم للشيخ الهبطي".

قيل هي للشيخ الهبطي وقيل من إملائه على طلابه، فيذكر فيها المؤلف الكلمة الموقوف عليها فقط، ويفصل بينها وبين غيرها بنقطة، وهكذا في جميع القرآن، فيعتبر حصراً لمواضع الوقف في القرآن الكريم فقط.

- "منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي": للمحدث عبد الله الصديق الغماري.

ذكر المؤلف في هذه الدراسة بعض وقوف الإمام الهبطي وتحديداً هي عشرون وقفه، ويقول بأنها ضعيفة - في رأيه - ويحتج عليها، وينتقدها في جميعها، ويصفه بأوصاف لا تليق بالبحث العلمي.

- "تقييد وقف القرآن الكريم للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي": دراسة وتحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وگاك.

اهتمت هذه الدراسة بذكر المواطن التي اختارها الإمام الهبطي ذكراً إياها واحداً تلو الآخر وهكذا في جميع القرآن، مع بعض الهوامش إذا لزم الأمر، فهو لم يتعرض للتوجيه أبداً.

- "منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم": للشيخ بن حنفية العابدين.

بيّن في الفصل الثالث من هذا الكتاب منهجية الإمام الهبطي في الوقوف، ثم ذكر في الفصل الرابع دراسة لنماذج من أوقاف الإمام الهبطي وهي قليلة.

منهجيتي في هذه الرسالة:

ودراستي هنا تختلف عما تقدم من الدراسات السابقة التي ذكرتها، فهي تعتمد على:

1. انفرادات الإمام الهبطيني في الوقف، ودرستها من خلال أربعة أجزاء من القرآن الكريم؛ لتكون نموذجاً ودليلاً على وقوفه، على أمل أن يتيسر إكمالها في باقي مواضع الوقف في القرآن الكريم، بينما الدراسات السابقة تتكلم على مواضع متفرقة من القرآن الكريم، وأغلبها مع قلة في العدد، ماعدا رسالة الشيخ إبراهيم عبد الجليل فهي تختص بالأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم ومن ناحية لغوية.

2. دراستي تعتمد على الاستقراء والمقارنة، فهي دراسة تطبيقية أكثر من كونها نظرية؛ حيث تتبعت وقارنت أوقاف الامام الهبطيني التي انفرد بها عن مجموعة من أشهر المصاحف المطبوعة في العالم. أما باقي الدراسات فكانت في الغالب تهتم بالجانب النظري أكثر من العملي، وحتى رسالة الشيخ إبراهيم عبد الجليل كانت في ثلاثة فصول، الأول والثاني للجانب النظري، بينما اختص الفصل الثالث فقط بالجانب العملي، وهذا ما جعلني أذكر المادة النظرية كاملة في التمهيد.

3. تجمع هذه الدراسة بين التوجيه النحوي والبياني وبيان أثر ذلك على المعنى التفسيري للآية الكريمة، أما باقي الدراسات فكان بعضها عبارة عن جمع للمواضع فقط، وبعضها يختص بالإعراب فقط، والبعض الآخر يتكلم عن مواضع معينة متفرقة فقط، ويتم هذا التوجيه بالاستعانة بكتب التفسير واللغة والإعراب والوقف والابتداء وغيرها، حسب ما تقتضيه الحاجة لبيان التوجيه وأثرها في التفسير.

وقد قسمت الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وهي كالاتي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث ومشكلته وسبب اختيار الموضوع والدراسات السابقة ومنهجيتي في هذا البحث.

تمهيد: واحتوى على:

أولاً: التعريف بالإمام الهبطيني:

أ. اسمه ونسبه ومولده.

ب. حياته العلمية وشيوخه وتلامذته.

ج. وفاته.

ثانياً: التعريف بالوقف والابتداء والوقف الهبطي.

أ. مدخل إلى علم الوقف والابتداء.

1 - تعريف الوقف والابتداء وأقسامه.

2 - علامات الوقف عند المشاركة والمغاربة.

ب. الوقف الهبطي. (طريقته في الوقف وأقسامه)

الفصل الأول: المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبطي في الجزء الرابع وتوجيهها: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

الفصل الثاني: المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبطي في الجزء الخامس وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

الفصل الثالث: المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبطي في الجزء السادس وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

الفصل الرابع: المواضيع التي انفرد بها الإمام الهبطي في الجزء السابع وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

الفصل الخامس: القيمة العلمية للوقف الهبطي.

المبحث الأول: الأسس والقواعد التي بنى عليها الوقف.

المطلب الأول: الأسباب التي دعت الشيخ الهبطي لوضع هذا الوقف.

المطلب الثاني: القواعد التي انتهجها وسار عليها في وضعه للوقف.

المبحث الثاني: أسباب نقد الوقف الهبطي.

ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها - خلال عملي - في هذه الأطروحة، مع ذكر بعض التوصيات.

فأسأل الله العظيم أن يوفقنا بتوفيقه، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والفعل والعمل، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد: واحتوى على:

أولاً: التعريف بالإمام الهبّطي:

أ. اسمه ونسبه ومولده.

ب. حياته العلمية.

ج. وفاته.

ثانياً: التعريف بالوقف والابتداء والوقف الهبّطي.

أ. مدخل إلى علم الوقف والابتداء.

1. تعريف الوقف والابتداء.

2. علامات الوقف عند المشاركة والمغاربة.

ب. الوقف الهبّطي. (طريقته في الوقف وأقسامه)

التمهيد:

أولاً: التعريف بالإمام الهَبْطِيِّ:

أ. اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد بن أبي جمعة الهَبْطِيِّ السُّمَاتِي، وكنيته أبو عبدالله⁽¹⁾ وقد ولد رحمه الله في حدود منتصف القرن التاسع الهجري، في مدشر أهباطة، وهي من قبيلة سُماتِه إحدى قبائل الجبل بشمال المَعْرَب، ولذلك جاءت نسبته الهَبْطِيِّ السُّمَاتِي⁽²⁾.

ب. حياته العلمية:

تعلم الهَبْطِيُّ على عادة أبناء البادية في الكُتَّاب، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، ثم رحل إلى فاس وأنهى بها دراسته، وتلقّى الروايات والقراءات والعلوم الشرعية والعربية وغيرها، ولقي كبار علماء عصره - كابن غازي -⁽³⁾ وأخذ عنهم، ثم كرّس حياته لتعليم كتاب الله وتلقين رواياته⁽⁴⁾.
شيوخه وتلامذته: تعلم الإمام الهبطي - رحمه الله - على عدد من شيوخ زمانه في علوم سنّي نذكر منهم:

-
- (1) انظر: مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم (2003م) (المتوفى: 1360هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 401-400/1.
- (2) انظر: سعيد إعراب (1990م)، القراء والقراءات بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت-لبنان، ص176.
- (3) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي: أخذ عن أئمة كأبي زيد الكاواني، وأبي العباس المزدغي، كان يسمع في كل شهر رمضان صحيح البخاري، وأخذ عنه ابن العباس الصغير، وعبد الواحد الونشريسي، وغيرهم، له تأليف منها: تقييد نبيل على البخاري، وحاشية على الألفية، وتقارير على الشاطبية، تولى الإمامة والخطابة بجامع القرويين، ولم يكن في عصره أخطب منه. مولده سنة 841 هـ وتوفي في جمادى الأولى سنة 919هـ [1513م]. انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مرجع سابق، 399-398/1.
- (4) انظر: البرماوي، إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي (2000م)، إمتاع الفضلاء بترجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمد تميم الزعبي، ط1، دار الندوة العالمية، 251/2. وانظر: القراء والقراءات بالمغرب، مرجع سابق، 176-177.

- الشيخ أبو عبد الله بن غازي⁽¹⁾ والذي ربما كان آخر من لقيه بفاس⁽²⁾.
 - الشيخ عبد الله الغزواني: أخذ الطريقة عنه⁽³⁾.
 - الشيخ أحمد زرّوق: أخذ عنه العلوم⁽⁴⁾.
 - والشيخ الخروبي الكبير الطرابلسي⁽⁵⁾.
- وتتلمذ عليه عدد كبير من الطلبة الذين حفظوا القرآن على يديه، ونقلوا عنه عدة علوم، من بينها أوقاف القرآن الكريم، منهم:
- أبو عبد الله محمّد بن علي بن عدّة الأندلسي، (ت 975 هـ).
 - أبو عبد الله السنوسي (ت 895 هـ)⁽⁶⁾.

-
- (1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي: أخذ عن أئمة كأبي زيد الكاواني، وأبي العباس المزدغي، كان يسمع في كل شهر رمضان صحيح البخاري، وأخذ عنه ابن العباس الصغير، وعبد الواحد الونشريسي، وغيرهم، له تأليف منها: تقييد نبيل على البخاري، وحاشية على الألفية، وتقريرات على الشاطبية، تولى الإمامة والخطابة بجامع القرويين، ولم يكن في عصره أخطب منه. مولده سنة 841 هـ وتوفي في جمادى الأولى سنة 919هـ[1513م]. انظر: مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، مرجع سابق، 399-398/1.
- (2) انظر: سعيد إعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، مرجع سابق، ص 177.
- (3) هو أبو عبد الله محمد بن ولي الله محمد الغزواني: أخذ عن الشيخ أبي فارس عبد العزيز بن عبد الحق المعروف بالتباع وبالحرار؛ نسبة إلى صناعة الحرير. له أتباع كثيرون وانتفع به الكثير، منهم الشيخ الهبطي. توفي سنة 935 هـ[1528م]. انظر: مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، مرجع سابق، 401/1.
- (4) هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمّد بن عيسى البرنسي الفاسي: الشهير بزروق، أخذ عن أئمة منهم السنوسي والشيخ الجزولي والخروبي الكبير وغيرهم، وعنه من لا يعد كثرة منهم الحطاب الكبير والخروبي الصغير، له تأليف منها: شرح على أسماء الله الحسنى، وهو آخر أئمة الصوفية المحققين الجامعين لعلمي الحقيقة والشريعة. ولد سنة 846 هـ، وتوفي في صفر سنة 899 هـ[1493م]، بليبيا، وبالتحديد في مدينة مصراته، وله مسجد باسمه ومنارة علمية يتوافد عليها الطلاب إلى الآن. انظر: مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المرجع السابق، 387-386/1.
- (5) هو أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي الجزائري: كان من أهل الحديث والفقہ والتصوف، جمع من التصوف والأدكار والأوراد كتباً؛ منها شرح الحكم، وله تفسير. أخذ عن الشيخ زرّوق، وعنه أخذ جماعة من أهل الجزائر وفاس، وفي سنة 959 هـ قدم مراكش سفيراً بين سلطان آل عثمان وبين الأمير أبي عبد الله الشريف؛ بقصد المهادنة بينهما وتحريير البلاد. توفي بالجزائر سنة 963 هـ[1555م]. انظر: مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المرجع السابق، 411/1.
- (6) أبو عبد الله السنوسي: أخذ عن أئمة منهم والده وأخوه لأمه علي التالوتي وأجازاه، والولي إبراهيم التازي، وعنه من لا يعد كثرة منهم: أبو القاسم الزواوي، والشيخ زرّوق، له تأليف كثيرة منها: اختصار إكمال الإكمال للأبي على صحيح مسلم، ولد بعد الثلاثين وثمانمائة، وتوفي في جمادى الآخرة سنة 895 هـ[1489م]. دخل فاس وناظر الهبطي في الوقف الذي اصطلح عليه، ثم أذعن له وقرأ عليه ختمةً بالوقف الذي وضعه. انظر: سعيد إعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، مرجع سابق، ص 177.

- عبد الواحد الونشريسي⁽¹⁾.
- عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم الدوكالي⁽²⁾: أحد الحاملين لإجازة ابن غازي، ذكره المنجور⁽³⁾.
- علي بن عيسى أبو الحسن الراشدي الأستاذ النحوي: أخذ عن ابن غازي وعن معاصريه من الأساتيد كالأستاذ الهبّطي وغيره⁽⁴⁾.
- وغيرهم من تلامذته الذين أشاعوا مذهبه في الوقف، وقيدوه عنه، حتى انتشر بين الكتاب في المغرب العربي وأقطار من أفريقية.

مؤلفاته:

نلاحظ أنه لم يهتم بالتأليف كثيراً، وقد ذكر سعيد إعراب سبب ذلك؛ حيث قال: "ولعل اهتمامه بتعليم القرآن، واشتغاله بتدريب الطلاب على النطق السليم، والتلاوة الصحيحة، هو الذي دفع به إلى وضعه؛ بحيث يعرفون كيف يقفون؟ وأين يصلون؟ وماهي مواطن الوصل والوقف؟ حتى لا يختل المعنى، وتضيع الحكمة التي نزل من أجلها القرآن الكريم، وتلك مرحلة أولى في منهاج تعليم القراءات عند الإمام الهبّطي، ولعل ذلك ما جعله لا يهتم بالتأليف"⁽⁵⁾. ومما ينسب إليه:

-
- (1) هو أبو مالك عبد الواحد بن الشيخ أبي العباس أحمد الونشريسي الفاسي: قاضي فاس سبعة عشر عاماً، ثم مفتيها بعد ابن هارون، أخذ عن والده وابن غازي والهبّطي، وعنه المنجور والزقاق وغيرهم، له نظم قواعد أبيه شرحها المنجور، وشرح الرسالة، مولده بعد سنة 880 هـ، ومات قتيلاً في ذي الحجة سنة 955هـ [1548 م]. انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مرجع سابق، 409-408/1.
 - (2) ذكر المنجور أخذه عن والده وعن الشيخ ابن غازي وعن غيرهما كالأستاذ النحوي الفقيه الفرضي أبي عبد الله بن أبي جمعة الهبّطي. انظر: المنجور، أبو العباس أحمد (1976م)، فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجّي، دار المغرب - الرباط، ص12-15.
 - (3) هو أبو العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي: خاتمة علماء المغرب المتبحر في أصول الفقه. أخذ عن أئمة كابن هارون، وعبد الواحد الونشريسي، وعنه جماعة منهم الشيخ البطيوي، وعبد الواحد الرجراجي، ألف قواعد الزقاق، وغيرها، ولد سنة 926 هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة 995 هـ [1586م]. انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مرجع سابق، 416-415/1.
 - (4) أخذ عن ابن غازي وعن معاصريه من الأساتيد كالأستاذ الهبّطي وغيره. انظر: المنجور، فهرس أحمد المنجور، مرجع سابق، ص12-15.
 - (5) سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، مرجع سابق، ص178.

- تقييد وقف القرآن الكريم: يذكر فيه الكلمة الموقوف عليها فقط، ويفصل بينها وبين غيرها بنقطة، وهكذا في جميع القرآن. وهو العنوان البارز للمصحف المغربي، والطابع الشخصي للمدرسة القرآنية بالمغرب.⁽¹⁾

- شرح تصوير الهمز لأبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبّطي السّماتي: صاحب "تقييد الوقف" (ت 930 هـ). قال عنه صاحب قراءة الإمام نافع عند المغاربة: "استنتجت هذا فحسب، ولم أجد منه منسوباً إليه بهذا الاسم، وإنما وقفت على بعض النقول يمكن أن يستفاد ذلك منها، فقد جاء في تقييد قيده بعض العلماء على الضبط (...) قال الهبّطي: قوله: فضبط ما حقق بالصفراء، أي: فصورة ما حقق بالصفراء، وأما الضبط حقيقة فهو كناية عن شكل الحرف"⁽²⁾.

ج. وفاته:

توفي في مدينة فاس في شهر ذي القعدة من عام (930 هـ) ثلاثين وتسعمائة من الهجرة، ودفن في روضة الزهيري بطالعة فاس.⁽³⁾

ثانياً: التعريف بالوقف والابتداء والوقف الهبّطي.

أ. مدخل إلى علم الوقف والابتداء:

إن علم الوقف والابتداء من العلوم المهمة لقارئ القرآن إذ به يعرف أين يقف، ومن أين يبتدئ، ويكون وقفه ضمن ضوابط وأسس مصطلح عليها، مع مراعاة اللغة العربية، والمعنى للآية الكريمة، حتى يؤجر على قراءته، ويستفيد منه سامعه، ويصل إلى القراءة الصحيحة السليمة من الخط في المعاني، والتي توضح مقاطع الكلام وفواصل الآيات.

(1) انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مرجع سابق، 400/1. وانظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، مرجع سابق، ص 177.

(2) حميتو، عبد الهادي عبدالله (2003م)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية، 462/1.

(3) انظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مرجع سابق، 401-400/1. وانظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، مرجع سابق، ص 177.

1. تعريف الوقف والابتداء وأقسامه:

- تعريف الوقف:

الوقف في اللغة: يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه. منه وَقَفْتُ أَقْفٌ وَفُوفًا⁽¹⁾ وقال الإمام الأشموني: لغة هو الكف عن الفعل والقول،⁽²⁾ وقد جاء الفعل (وَقَفَ) في القرآن الكريم في عدة مواضع منها:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: 30]. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِلَيْهِمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: 24]. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31].

وفي الاصطلاح: عرّفه الإمام النيسابوري بقوله: "الوقف قطع الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً عما بعدها ولو فرضاً"⁽³⁾.

وعرّفه الإمام ابن الجزري تعريفاً مطوّلاً؛ لكنه فرّق فيه بين الوقف والقطع والسكت، حيث قال:

"والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً ينتفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله (...). لا بنية الإعراض، وتنبغي البسطة معه في فواتح السور كما سيأتي ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً كما سيأتي، ولا بد من التنفس معه"⁽⁴⁾.

(1) ابن فارس، أبي الحسين أحمد (2002م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، 103/6.

(2) انظر: الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم المصري الشافعي (2002م) (ت: نحو 1100هـ)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 1، 24/1.

(3) النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي (1416هـ) (المتوفى: 850هـ)، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 44/1.

(4) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، 240/1.

ولعلّ التعاريف تجتمع في أن الوقف هو القطع، وتعريف الإمام ابن الجزري جامع للمعنى الاصطلاحي، ومفرّق بين القطع المقصود به الوقف، والقطع المقصود به الإمساك عن القراءة، والقطع المقصود به السكت في مواضع السكت المتعارف عليها عند القراء، وعند أهل الأداء.

ويرجع سبب الوقف إلى أنه: "لمّا لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة، أو القصّة في نفس واحد ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل؛ بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتّم أن لا يكون ذلك مما يخلّ بالمعنى ولا يخلّ بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد".⁽¹⁾

أقسامه: وينقسم الوقف إلى أربعة أقسام:

1. اختياري: وهو الذي يقصده القارئ لذاته، من غير عروض سبب من الأسباب. وهو المقصود في هذه الرسالة.
2. اضطراري: وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه، كعجز ونسيان، ومنه وقف القارئ ليسأل شيخه كيف يقف على الكلمة، فحينئذ يجوز الوقف على أي كلمة كانت، وإن لم يتمّ المعنى؛ لكن يجب الابتداء من الكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء.
3. اختياري: وهو الذي يُطلب من القارئ لقصد اختباره من غيره.
4. انتظاري: وهو الوقف على كلمات الخلاف؛ لقصد استيفاء ما فيها من الأوجه، حين القراءة بجمع الروايات.⁽²⁾

والكلام في هذه الدراسة يتعلّق بالوقف الاختياري، وهو بذاته ينقسم إلى عدة أقسام، حسب القراءة والإعراب والمعنى، فكلّ عالم من علماء الوقف والابتداء اجتهد في تقسيمه إلى أقسام، واصطاح على مصطلح سار به في كتابه، وسنخصّ بالذكر من أخذنا منهم في هذه الأطروحة مع التعريف بكل عالم بنبذة يسيرة، وذكر تقسيم كل منهم:

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 224/1، 225.

(2) الضباع، علي مجد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، عنى به مجد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ص 27 وما بعدها.

أ. **ابن الأنباري (328هـ):** محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر، البغدادي الإمام الكبير والأستاذ الشهير، روى القراءة عن أبيه، والحسن بن الحباب، وروى القراءة عنه عبد الواحد بن أبي هاشم، وكتابه في الوقف والابتداء (إيضاح الوقف والابتداء) أول ما ألف فيه وأحسن، توفي يوم عيد الأضحى سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة ببغداد في داره، وقيل: سنة سبع وعشرين، وله ثمان وستون سنة.⁽¹⁾

وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام وهي: الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف.⁽²⁾

ب. **أبو جعفر النحاس (338هـ):** أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر، (ت338هـ = 950م): مفسر أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه، وابن الأنباري، وصنف تفسير القرآن، وإعراب القرآن، والقطع والانتناف - وهو المقصود هنا - وغيرها.⁽³⁾ وقد قسم الوقف إلى أربعة أقسام وهي: الوقف التام، والوقف الكافي أو الصالح، والوقف الحسن، والوقف القبيح.⁽⁴⁾

ج. **أبو عمرو الداني (444هـ):** هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، المعروف في زمانه بـ (ابن الصيرفي)، وفي زماننا بـ (أبي عمرو الداني) لنزوله بدانية، وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة، قدم دانية سنة سبع عشرة فاستوطنها حتى مات، قرأ بالروايات على عبد العزيز بن جعفر، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأ عليه أبو بكر ابن الفصيح وأبو داود سليمان بن نجاح، وله مؤلفات عديدة منها: كتاب التيسير في القراءات السبع، وكتاب المكتفى في الوقف والابتداء، وهو من ضمن الكتب التي اعتمدها في هذه الأطروحة، توفي بدانية يوم الاثنين، منتصف شهر شوال سنة أربع وأربعين وأربع مائة.⁽⁵⁾

(1) انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1351هـ) (المتوفى: 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، 230/2-232.

(2) انظر: الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (1971م) (المتوفى: 328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 592/2.

(3) انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002م) (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 208/1.

(4) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1992م)، القطع والانتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط1، دار عالم الكتب (الرياض-المملكة العربية السعودية)، ص1.

(5) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله (1404هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت، 409-407/1.

وقد قسم الوقف إلى أربعة أقسام وهي:

1. الوقف التام: هو الذي يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل، ورؤوس الآي، كقوله: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: 5]. والابتداء بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: 6].
2. الوقف الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده؛ غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، نحو الوقف على قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ والابتداء بما بعدها في الآية كلها.
3. الوقف الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، وذلك نحو قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ الوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لا يحسن؛ لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله.
4. الوقف القبيح: هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿ نَسِئَ ﴾ و﴿ مَلِكِ ﴾ وشبهه، والابتداء بقوله ﴿ اللَّهُ ﴾ و﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾؛ لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف. وهذا يسمّى وقف الضرورة؛ لتمكن انقطاع النفس عنده، وأكثر القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف عليه.⁽¹⁾
- د. ابن طيفور السجاوندي (560هـ): محمد بن طيفور أبو عبد الله، إمام كبير، محقق مقرئ، نحوي مفسر، كان في وسط المائة السادسة، وله تفسير حسن للقرآن، وكتاب علل القراءات في عدة مجلدات، وكتاب علل الوقوف، وهو من ضمن الكتب التي اعتمدها في هذه الأطروحة، وكان من كبار المحققين.⁽²⁾

(1) الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو (2001م) (المتوفى: 444هـ)، المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دار عمار، عمان، 8/1.
(2) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مرجع سابق، 157/2.

وقد قسمه إلى خمسة أقسام وهي:

1. اللازم من الوقوف ويرمز له بالرمز (م): وهو ما لو وصل طرفاه غير المراد، وشئ المعنى، مثل الوقف على قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، فلو وصل بـ ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾ صار الظرف ظرفاً، وكان المعنى: فتول عنهم عندما ينفخ في الصور.
 2. المطلق ويرمز له بالرمز (ط): وهو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، والفعل المستأنف مع السين كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾.
 3. الجائز ويرمز له بالرمز (ج): هو ما يجوز فيه الوصل والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾؛ لأن انتهاء الاستفهام يقتضي الفصل، واحتمال الواو معنى الحال بعدها يقتضي الوصل.
 4. المجوز لوجه ويرمز له بالرمز (ز): كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ لتعقيب يتضمن الجواب والجزاء؛ وذلك يوجب الوصل؛ إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يرى للفصل وجهاً.
 5. المرخص ضرورة ويرمز له بالرمز (ص): هو ما لا يستغني ما بعده عما قبله؛ لكنه يرخص الوقف عليه ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾؛ لأن قوله ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ السَّمَاءَ مَاءً﴾ لا يستغني عن سياق الكلام؛ غير أنها جملة مفهومة⁽¹⁾.
- هـ. **الحسن النيسابوري (بعد 850هـ):** الحسن بن محمد بن الحسين، يقال له الأعرج: مفسر، له اشتغال بالحكمة والرياضيات. أصله من بلدة (قم) ومنشأه وسكنه في نيسابور. له كتب، منها (غرائب القرآن و رغائب الفرقان - ط) في ثلاثة مجلدات، يعرف بتفسير النيسابوري، ألفه سنة (828 هـ)، وهو ماسنعمتد عليه من كتبه، و(أوقاف القرآن - ط).⁽²⁾
- وتقسيمه مثل محمد بن طيفور السجاوندي تماماً، وكأنه اعتمد عليه في كتابه اعتماداً كبيراً، وقد نقل عنه كثيراً دون الإشارة إليه.

(1) انظر: السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور (ت560 هـ)، **علل الوقوف**، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، ص 61-63.

(2) انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، 216/2.

و. أبو زكريا الأنصاري (926هـ): زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلم في القاهرة، وكفّ بصره سنة 906 هـ، نشأ فقيراً معدماً، ولآه السلطان قايتباي الجركسي قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح. ولما وُلِّي رأى من السلطان عدولاً عن الحقّ في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي. له تصانيف كثيرة، منها فتح الرحمن في التفسير، والدقائق المحكمة في القراءات، والمقصد لتلخيص ما في المرشد، وهو من ضمن الكتب التي اعتمدها في هذه الأطروحة⁽¹⁾ وقد قسم الوقف إلى ثمانية أقسام وهي:

1 - التام. 2 - الحسن. 3 - الكافي. 4 ، 5 - الصالح والمفهوم: دونهما كالوقف على قوله تعالى ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ [البقرة: 61]. فهو صالح، فإن قال: ﴿ وَبَاءُ وَعَضِبَ مِنْ اللَّهِ ﴾ كان كافياً، فإن بلغ ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ كان تاماً، فإن بلغ ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: 62]. كان مفهوماً.

6 - الجائز: ما خرج عن ذلك ولم يقبح. قلت: عنده (الصالح والمفهوم والجائز والبيان) كلها تعني الحسن، وأقربياً منه؛ غير أنها مفصلة أكثر، والله أعلم.

7 - البيان: وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [الفتح: 9]. فرّق بين الضميرين، فالضمير في قوله تعالى ﴿ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ للنبي ﷺ وفي قوله ﴿ وَسَيِّحُوهُ ﴾ لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد، وهو التفريق بين الضميرين عند من يرى ذلك هنا، فالأمر فيه خلاف بين المفسرين⁽²⁾، والتام على قوله: ﴿ بِكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾.

8 - القبيح⁽³⁾: قبح الوقف عليه إلا لضرورة، فإذا وقف عليه القارئ لضرورة كانقطاع نفس، أو عطاس، فإنه يجب وصله بما بعده⁽⁴⁾.

(1) انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، 45/3-47.

(2) وهي من الآيات التي تصلح للتفسير المقارن.

(3) انظر: الأنصاري، زكريا بن محمد (2002م)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تحقيق: شريف أبو العلاء العذوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، 1/24-12.

(4) محيسن، محمد محمد سالم (1997م) (المتوفى: 1422هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1/114.

تنبيه: كما أن الوقف قد يكون قبيحاً كذلك الابتداء قد يكون قبيحاً، عندما يقف القارئ على مقطع يصلح أن يكون وقفاً ثم يبتدئ بكلام لا يصلح للابتداء؛ لأنه يوهم خلاف المقصود؛ بل إنه قد يؤدي إلى إخلال بالمعنى، كمن يقف على قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ ثم يبتدئ بقول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]. وهذا النوع قلّ من نبه عليه، وللأسف يحصل أحياناً حتى من بعض القراء، وخاصةً المجوّدين منهم.

ز. أحمد الأشموني (تقريباً 1100هـ): يقال إنه كان حياً في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وقيل من وفيات القرن الثاني عشر الهجري، وكتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، وهو من ضمن الكتب التي اعتمدها في هذه الأطروحة.

وقد قسم الوقف إلى ثمانية أقسام وهي: تام وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة؛ فأعلاها الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز.⁽¹⁾

وذكر ابن الجزري تعريف أقسام الوقف في هذه الأبيات:

وَبَعْدَ مَا تُحْسِنُ أَنْ تَجُودَا	لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وَابْتِدَا
فَاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ وَلَا تَعَقَّوَا	تَامٌ وَكَافٍ إِنْ بِمَعْنَى عُلْقَا
قِفْ وَابْتَدِئْ وَإِنْ بِالْفُظِّ فَحَسَنْ	فَقِفْ وَلَا تَبْتَدِئْ سِوَى الْآيِ يُسَنْ
وَعَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَأَلَهُ	يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيُبْتَدَا قَبْلَهُ
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ	وَلَا حَرَامٍ عَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ ⁽²⁾

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 28/1.

(2) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1994م) (المتوفى: 833 هـ)، مثنى طَبِيبَةِ النَّشْرِ فِي الْفِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، تحقيق: محمد تميم الزغبى، ط1، دار الهدى، جدة-السعودية، 37/1.

حكم تعلمه: حكم الشارع فيه: هو الوجوب العيني على كل مكلف من مسلم ومسلمة يحفظان القرآن كله، أو بعضه، ولو سورة واحدة؛ لثبوت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. (1)

فمن الكتاب: قال علي ؑ في تفسير قوله: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: 4]. الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف. (2)

ومن السنة: ذكر الحاكم هذا الحديث عن ابن عمر ؓ برقم (101) ونصه: "لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أهدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها، كما تعلمون أنتم القرآن"، ثم قال: "لقد رأيت رجالاً يؤتى أحدهم القرآن فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ينثره نثر الدقل" ثم قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه" (3).

ومن أقوال أهل العلم: نقل الإمام ابن الجزري - رحمه الله - الأثرين السابقين ثم قال: "في كلام علي ؑ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر ؓ برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضوان الله عليهم، وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة؛ الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وغيرهم من الأئمة، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين - رحمة الله عليهم أجمعين -". (4)

(1) انظر: المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد المصري الشافعي (المتوفى: 1409هـ)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط2، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، 47/1.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 13/1. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 225/1.

(3) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (1997م) (المتوفى: 405هـ)، المستدرک علی الصحیحین للحاکم، تحقیق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة - مصر، 83/1.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 225/1.

2. علامات الوقف عند المشاركة والمغاربة.

- علامات الوقف عند المشاركة:

إن هذه الاختلافات والترجيحات في علامات الوقف أدت إلى ظهور بعض نسخ القرآن الكريم التي اعتمدت مصطلحات المتقدمين، كالوقف التام والكافي والحسن والقبيح؛ ولكن هذه الوقوف لم تلق انتشاراً واسعاً، وظهرت كذلك بعض نسخ القرآن الكريم التي اعتمدت مصطلحات الإمام السجاوندي، واتَّبَعه فيها الإمام النيسابوري وهي كالاتي:

1. الرمز (م) ويرمز به للوقف اللازم.
2. الرمز (ط) ويرمز به للوقف المطلق.
3. الرمز (ج) ويرمز به للوقف الجائز.
4. الرمز (ز) ويرمز به للوقف المجوّز لوجه.
- 5 - الرمز (ص) ويرمز به للوقف المرخّص ضرورة⁽¹⁾.

وقد لاقت وقوفه ورموزه قبولاً عند المشاركة المتأخرين، فاعتمدوها في مصاحفهم، واعتنوا بتطبيقاتها وزادوا عليها، وطوّروا رموزها، وجعلوها فوق أواخر الكلمات، فكانت رموزهم كالاتي:

م	علامة الوقف اللازم	ج	علامة الوقف الجائز جوازاً مستوي الطرفين
لا	علامة الوقف الممنوع	صلى	علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى
قلی	علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى	∴ ∴	علامة تعانق الوقف

وهذه الرموز إنما هي مستوحاة من كلام السجاوندي السابق؛ لأن الجائز عنده على ثلاث

مراتب:

- ما يستوي فيه موجب الوقف والوصل، وهو الجائز (ج) ورمزه متفق عليه بين السجاوندي والمعتمد الآن.
- ما يكون الوصل فيه أولى وهو المجوز لوجه، ورمزه عند السجاوندي (ز) والمعتمد الآن (صلى).

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص62.

- ما يكون الوقف فيه أولى، ولم يرمز له السجاوندي إلا أنه يطبقه، ورمزه المعتمد الآن (قلی). وهذه العلامات هي التي استقر عليها قراء المشاركة مؤخرًا وعممتها إدارة البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمصر في طباعة المصاحف.⁽¹⁾

- علامات الوقف عند المغاربة:

الوقوف التي اختيرت في أغلب مصاحف المغاربة هي من وضع الإمام أبي عبد الله بن أبي جمعة الهَبْطِيّ السُّمَاتِيّ المغربي، المولود سنة 850 هـ⁽²⁾، والمتوفى سنة 930 هـ، وهي معروفة لدى أكثر الحفاظ في المغرب، وتتضمن جميع أنواع الوقوف المصطلح عليها عند أهل هذا العلم، ويعتمدون لها حرفاً واحداً فقط يرمزون له بـ (ص) المختصرة من كلمة (صه)، التي تعني قِف، وهي علامة للوقف الهَبْطِيّ، سواء أكان الوقف تاماً أم كافياً أم حسناً أم غير ذلك.⁽³⁾ وكلمة (صه) هي اسم فعل أمر بمعنى اسكت، فاخترت رمزاً للوقف لقصرها ودلالاتها على السكت الذي بمعنى الوقف هنا.

ب. الوقف الهبطي. (طريقته في الوقف وأقسامه)

طريقته في الوقف وأقسامه: اختار وقفاته على مذهبين اثنين هما:

1. اعتماد الوقف على كلمات هي رؤوس الآي.
2. مراعاة كلمات يتم المعنى والإعراب عندها، أو الإعراب دون المعنى، أو المعنى دون الإعراب.

ويمكن تقسيم منهجه إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. قسم وافق فيه الهَبْطِيّ غيره كالداني وابن الأنباري، وغيرهما من علماء الوقف والابتداء، وهو أكثر وقفه.
2. وقسم تركه ولم يعتمد؛ لتجاذب الدليلين فيه، أو لترجيح أدلة الوصل.

(1) انظر: توتونجي، محمد بلال (2014م)، ترجيحات الإمام الداني والإمام السجاوندي في الوقف والابتداء (دراسة مقارنة)، خطة بحث تكميلي مقدمة لنيل درجة الماجستير في القراءات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 182-183.
(2) لم أجد - فيما وقفت عليه - تحديد سنة ولادته إلا هذا المصحف؛ بل يقولون في حدود منتصف القرن التاسع الهجري أو قريباً من ذلك.
(3) انظر: مصحف الجماهيرية - ليبيا، الصفحة المرموز لها بالرمز (ط) في آخر المصحف.

3. وقسم انفراداً به عن مجموعة من المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي، فمنه ما وافق فيه بعض من سبقه، كالإمام السجاوندي والإمام النيسابوري، ومنه ما لم يوافق فيه أحداً ممن سبقه، والناس في هذا فريقان: منهم مؤيد، ومنهم منتقد له⁽¹⁾.

وهذا القسم هو موضوع دراستنا في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

- **ثناء العلماء عليه:** وقد أثنى عليه كثير من العلماء في كتبهم فقد قال عنه صاحب شجرة النور الزكية: "الإمام العالم المتصوف الزاهد القدوة المتقي العابد، وكان يغلب عليه محبة الله"⁽²⁾. وقال عنه صاحب الفكر السامي: "الفاسي الإمام الفقيه النحوي الفرضي الأستاذ المقرئ، وهو الذي يقرئ أهل المغرب بالوقف الذي جعله في القرآن الكريم منذ زمنه إلى الآن، مطبقين عليه"⁽³⁾.

وقال عنه صاحب السلوة: "الشيخ الإمام، العالم العلامة الهمام، الفقيه الأستاذ المقرئ الكبير، النحوي الفرضي الشهير، الولي الصالح، والعلم الواضح؛ أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبّطي (...) وقد كان رحمه الله عالم فاس في وقته، فقيهاً نحويّاً، فرضياً أستاذاً مقرئاً، عارفاً بالقراءات، مرجوعاً إليه فيها، وكان موصوفاً بالخير والفلاح، والبركة والصلاح، ذا أحوال عجيبة، وأسرار غريبة"⁽⁴⁾. وذكر سعيد إعراب أنه كان عالماً عاملاً، خيراً تقياً، فقيهاً فرضياً، متبحراً في علوم العربية، عارفاً بالقراءات ووجوهها.⁽⁵⁾

- **نقد العلماء له:** وقد انتقده بعض العلماء حيث ذكر صاحب الرسالة الموسومة بعنوان: "منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبّطي": وهو عبد الله العُمّاري⁽⁶⁾: في مقدمة رسالته أنه يذكر الوقوف الضعيفة - في رأيه - عند الإمام الهبّطي، وأن منها ما هو على تقديرات ضعيفة،

(1) انظر: سعيد إعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، مرجع سابق، 178-180.

(2) مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، مرجع سابق، 400/1.

(3) الحَجّوي، محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الثعالبي الجعفري الفاسي (1995م) (المتوفى: 1376هـ)، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 315/2.

(4) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس**، تحقيق: حفيد المؤلف الدكتور الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، 52/2-53.

(5) انظر: سعيد إعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، مرجع سابق، 177.

(6) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي العثماني المكناسي المولود عام (841هـ)، رحل إلى المشرق، واستفاد من الأعلام هناك، قال عنه تلميذه الونشريسي: كان إماماً مجوّداً مقرئاً مجوّداً صدرأ في القراءات متفتناً فيها عارفاً بوجوه القراءة وعللها. انظر: سعيد إعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، المرجع السابق، ص70.

ثم قال: ولا أنبه على جميع الوقوف؛ وإنما أنبه على ما كان قبحه ظاهراً لا يخفى على متعلم، ثم قال: بأن الشيخ المهدي الفاسي ألف رسالة⁽¹⁾ في بيان وقوف الهبطي الضعيفة وغير الصحيحة⁽²⁾ ولوقفه أهمية كبيرة وانتشار واسع في المغرب العربي، وبلدان من أفريقية (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا)، فهو وقف درّس به تلاميذه ومن ثم قيده عنه ونقلوه، ولقي قبولاً بين الناس؛ حيث كانوا في أمس الحاجة إليه، ومع ذلك فهو مجهود شخصي، واجتهاد موفق لهذا العالم الجليل، ووقفه فيه ما هو موافق لوجه لغوي مقبول، ومنه ما هو محلّ إشكال يحتاج إلى الروية والدقة قبل الحكم ببطلانه، وهذا ما سأقوم بتوجيهه - بإذن الله تعالى - في هذه الرسالة، والله الموفق والهادي إلى طريق الرشاد والسداد.

(1) عنوانها "الدرّة الغراء في وقف القراء"، تأليف المهدي الفاسي.

(2) انظر: الغماري، عبد الله بن محمد بن الصديق، "منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبّطي"، دار الطباعة الحديثة (الدار البيضاء - المغرب)، 6.

الفصل الأول:

المواضع التي انفرد بها الإمام الهَبْطِي في الجزء الرابع وتوجيهها: وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

الفصل الأول:

المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء الرابع وتوجيهها:

إن المقصود من المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي -رحمه الله تعالى- عن غيره في الوقف هي التي تخالف مجموعة من المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي، والمنشرة بين المسلمين؛ وليس ما خالف فيه علماء الوقف والابتداء، كالإمام ابن الأنباري والإمام النحاس وغيرهما، والمصاحف التي اعتمدها في هذه الأطروحة قد أشرت إليها في المقدمة، حيث قمت بمقارنتها مع تقييد الوقف الهبّطي المنتشر في بلاد المغرب الإسلامي، لحصر مواضع الانفراد، وقد خطّوت لبيان ذلك خطوات، حيث قسّمت المواضع داخل كل فصل إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول:

الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير: وفيه

ثلاثة عشر مطلباً:

اتجهت في هذا المبحث إلى درس المواضع التي انفرد بها، وأعني بذلك أن أحداً من المصاحف المشرقية لم يقف عليها، وكان لها وجه قويّ أي (راجح) في العربية، وقد عدّ الباحث ثلاثة عشر موضعاً في هذا المبحث من هذا النوع من الوقوف، درس كلّ وقف منها على حدة، مبيّناً وجه قوّته في العربية، والمعنى التفسيريّ المؤدي إلى هذا الوقف، مع بيان ما ورد في هذا الموضع من أقوال لعلماء الوقف والابتداء في كتبهم التي اعتمدت عليها، وذلك بذكر قول الأسبق فالذي يليه، حسب تاريخ الوفاة، فإن كان هناك من قال بمثل قوله أردفته معه، وأما من سكت عنه ولم أذكره في آية معينة فهذا يعني أنها لم ترد في كتابه، وقد سبق التعريف بهذه الكتب في التمهيد، وقد عمدت إلى جعل كل موضع منها مطلباً مستقلاً، وإليك بيانها:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿تَقَاتِبِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِبِهِ

وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِبِهِ﴾ أي: حق تقواه وما يجب منها، ويكون ذلك باستقراغ

الوسع في القيام بالواجب واجتناب المحارم، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: "هو أن يُطاع فلا يُعصي، ويُشكر فلا يُكفر، ويُذكر فلا يُنسى" (1). وقيل هو: أن تُنزه الطاعة عن الالتفات إليها، وعن توقع المجازاة عليها. وفي هذا الأمر تأكيدٌ للنهي عن طاعة

أهل الكتاب، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (2) أي: ولا تكونن على حالٍ سوى حال الإسلام إذا

أدرَككم الموت. (2) فهو نهيٌ عن موتهم إلا على هذه الحالة، والمراد دوائهم على الإسلام إلى الموت، وذلك لأن الموت لا بُدَّ منه، فكأنه قيل: دُوموا على الإسلام إلى الموت، وجيء بها جملةً اسميةً

﴿وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾؛ لأنها أبلغ وأكد، حيث فيها ضميرٌ متكررٌ، ولو قيل: (إلا مسلمين) لم يُفد هذا

التأكيد. (3)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِبِهِ﴾ مخالفاً

للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف عند السجاوندي غير أنه

(1) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (2001م) (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت، عدد الأجزاء: (10 و 2 فهارس)، حديث رقم: 11847، 404/10.

(2) انظر: البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (1418هـ) (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 31/2.

(3) انظر: السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: 11، 331/3.

بدون علامة عليه في الكتاب⁽¹⁾ وعده أبو يحيى زكريا الأنصاري وفقاً صالحاً⁽²⁾ في حين عده أحمد الأشموني وفقاً جائزاً⁽³⁾.

قال ابن عاشور: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١٠٢) "وهذا المركب مستعمل في غير معناه؛ لأنه مستعمل في النهي عن مفارقة الدين بالإسلام مدة الحياة، وهو مجاز تمثيلي علاقته للزوم، لما شاع بين الناس من أن ساعة الموت أمر غير معلوم، فالنهي عن الموت على غير الإسلام يستلزم النهي عن مفارقة الإسلام في سائر أحيان الحياة، ولو كان المراد به معناه الأصلي، لكان ترخيصاً في مفارقة الإسلام إلا عند حضور الموت، وهو معنى فاسد"⁽⁴⁾.

وقد ذهب المفسرون إلى أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١٠٢) عاطفة. فقد عطفت جملة على جملة، ومن مذهب الإمام الهبطي الوقف عند عطف الجمل؛ لاسيما عند طول الآية الكريمة، ويبدو أنه من الوقف الحسن، وهو ما أرجحه، وذلك لأن الجمل المتعاطفة بينها صلة رحم، فليست الثانية بأجنبية عن الأولى؛ إلا أن العطف جيء به لاستقلال الجملة الثانية عن الأولى، ثم إن الوقف على هذه الجملة فيه زيادة تأكيد لهذا الأمر، فكأنني أمر السامع ثم أنهاه مع وجود صلة بين الجملتين، وهذا أكثر تأكيداً، فجدير به أن يأخذ كل أمر على حدة، فالأمر بالشيء والنهي عن ضده في سياق واحد يفيد التوكيد والديمومة، ومن هنا نفهم لم وقف الإمام الهبطي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿حَقَّ تَقَاتِيهِ﴾ لأن الأمر هنا تم، وهو أن يتقوا الله حق التقوى، ثم عطف عليه نهياً وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١٠٢) حيث نهاهم عن أن يموتوا على غير الإسلام، ولما كان ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١٠٢) من حيث المعنى يؤكد قوله: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِيهِ﴾^(١٠٢) كانت هذه الجملة تأكيداً للأولى؛ لأن النهي عن الموت على هذه الحال يؤكد لتقوى الله، فهو في مرتبة الوقف الحسن؛ فكأن المطلوب من المؤمنين هو أن يتقوا الله حق التقوى، أي: المداومة عليها بطريقة الأمر، وهناك أمر آخر مطلوب منهم - أيضاً - وهو ولا تكونن على حال غير حال الإسلام إذا

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 381. قال المحقق إن العلامة ساقطة من النسخ.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 24/1.

(3) انظر: الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو 1100هـ)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 181/1.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (1984هـ) (المتوفى: 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر - تونس، عدد الأجزاء: 30 (والجزء رقم 8 في قسمين)، 30/4-31.

أدركم الموت، بطريقة النهي، فالوقف بين المطلوب وكأنه أمر ونهي، وأما الوصل فلا يتأتى فيه ذلك.

وكذلك في مثل هذه الحالة يعتبر العطف من عطف الجمل، والآية طويلة، فقد يقف القارئ وقفا يغير المعنى، فيكون ذلك مسوغاً للوقف عند جواز ذلك. والله أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿إِخْوَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ أمرهم الله سبحانه وتعالى بأن يجتمعوا جميعاً على التمسك بدين الإسلام أو بالقرآن، ونهاهم عن التفرق الذي ينشأ عن الاختلاف في الدين، ثم أمرهم سبحانه بأن يذكروا نعمة الله عليهم، وبيّن لهم من هذه النعمة ما يناسب المقام، وهو أنهم كانوا في الجاهلية أعداءً مختلفين، يقتل بعضهم بعضاً وينهب بعضهم بعضاً، فأصبحوا بسبب هذه النعمة إخواناً، وكانوا على شفا حفرة من النار بما كانوا عليه من الكفر والضلال، فأنقذهم الله سبحانه من هذه الحفرة بالإسلام. ومعنى قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ﴾ أي: صرتم، وليس المراد منه: معناه الأصلي، وهو: الدخول في وقت الصباح، وشفا كل شيء: حرفه، وهو تمثيل لحالتهم التي كانوا عليها في الجاهلية. وقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ إشارة إلى مصدر الفعل الذي بعده، أي: مثل ذلك البيان البليغ يبيّن الله لكم. وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١٠٣) إرشاد من الله لهم إلى الثبات على الهدى والازدياد منه. (1)

(1) انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني (1414 هـ) (المتوفى: 1250 هـ)، فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، 421/1.

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف عند عدد من علماء الوقف والابتداء، فقد عدّه ابن طيفور السجاوندي والنيسابوري⁽¹⁾ وقفاً جائزاً، وعللاً له بأنّ الواو تحتمل الحال والاستئناف⁽²⁾. ويبدو أن الواو هنا تفيد العطف أو الاستئناف⁽³⁾، فيما عدّه زكريا الأنصاري والأشموني وقفاً صالحاً⁽⁴⁾، على أن الواو في ﴿وَكُنْتُمْ﴾ عاطفة⁽⁵⁾.

قوله: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ عطف على ﴿كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ فهو نعمة أخرى غير الأولى، وهي نعمة الإنقاذ من حالة أخرى بئيسة، وهي حالة الإشراف على المهلكات.⁽⁶⁾ ولاين عرفة - رحمه الله - كلام نفيس هنا حيث يقول: "والآية تضمّنت تذكيرهم في الامتتان عليهم بأمرين ضروريّ ونظريّ، فالضروريّ ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾؛ لأنه أمرٌ واقعٌ في الدنيا مشاهدٌ لهم لا يخالفون فيه، والنظريّ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ فإنه أمرٌ مغيبٌ لا يعلم إلا بالنظر والاستدلال، فعطفه على الأمر الضروري يقتضي التسوية بينهما، وأنهم كما علمتم هنا ضرورة فاعلموا الآخر ضرورة".⁽⁷⁾

ففي هذه الآية إشارة إلى تعداد النعم، أي: نعمةً بعد نعمة، أي: واذكروا إذ كنتم على شفا حفرة من النار لا يفصلكم عنها إلا الموت، فأنقذكم الله منها بإرسال النبيّ محمد ﷺ ودخولكم في الإسلام، وهذا التعداد يناسبه الوقف والفصل بين الجملتين؛ ليدل على كثرة النعم التي منّ الله بها عليهم، واستقلال كل نعمة عن التي قبلها، ويكون الوقف في مرتبة الوقف الحسن، وهو ما أرجحه، وأما الوصل فلا تتأتى فيه هذه النكتة؛ إذ يصير المجموع واحداً، والله أعلم.

(1) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 224/2.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 181-182.

(3) انظر: صافي، محمود بن عبد الرحيم (1418هـ) (المتوفى: 1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط4، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، عدد الأجزاء: 31 (30) ومجلد فهارس) في 16 مجلداً، 263/4.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 24/1. والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 181/1.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، المرجع السابق، 181/1.

(6) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، مرجع سابق، 34/4.

(7) ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (2008م) (المتوفى: 803هـ)، تفسير ابن عرفة، المحقق: جلال الأسيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: 4، 392-391/1.

المطلب الثالث: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَبَاءُ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى:

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُثْقَفُوا إِلَّا يُحِبِّلِ مِنَ اللَّهِ وَحِبِّلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ

الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا

يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾ [آل عمران: 112].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ضُرِبَتْ﴾ ألزمت ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾، أي: على اليهود، ﴿أَيْنَ مَا تُثْقَفُوا﴾ وُجِدُوا، ﴿إِلَّا يُحِبِّلِ مِنَ

اللَّهِ﴾ تقديره إلا معتصمين أو متمسكين بحبلٍ من الله ﴿وَحِبِّلِ مِنَ النَّاسِ﴾ والحبل: العهد والذمة،

والمعنى: ضربت على اليهود الذلة في كل حالٍ إلا في حال اعتصامهم بحبل الله وحبل الناس، يعني

ذمة الله سبحانه وذمة المسلمين، أي: لا عزّ لهم قطّ إلا في هذه الحالة، وهي التجاؤم إلى الذمة لما

قَبِلُوهُ مِنَ الْجَزِيَةِ ﴿وَبَاءُ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ استوجبه ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ التذلل، أي: ذلك

كائنٌ بسبب كفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق، ثم قال سبحانه ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا

يَعْتَدُونَ﴾ أي: ذلك الكفر بآيات الله، وذلك القتل للأنبياء بغير حق، كائن بسبب عصيانهم لله

واعتدائهم لحدوده.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَبَاءُ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ مخالفاً للوقف

المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف ذكره أبو زكريا الأنصاري

ووسمه بالوقف الصالح⁽²⁾، والأشموني ووسمه بالوقف الحسن.⁽³⁾ وكلاهما قريب من الآخر.

(1) انظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م) (المتوفى: 710هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت، عدد الأجزاء: 3، 283/1.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 24/1.

(3) انظر: الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 183/1.

قوله تعالى: ﴿وَبَاءُ وَعَضْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ أي: رجعوا به، وهو كنايةٌ عن استحقاقهم له، فالمراد صاروا أحقاء بغضبه سبحانه وتعالى، والتنوين هنا للتفخيم، والوصف مؤكِّدٌ لذلك، ﴿وَضْرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ﴾ فهم في الغالب مساكين، ولَمَّا يوجد يهوديٌّ يُظهرُ الغنى. (1)

وقد بيّن ابن عرفة في تفسيره للآية الفرق بين المسكنة والذلة حيث قال: "المسكنة هي الذلة؛ لكنّ الأول راجع لإذلالٍ غيرهم لهم، وهذا راجع إلى اتصافهم في أنفسهم بالذلة". (2)

وهنا نلاحظ أن الإمام الهبتي - رحمه الله - يفصل بين الجمل المتعاطفة؛ خاصة إذا كان لا يمكن جمعها في نفسٍ واحدٍ، فهو بهذا ينبّه على أكبر عدد من الوقوف الجائزة، وهذه من مميزات وقفه، وللقارئ أن يختار ما شاء منها، مع مراعاة المعنى والإعراب، وفي فصل هذه الجمل بالوقف تتضح كثرة المصائب التي اجتمعت على اليهود، عليهم من الله ما يستحقون، والسبب في ذلك متعدّد، وهو عدم استمسакهم بحبلٍ من الله وحبلٍ من الناس، وكفرهم بآيات الله، وقتلهم الأنبياء بغير حقٍّ، فاجتمعت عليهم عقوباتٌ متعدّدة، وهي: الذلة والبوء بالغضب من الله والمسكنة والصغار، ويبدو قبول ما ذهب إليه الهبتي من الوقف هنا، وذلك لأن السياق سياق توعدّ بالعقوبة، فالوقوف على الجمل هنا كأنّ كل نوع من هذه الأنواع مستقلٌّ بذاته، وهو جنس أو صنف آخر من أصناف العذاب. والله أعلم.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿كُلِّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿هَاتِئِمُّ أَوْلَاءٌ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْمِنُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 119].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿هَاتِئِمُّ أَوْلَاءٌ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ أي: أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار وتحبّونهم ولا يحبّونكم، بيانٌ لخطئهم في موالاتهم، ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ بجنس الكتاب كلّه، وهو حال من لا يحبّونكم، والمعنى: إنهم لا يحبّونكم، والحال أنكم تؤمنون بكتابهم أيضاً، فما بالكم تحبّونهم وهم لا

(1) انظر: الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (المتوفى: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 16 (15 ومجلد فهارس)، 245/2.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، مرجع سابق، 399/1.

يؤمنون بكتابكم، وفيه توبيخ بأنهم في باطلهم أصلب منكم في حقكم. ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ نفاقاً وتغريراً ﴿وَإِذَا حَلَوْا عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ من أجله تأسفاً وتحسراً، حيث لم يجدوا إلى التشقي سبيلاً. ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ دعاء عليهم بدوام الغيظ وزيادته بتضاعف قوة الإسلام وأهله حتى يهلكوا به. ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فيعلم ما في صدورهم من البغضاء والحنق.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا من الوقف الجائز عند السجاوندي وتبعه في ذلك النيسابوري، وعللاً لذلك بقولهم: "جائز: للعطف مع الحذف، أي: وهم لا يؤمنون بكتابكم"⁽²⁾ وقد اتفق فيه الأنصاري والأشموني وعداه وفقاً صالحاً.⁽³⁾

يرى السمين الحلبي أن: "وَتَمَّ جُمْلَةٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَلَا يُؤْمِنُونَ هُم بِهِ كُلِّهِ؛ بَلْ يَقُولُونَ: نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ".⁽⁴⁾ وكذلك هو رأي النيسابوري، ثم ذكر علة الحذف؛ ذلك أن ذكر أحد الضدّين يغني عن الآخر غالباً.⁽⁵⁾ والواو في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ﴾ تحتل العطف أو الاستئناف.⁽⁶⁾

فوقف الإمام الهبتي - رحمه الله - على هذا الموضع - في نظري - من مواطن الوقف الكافي على القول بالاستئناف، وقوله: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ﴾ جملة مستأنفة، ومن الوقف الحسن عند من

(1) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 35/2.

(2) السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 386. والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 238/2.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 24/1. والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص 186.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، 372/3.

(5) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 238/2.

(6) انظر: الدعاس، أحمد عبيد ومعه أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم (1425هـ)، إعراب القرآن الكريم، ط1، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، 157/1. وانظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ) (المتوفى: 1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية (حمص - سورية)، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، 41-40/2.

يرى أن الواو عاطفة، وذلك حتى يسمح للقارئ والسامع بالتقدير، وهو مفهوم من السياق، وحذف ما يعلم جائز، والمعنى على ذلك: وتؤمنون بالكتاب كله ولا يؤمنون هم به كله؛ بل يقولون: نؤمن ببعضٍ ونكفر ببعض، وهذا المحذوف لا يأتى بوضوح عند الوصل. والله أعلم.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿إِيْمَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: 173].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿النَّاسُ﴾ الأول، هم قوم قيل إن أبا سفيان كان قد سألهم أن يثبُتوا رسول الله ﷺ وأصحابه، و﴿النَّاسُ﴾ الثاني، هم أبو سفيان وأصحابه من كبار قريش، ويعني بقوله: ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ أي: قد جمعوا الرجال للقائكم والكرّة عليكم لحزبكم ﴿فَاخْشَوْهُمْ﴾، أي: فاحذروهم، واتقوا لقاءهم؛ لأنه لا طاقة لكم بهم، ﴿فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ يقول: فزادهم ذلك الأمر من تخويف من خوفهم من أمر أبي سفيان وأصحابه من المشركين، يقيناً إلى يقينهم، وتصديقاً لله ولرسوله إلى تصديقهم، ﴿وَقَالُوا﴾ ثقةً بالله وتوكلاً عليه، ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ﴾، كفانا الله، ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ونعم المولى لمن وليه وكفله. (1)

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ ولم يرد هذا الوقف في المصاحف المشرقية، وهذا الوقف من الوقوف التي ارتضاها السجاوندي (2) مع كون الوصل أولى عنده، والعلّة في ذلك للعطف واتصال توكل اللسان بيقين القلب. (3) وتبعه في ذلك النيسابوري (4)، وعده الأشموني وقفاً جائزاً؛ وعلل له بقوله: لأن هذا عطف جملة على جملة، وهو في حكم الاستئناف. (5)

(1) انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (2000م) (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 405/7.

(2) علامة الوقف ساقطة من الأصل.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 404.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 298/2.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 197.

وقد بين الشيخ طنطاوي نكتة لطيفة هنا حيث قال: " وحذف مفعول ﴿جَبَعُوا﴾ فلم يقل: جمعوا جيشاً كبيراً أو جمعوا أنفسهم وعددهم وأحلافهم، وذلك ليذهب الخيال كل مذهب في مقدار ما جمعوا من رجال وسلاح وأموال؛ ولكن هذا القول الذي صدر من هؤلاء المثبتين، لم يلتفت إليه المؤمنون الصادقون المخلصون في جهادهم وفي اعتمادهم على خالفهم؛ بل كانوا كما أخبر الله تعالى- عنهم ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (١٧٣) أي: أن هذا القول الذي قاله المثبتون، زاد المؤمنين إيماناً على إيمانهم، وبقيناً على يقينهم، وثباتاً على ثباتهم.⁽¹⁾

ويبدو أن الوقف الذي اختاره الإمام الهبتي - رحمه الله - على قوله: ﴿إِيمَانًا﴾ وقف جيد؛ حيث إنه فصل بين ما هو أمر يقيني قلبي، بعد سماعهم للتهديد، حيث وقع في قلوبهم هذا الأمر، وهو ازدياد الإيمان في القلب بدون قول، وبين العطف بعده وهو قول باللسان، حيث قالوا بعد ذلك ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (١٧٣) فهو زيادة على الأمر الأول، فهذا الوقف أثبت الأمرين معاً بالفصل بينهما، فالآية فيها كمال اتصال، وأما الوصل كما هو الحال في مصاحف المشاركة إلى رأس الآية فكأنهما شيء واحد، وهو الإذعان بالإيمان بالله والتوكل عليه باليقين وباللسان، وهو ما يدل على الإيمان الراسخ والتسليم لله سبحانه وتعالى، فهو نعم الكافي ونعم النصير.

(1) طنطاوي، محمد سيد (1998م)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وهو ضمن خدمة مقارنة التفاسير]، 342/2.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ الثانية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ فَيَسْمَعُوا وَعُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا تُسَبِّحُكَ فَقَتْنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٣١﴾ [آل عمران: 190-191].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

وصف الله تعالى أولي الأبواب بقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ فَيَسْمَعُوا وَعُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ أي: يذكرون الله بألسنتهم وقلوبهم في جميع الأحوال، ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: يتدبرون في ملكوت السموات والأرض، وما فيهما من عجائب تدل على قدرة الخالق، قائلين ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ أي: ما خلقت الكون وما فيه عبثاً من غير حكمة، ﴿سُبِّحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ أي: ننزّهك عن العبث، فأجرنا واحمنا من نار جهنم.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبتي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف جائز عند السجاوندي والنيسابوري؛ وعللاً له بقولهما: لحق المحذوف؛ أي: يقولون ربنا، مع أن الكلام متسق⁽²⁾. وأما الأنصاري والأشموني فهو وقف صالح عندهم؛ ولكن اشترطوا في ذلك جعل ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ نعناً أو بدلاً أو خبر مبتدئ محذوف، وليس بوقف إن جعل ذلك مبتدأ⁽³⁾. وقد ذكر السمين الحلبي أن في إعراب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ﴾ خمسة أوجه ورجح النعت⁽⁴⁾.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 474/7.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 408. والنيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان مرجع سابق، 327/2.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، ص 26. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص 200.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 531/3.

واختار ابن عطية أن يكون: "قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ﴾ معناه يقولون ربنا على النداء". (1) أي يقولون: ما خلقته عبثاً وهزلاً؛ بل خلقته دليلاً على قدرتك وحكمتك. (2)

والخلاصة أن الوقف الذي اختاره الإمام الهبطي هنا وقف جائز؛ بل قد يرتقي إلى الوقف الكافي إن جعل ﴿ الَّذِينَ ﴾ نعناً أو بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف، وهذا يدل على كمال الاتصال، في قوله: ﴿ الَّذِينَ ﴾ بالآية السابقة؛ لأن الإمام الهبطي لا يقف عند كل رأس آية؛ بل يصلها إن كان هناك تعلق، وأظن أن هذا ما جعله يقف على قوله تعالى: ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ولا يخفى ما في الابتداء بـ ﴿ رَبَّنَا ﴾ من مزية تنزيه وتعظيم، وهو استئناف بياني؛ وذلك لأن الكلام السابق يثير في ذهن السامع سؤالاً، فيقف لينشئ سؤالاً مفاده ماذا كانت نتيجة هذا التفكير؟ نتیجته ما خلقت هذا باطلاً.

وليس بوقف إن جعل ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتدأ والخبر محذوف، أي: يقولون ربنا، ولعل هذا الموجود في مصاحف المشاركة، حيث يقفون على رؤوس الآيات، وهو عندهم من وقف السنة، فيقفون على قوله تعالى: ﴿ لَا يَنْتَظِرُونَ لَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ (١١٠) ثم يبتدئون بقوله: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ ﴾ فلا يتسنى لهم الوقف على قوله: ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ لأن الكلام متصل، ولم يأت الخبر بعد. والله أعلم.

(1) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (1422هـ) (المتوفى: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 555/1.

(2) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (1964م) (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، عدد الأجزاء: 20 جزءاً (في 10 مجلدات)، 315/4.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿فَكُلُوهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ

نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴿٤﴾ [النساء:4].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ﴾ أيها الأزواج، ﴿صَدُقَاتِهِنَّ﴾ مهورهن، ﴿نِحْلَةً﴾ فريضةً وتديناً ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ أي: إن طابت لكم أنفسهن ﴿عَنْ شَيْءٍ﴾ من الصداق ﴿فَكُلُوهُ هَنَيْئًا﴾ في الدنيا لا يقضي به عليكم سلطان، ﴿مَرِيئًا﴾ في الآخرة لا يؤاخذكم الله به. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف لم يذكر إلا عند الأشموني وقد بسط القول فيه، حيث قال: "﴿مَرِيئًا﴾ (حسن)، ومن وقف على ﴿فَكُلُوهُ﴾ وجعل ﴿هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ دعاء، أي: هناكم الله وأمرأكم كان (جائزاً)، ويكون ﴿هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ من جملة أخرى غير قوله: ﴿فَكُلُوهُ﴾ لا تعلق له به من حيث الإعراب؛ بل من حيث المعنى، وانتصب ﴿مَرِيئًا﴾ على أنه صفة، وليس وفقاً إن نصب نعناً لمصدر محذوف، أي: فكلوه أكلاً هنيئاً، وكذلك إن أعرب حالاً من ضمير المفعول، فهي حال مؤكدة لعاملها، وعند الأكثر معناه الحال؛ ولذلك كان وصله أولى". (2)

(1) انظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري الشافعي (المتوفى: 468هـ)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية، دمشق-بيروت، 252/1.
(2) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 151/1.

ففي قوله: ﴿هَيِّئًا﴾ أربعة أقوال: أحدها: أنه منصوبٌ على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: أكلاً هنيئاً. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الهاءِ في ﴿فَكُلُوهُ﴾ أي: مُهَيَّأً أي: سهلاً. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال بفعل لا يجوز إظهاره البتة؛ لأنه قَصَدَ بهذه الحال النيابة عن فعلها، نحو: (أقائمًا وقد قعد الناس). الرابع: أنهما صفتان قامتا مقامَ المصدرِ المقصودِ به الدعاءُ النائبِ عن فعله. (1)

وأورد الزمخشري في تفسيره للآية فائدة قال فيها: "وقد يُوقف على ﴿فَكُلُوهُ﴾ ويُبتدأ ﴿هَيِّئًا مَرِيئًا﴾ على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقامَ المصدرين، كأنه قيل: هُنَّ مَرَّءٌ، وهذه عبارة عن التحليل والمبالغة في الإباحة وإزالة التبعة". (2)

والخلاصة أن في كلام الزمخشري والأشموني على الدعاء ما يجعل الوقف حسناً، ويمكن أن يرتقي أكثر من ذلك فيكون كافياً، ولعلّ هذا ما أراده الهبطي من وقفه، ومن نصب ﴿هَيِّئًا مَرِيئًا﴾ على النعت أو الحال لا يجوز الوقف عنده؛ لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت، ولا بين الحال وصاحبها، فهذا الموضع مما يستوي فيه الأمران عندي بين الوقف والوصل، فالآية تحتمل الوجوه كلها فالنصّ حمّال ذو وجوه، وهذا من حكمة الله سبحانه في القرآن الكريم، حتى يكون لكلّ مجتهد نصيب، والله أعلم.

المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿قِيَمًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لِكُرْبِيَمًا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لِمَن يُعْرِفُونَ﴾ [النساء: 5].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿السُّفَهَاءُ﴾ هم المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي، والخطاب للأولياء: والدليل على أنه خطابٌ للأولياء في أموال اليتامى قوله: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾، ﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُرْبِيَمًا﴾ أي:

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 576، 575/3.

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407هـ) (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي - بيروت، 471/1.

تقومون بها وتنتعشون، ولو ضيَعتموها لضيَعتم، ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ واجعلوها مكاناً لرزقهم بأن تتجروا فيها وتتربّحوا، حتى لا يأكلها الإنفاق. ﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ إن صلّحتم ورشدتم سلّمنا إليكم أموالكم.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ ولم يرد في المصاحف المشرقية، وهذا من الوقف الصالح عند الأنصاري.⁽²⁾ وأما عند الأشموني فهو من الوقف الجائز؛ وعلل له بقوله "لاتفاق الجملتين".⁽³⁾ ومن قواعد الأشموني التي سار عليها في مقدمة كتابه: الصالح قد يعبر عنه بالجائز.

وهنا في قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾ قراءتان متواترتان: فقد قرأ ابن عامر الشامي ونافع المدني بغير ألف⁽⁴⁾ بمعنى قياماً، كما جاء عوداً بمعنى عياداً⁽⁵⁾، وقرأ باقي القراء بالألف.⁽⁶⁾ أي: تقومون بها وتنتعشون، ولو ضيَعتموها لضيَعتم، فكأنها في أنفسها قيامكم وانتعاشكم.⁽⁷⁾

وقوله: ﴿قِيَمًا﴾ إن قلنا إنَّ ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى صَيَّرَ فـ ﴿قِيَمًا﴾ مفعول ثانٍ، والأول محذوف، وهو عائد الموصول، والتقدير: التي جعلها، أي: صَيَّرَها لكم قياماً. وإن قلنا إنَّها بمعنى (خَلَقَ) فـ ﴿قِيَمًا﴾ حال من ذلك العائد المحذوف، التقدير: جَعَلَهَا، أي: خلقها وأوجدها في حال كونها قياماً.⁽⁸⁾ وجملة: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ﴾ لا محل لها معطوفة على جملة لا توتوا.⁽⁹⁾

فهذا الموضع من عطف الجمل، فقد يكون الوقف جائزاً ليفصل النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا﴾ عن الأمر المعطوف عليه بقوله: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوهُمْ﴾، مع جواز الوصل، فمن مميزات

- (1) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 472/1.
- (2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 205/1.
- (3) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 151/1.
- (4) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 247/2.
- (5) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 471/1.
- (6) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 247/2.
- (7) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 471/1.
- (8) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 583/3.
- (9) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 439، 438/4.

وقف الإمام الهبطي - رحمه الله - أن القارئ يعرف أكبر قدر من مواطن الوقف، وهو بدوره يختار ما يراه مستحسناً عنده، والله أعلم.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 8].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ أي: قسمة التركة ﴿أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾ ممن لا يرث، ﴿فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ الضمير لما ترك الوالدان والأقربون، وهو أمر على الندب، قال الحسن: كان المؤمنون يفعلون ذلك، إذا اجتمعت الورثة حضرهم هؤلاء فرضخوا لهم بالشيء من رثة المتاع⁽¹⁾، فحضهم الله على ذلك تأديباً من غير أن يكون فريضة، قالوا: ولو كان فريضةً لضرب له حدٌ ومقدار كما لغيره من الحقوق، والقول المعروف أن يلطفوا لهم القول، ويقولوا: خذوا ببارك الله عليكم، ويعتذروا إليهم، ولا يمتنوا عليهم.⁽²⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَارزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ وهو وقف لم يذكر في المصاحف المشرقية، وهذا الوقف قد قال به جمع من أهل الوقف والابتداء: فعند الأنباري والأشموني وقف حسن.⁽³⁾ وعند النحاس وقف تام.⁽⁴⁾ وأما عند أبي عمرو الداني فهو وقف كاف.⁽⁵⁾ وعند الأنصاري وقف صالح.⁽⁶⁾

-
- (1) قوله: (من رثة المتاع) الرثة: السقط من متاع البيت (البالي منه)، والجمع رثث، مثل قرية وقرب. انظر: الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م) (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 169/1.
- (2) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 1407 هـ، 477/1.
- (3) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 592/2. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 152/1.
- (4) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، 160.
- (5) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 49/1.
- (6) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 205/1.

ذهب ابن جرير إلى أن الضمير في ﴿فَارزُقُوهُمْ﴾ عائذٌ على أولي القربى الموصى لهم، وفي ﴿هُمَّ﴾ عائذٌ على اليتامى والمساكين.⁽¹⁾ ونقله عنه أبو حيان ثم قال: "والضمير في قوله: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ﴾ عائذٌ على ما عاد عليه الضمير في: ﴿فَارزُقُوهُمْ﴾، وهم: ﴿أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ﴾ (...) وقيل أيضاً بتفريق الضمير، ويكون المراد من أولي القربى الذين يرثون، والمراد من اليتامى والمساكين الذين لا يرثون. فقوله: ﴿فَارزُقُوهُمْ﴾ راجع إلى أولي القربى. وقوله: ﴿هُمَّ﴾ راجع إلى اليتامى والمساكين. وما قيل من تفريق الضمير تحكّم لا دليل عليه".⁽²⁾ والفاء في ﴿فَارزُقُوهُمْ﴾ رابطة لجواب إذا.⁽³⁾

والخلاصة أن هذا من عطف الجمل، فقد أمر الله سبحانه وتعالى المقتسمين للميراث بأمرين اثنين:

أولهما: عند القسمة إذا حضر القرابة ممن ليس لهم من الميراث شيء، واليتامى والمساكين فليرزقوهم منه على الندب.

ثانيهما: أن يقولوا لهم خذوا بارك الله لكم أو نحوه، ولا يمتنوا عليهم بذلك. فعلى عدم التفريق بين الضمائر - كما ذهب إلى ذلك ابن عطية⁽⁴⁾ وأبو حيان⁽⁵⁾ - الوصل أولى؛ لما فيه من اتصال الجمل مع قصرها وموافقة السياق، وعدم فكّ الضمائر؛ لأن تفريق الضمائر يؤدي إلى تفكيك النظم.

وأما على التفريق بين الضميرين كما ذكر ذلك الطبري⁽⁶⁾ - رحمه الله - فالوقف أولى، لأن قوله تعالى: ﴿فَارزُقُوهُمْ﴾ راجع على أولي القربى الموصى لهم، وفي قوله تعالى: ﴿هُمَّ﴾ راجع على اليتامى والمساكين. فقد أمر سبحانه أن يقال لهم قول معروف.

وأما ما ذهب إليه الإمام الهبتي فلعله أراد الفصل بين الفعل والقول في الآية.

فكل وجه له وجاهته، وهذا مما يستوي فيه الأمران بين الوصل والوقف. والله أعلم.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 13/7.

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، 183/3، 184.

(3) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 165/2.

(4) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 13/2.

(5) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، 183/3، 184.

(6) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 13/7.

المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿خَلِيدًا فِيهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ

اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ، يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾

[النساء: 14].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في العمل بما أمراه به من قسمة المواريث على ما أمراه

بقسمة ذلك بينهم، وغير ذلك من فرائض الله، ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ أي: يتجاوز فصول طاعته التي

جعلها تعالى فاصلة بينها وبين معصيته، إلى ما نهاه عنه من قسمة تركات الموتى بين الورثة،

وغير ذلك من حدوده، ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ أي: باقياً فيها أبداً لا يموت ولا يخرج منها أبداً،

﴿وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ يعني: وله عذاب مذل مهين.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ مخالفاً للوقف

المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد وافق فيه الهبطي عدداً من

علماء الوقف والابتداء: فعند السجاوندي والنيسابوري مرخص ضرورة؛ وعللاً لذلك بأن ما بعده

من تنمة الجزاء.⁽²⁾ وأما عند الأنصاري والأشموني فهو وقف جائز.⁽³⁾

ويرى ابن عاشور أن قوله: " ﴿وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ تقسيم؛ لأن العصيان أنواع: منه

ما يوجب الخلود، ومنه ما يوجب العذاب المهين، وقرينة ذلك أن عطف ﴿وَلَهُ عَذَابٌ

مُهِينٌ﴾ على الخلود في النار لا يحتاج إليه إذا لم يكن مراداً به التقسيم، فيضطر إلى جعله

زيادة توكيد، أو تقول إن محط العطف هو وصفه بالمهين؛ لأن العرب أباة الضيم، فقد يحذرون

الإهانة أكثر مما يحذرون عذاب النار، ومن الأمثال المأثورة في حكاياتهم (النار ولا العار)⁽⁴⁾

(1) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 72/8.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 418. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 361/2.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 206/1، وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 153/1.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 268/4.

وجملة: ﴿وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ إما أنها جملة لا محل لها، معطوفة على جملة ﴿يُدْخِلُهُ نَارًا﴾ أو استئنافية⁽¹⁾.

فعلى العطف لا يحسن الوقف؛ إلا أنه من عطف الجمل، وعلى الاستئناف أو التقسيم، أي: تقسيم العذاب يجوز الوقف، وربما يصل إلى مرتبة الوقف الكافي، والذي أرجّحه هنا جواز الوقف؛ لتعليل ابن عاشور السابق، وذلك لأن الثانية كأنها مستقلة عن الأولى، والوقف يشعر وكأن الثانية غير الأولى، وأنها نوع آخر من أنواع العذاب، فالواو تدلّ على استقلال الجملة الثانية عن الأولى مع شيء يسير من الصلة بينهما، ولما في ذلك الوقف من شدة وقع على العصاة الكافرين، حيث توعدّهم الله بدخول النار أولاً، وهذا عذاب جسّامي وليس هذا نهاية الأمر؛ بل زيادة في العقوبة على ذلك توعدّهم - أيضاً - بالعذاب المهين، وهو عذاب روحاني كما أشار إلى ذلك أبو السعود⁽²⁾؛ لما فيه من إهانة لهم، وزيادة في العقوبة والتنكيل بهم، والله أعلم.

المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿قَرِيبٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى

اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا ﴿٧﴾ [النساء: 17].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي: إنما التوبة التي أوجب الله على نفسه بفضله قبولها ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ أي: إن ذنب المؤمن جهلٌ منه والمعاصي كلها جهالة، ومن عصى ربّه فهو جاهل ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ أي: من قبل الموت ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ يعود عليهم بالرحمة ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ علم ما في قلوب المؤمنين من التصديق، فحكم لهم بالتوبة قبل الموت⁽³⁾.

(1) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 446/4.

(2) انظر: أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 154/2.

(3) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 256/1.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف لم يوافق فيه الهبطي غيره من علماء الوقف والابتداء في الكتب التي اعتمدت عليها.⁽¹⁾

قال أبو السعود: "و﴿مِنْ﴾ تبعيضية أي: يتوبون بعضَ زمانٍ قريبٍ كأنه سمي ما بين وجود المعصية وبين حضور الموتِ زماناً قريباً، ففي أي جزءٍ تاب من أجزاء هذا الزمان فهو تائب".⁽²⁾ ويرى السمين الحلبي أن الفاء في قوله: ﴿فَأُولَئِكَ﴾ مؤذنة بتسبب قبول الله توبتهم إذا تابوا من قريب.⁽³⁾ وقيل: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ الفاء استئنافية،⁽⁴⁾ وقيل عاطفة.⁽⁵⁾

والخلاصة أن عند من يرى أن الفاء للسببية أو للاستئناف كالسمين الحلبي في أحد قوليهِ فالوقف كافٍ؛ لأن (أولئك): مبتدأ، وجملة ﴿يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ خبر، ويبدو أنه الأرجح ويؤيده ما ذهب إليه أبو السعود: "﴿فَأُولَئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين من حيث اتصافهم بما ذكر، وما فيه من معنى البعد باعتبار كونهم بانقضاء ذكرهم في حكم البعيد، والخطابُ للرسول ﷺ، أو لكل أحد ممن يصلح للخطاب، وهو مبتدأ، خبره قوله تعالى: ﴿يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾، وما فيه من تكرير الإسناد لتقوية الحكم، وهذا وعدٌ بقبول توبتهم إثر بيان أن التوبة لهم، والفاء للدلالة على سببيتها للقبول".⁽⁶⁾

(1) ذكرته هنا لترجّح أدلة الوصل عندي.

(2) أبو السعود، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، مرجع سابق، 156/2.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 652/3.

(4) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 183/2. وانظر: الدعاس وآخرون، إعراب القرآن، مرجع سابق، 189/1.

(5) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 466/4.

(6) أبو السعود، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، مرجع سابق، 156/2.

المطلب الثاني عشر: الوقف على كلمة: ﴿ وَمَقْتًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا

نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا

مَيْثَقًا ﴾ [النساء: 22].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

كان أهل الجاهلية يتزوجون بأزواج آبائهم، فنهاهم الله بهذه الآية عن ذلك الفعل⁽¹⁾، فكانوا في الجاهلية ينكحون روابهم⁽²⁾، وناسٌ منهم يمقتونه من ذوي مرؤاتهم، ويسمونه نكاحاً لمقت، وكان المولود عليه يقال له المقتى. ومن ثم قيل: ﴿ وَمَقْتًا ﴾ كأنه قيل: هو فاحشة في دين الله بالغة في القبح، قبيح ممقوت في المروءة.⁽³⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا ﴾ مخالفاً لما هو موجود في مصاحف المشاركة، وهذا الوقف قد وافق فيه الهبطي غيره من علماء الوقف والابتداء: فعند ابن طيفور السجاوندي والحسن النيسابوري: من الوقف المطلق.⁽⁴⁾

ويرى أبو البقاء العكبري أن قوله تعالى: ﴿ وَمَقْتًا ﴾: تمام الكلام، وتبعه في ذلك زكريا الأنصاري في كتابه الموسوم بإعراب القرآن.⁽⁵⁾ ثم يستأنف، ﴿ وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ أي: وساء هذا

(1) انظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (1420هـ) (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 16/10.

(2) (ينكحون روابهم) الراب: زوج الأم. والرابة: امرأة الأب. وريب الرجل: ابن امرأته من غيره. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، 87/1.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 493/1.

(4) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 419. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 361/2.

(5) انظر: الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، زين الدين أبو يحيى السنيني (2001م) (المتوفى: 926هـ)، إعراب القرآن العظيم، تحقيق: موسى علي موسى مسعود، ط1، رسالة ماجستير، 223/1.

السبيل من نكاح من نكحهن الأباء، و﴿سَيِّئًا﴾: تمييزه، وجوز العكبري أن يكون قوله تعالى: ﴿وَسَاءَ سَيِّئًا﴾ معطوفاً على خبر كان، ومن ثمّ يكون التقدير: مقولاً فيه ساء سيئاً⁽¹⁾.

ولأبي حيان رأي آخر حيث قال: "﴿وَسَاءَ سَيِّئًا﴾ هذه مبالغة في الذمّ، كما يباليغ ببئس، فإن كان فيها ضمير يعود على ما عاد عليه ضمير إنّه، فإنها لا تجري عليها أحكام بئس، وإن كان الضمير فيها مبهماً كما يزعم أهل البصرة فتفسيره سيئاً، ويكون المخصوص بالذمّ إذ ذاك محذوفاً، والتقدير: وبئس سيئاً سبيل هذا النكاح، وبالغ في ذمّ هذه السبيل؛ إذ هي سبيلٌ موصلةٌ إلى عذاب الله".⁽²⁾

واختيار الباحث أن على الاستئناف - كما هو رأي العكبري في أحد قوليه والأنصاري- الوقف أولى، وربما يكون كافياً، وهو الأرجح عندي؛ لما في ذلك من التشنيع عليه بالوقف، حيث يصبح زيادة على الفاحشة والمقت بئس السبيل هذه؛ لأنها توصل إلى عذاب الله وعقابه، وأما بالعطف على خبر كان يكون الوصل أولى؛ لأنه لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، خاصة مع قصر الجمل، والله أعلم.

(1) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 344/1، وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 191/2.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، 218/3.

المطلب الثالث عشر⁽¹⁾: الوقف على الكلمات الآتية: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾، ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ﴾، ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣٣﴾﴾ [النساء: 23].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

تخلّص إلى ذكر المحرّمات بمناسبة ذكر تحريم نكاح ما نكح الآباء، وغيّر أسلوب النهي فيه؛ لأنّ (لا تفعل) نهى عن المضارع الدالّ على زمن الحال، فيؤذن بالتلبّس بالمنهي، أو إمكان التلبّس به، بخلاف ﴿حُرِّمَتْ﴾ فيدلّ على أنّ تحريمه أمر مقرر؛ ولذلك قال ابن عباس: (كان أهل الجاهلية يحرمون ما يحرم الإسلام إلا امرأة الأب، والجمع بين الأختين)، فمن أجل هذا - أيضاً - نجد حكم الجمع بين الأختين عبّر فيه بلفظ الفعل المضارع، فقيل: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾. وتعلّق التحريم بأسماء الذوات يُحمل على تحريم ما يُقصد من تلك الذات غالباً، فنحو: حرّم الله الخمر، أي: شربها، وفي ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ معناه تزوجهنّ، والأمّهات جمع (أمّ) بزيادة هاء، فلم يسمع من العرب الأمّات.⁽²⁾

دراسة مواضع الوقف:

اختار الإمام الهبّطي الوقف على المواضع السابقة بخلاف الوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذه الوقوف قد جاءت عند غيره من علماء الوقف والابتداء، وإليك بيان الأقوال فيها:

(1) جمعتها مع بعض لأنها في نفس الآية وشبيهة بعضها في التعليل؛ ولأنّ الكلام فيها مجموع في كتب اللغة وكتب الوقف والابتداء.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 293/4، 294.

الموضع الأول: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ عند النحاس وقف مفهوم المعنى.⁽¹⁾ وعند الأنصاري وقف صالح⁽²⁾، وذكر الأشموني أن الوقف على ﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (كاف)⁽³⁾ ومثله ما بعده؛ لأنَّ التعلق فيما بعده من جهة المعنى فقط، ونقل قول أبي حاتم السجستاني: الوقف على كل واحدة من الكلمات إلى قوله في الآية الثانية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كاف، ثم قال: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ جائز؛ للفرق بين التحريم النسبي والسببي⁽⁴⁾.

الموضع الثاني: ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾ عند النحاس وقف مفهوم المعنى.⁽⁵⁾ وعند الأنصاري وقف صالح⁽⁶⁾، ووسمه الأشموني بالوقف الجائز؛ وذلك لأنَّ التعلق فيها من جهة المعنى والنفس يقصر عن بلوغ التمام.⁽⁷⁾

الموضع الثالث: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ عند أبي جعفر النحاس وقف مفهوم المعنى.⁽⁸⁾ وعند السجاوندي⁽⁹⁾ مجوّز لوجه. وتبعه في ذلك النيسابوري، وعلّل له الأخير: بالابتداء بالشرط مع اتحاد المقصود⁽¹⁰⁾، وأما عند الأشموني: فهو من الوقف الجائز؛ لأنَّ التعلق من جهة المعنى، والنفس يقصر عن بلوغ التمام.⁽¹¹⁾

(1) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، ص 163.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 208/1.

(3) هذه لم يقف عليها الهبّطي.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 154/1.

(5) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، 163.

(6) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 208/1.

(7) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 154/1.

(8) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، 163.

(9) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 415.

(10) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 382/2.

(11) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 154/1.

الموضع الرابع: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ عند النحاس وقف مفهوم المعنى. (1) فعند السجاوندي وقف مجوز لوجه؛ لأن جملة الشرط معترضة. (2) وتبعه في ذلك النيسابوري (3)، وعند الأنصاري صالح أو مفهوم. (4) وأما عند الأشموني: فهو من الوقف الجائز؛ لأنَّ التعلق من جهة المعنى، والنفس يقصر عن بلوغ التمام. (5)

الموضع الخامس: ﴿مِنَ أَصْلَابِكُمْ﴾ عند الأنباري غير تام؛ لأن قوله: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ نسق على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (6) عند النحاس وقف مفهوم المعنى. (7) وعند السجاوندي ليست بوقف للعطف بعده؛ أي: وحرمة الجمع بين الأختين. (8) وتبعه في ذلك النيسابوري (9)، وعند الأنصاري صالح أو مفهوم. (10) وأما عند الأشموني: فهو من الوقف الجائز؛ لأنَّ التعلق من جهة المعنى، والنفس يقصر عن بلوغ التمام. (11)

ف (الواو) عاطفة في الجميع. (12) وأما الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ فلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا﴾ فعل الشرط، وجملة ﴿دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ خبر كان. (13)

ويظهر مما تقدم أن هذه الوقوف كلها بالعطف على ما قبلها من جهة المعنى، والنفس يقصر عن الوصول إلى التمام فيها؛ لطول الآية، فجوِّز الوقف وهو الأرجح، وأما في قوله تعالى:

-
- (1) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 163.
 - (2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 419.
 - (3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 382/2.
 - (4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 208/1.
 - (5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 154/1.
 - (6) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 596/2.
 - (7) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 163.
 - (8) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 419/2.
 - (9) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 382/2.
 - (10) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 208/1.
 - (11) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 154/1.
 - (12) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 478/4. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 192/2.
 - (13) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 191/2.

﴿وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ فقد يرتقي إلى الوقف الكافي؛ وذلك للفرق بين التحريم النَّسَبِي والسَّبَبِي، وفي بقية المواضع يكون الوقف جائزاً. وأما في قوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ فعلى الاستئناف يكون الوقف كافياً، وعلى العطف يكون الوقف جائزاً؛ لأنه من عطف الجمل، وعطف الجمل له مسوغ في الوقف، وخاصة إذا كانت الجمل طويلة في الآية، ولأنَّ التعلق فيها من جهة المعنى، وما بعدها جملة اعتراضية، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، والله أعلم.

المبحث الثاني:

الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. (1) وفيه عشرة مطالب:

في هذا المبحث اتجهت إلى المواضيع التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة العربية، وقد أحصى الباحث عشرة مواضع في هذا المبحث من هذه الوقوف، درس كلّ وقف منها على حدة، مبيناً توجيهه في العربية، والمعنى التفسيري بناءً على هذا الوقف، حيث جعلت كل موضع منها مطلباً مستقلاً، وإليك بيانها:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

يخبر تعالى عن هذه الأمة المحمدية بأنهم خير الأمم، وأنفع الناس للناس، ولهذا قال: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، قال الإمام أحمد: قام رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر فقال: يا رسول الله: أي الناس خير؟ قال: (خير الناس أقرأهم وأنقاهم لله وأمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأوصلهم للرحم) (2) وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة. والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة، كل قرن بحسبه، وخير قرونهم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. (3)

(1) المقصود بمحل نظر هو أنها لم تذكر في المصاحف المشرقية، كما أن جمهور علماء الوقف والابتداء لم يوردوها في كتبهم.

(2) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (2001م) (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 421/45، رقم الحديث: 27434. قال المحقق إسناده ضعيف.

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 94-93/2.

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبطي بالوقف على قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي؛ بل وكذلك لم يذكر عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمدت على أقوالهم في هذه الأطروحة، وإنما وقفوا عند نهاية الفاصلة، ووسموه بالوقف الكافي.

﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ تنبيه على حال من آمن كعبد الله بن سلام وثعلبة بن سعية وغيرهم، ثم حكم الله على الأكثر بالفسق في كفره؛ لأنهم حرّفوا وبدّلوا وعاندوا الحقّ بعد معرفتهم بحقيقة محمد ﷺ فهم كفار فسقة، قد جمعوا بين المذمتين.⁽¹⁾

ويرى الزمخشري أن الجملتين على سبيل الاستطراد حيث يقول: "فإن قلت: ما موقع الجملتين أعني ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ﴾؟ قلت: هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب، كما يقول القائل: وعلى ذكر فلان فإن من شأنه كيت وكيت، ولذلك جاء من غير عاطف".⁽²⁾

وذهب محمد عبده - رحمه الله - فيما نقله عنه الشيخ رشيد رضا مذهباً آخر، حيث خالف الإمام الزمخشري ومجموعة من المفسرين حيث يرى أن قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ استئناف بياني؛ لا استطراد كما قيل.⁽³⁾ وهو ممّا قال به أبو السعود قبل ذلك: "﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ جملة مستأنفة سبقت جواباً عمّا نشأ من الشرطية الدالة على انتفاء الخيرية؛ لانتهاء الإيمان عنهم؛ كأنه قيل هل منهم من آمن أو كلهم على الكفر؟ فقيل منهم المؤمنون المعهودون الفائزون بخير الدارين كعبد الله بن سلام وأصحابه ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المت مردون في الكفر الخارجون عن الحدود".⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 490/1.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 401/1.

(3) انظر: رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (1990م) (المتوفى: 1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد الأجزاء: 12 جزءاً، 53/4.

(4) أبو السعود، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، مرجع سابق، 71/2.

والخلاصة أن في قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١١٠) فريق يختص بالإيمان وآخر بالكفر، فبالوقف تحصل المقارنة المبينة للمعنى المراد، وذلك بفصل فريق الإيمان عن الفريق الآخر الذي جمع بين الكفر والفسق، فهو من الوقف الجائز، غير أن الوصل أولى هنا، خلافاً لما ذهب إليه الشيخ الهبطي؛ لأن المعنى يتم بذكر الضدين، وللعطف الذي فيه قصر للجمل التي في استطاعة القارئ أن يدرجها في نفس واحد، دون مشقة أو عناء، والله أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَدَىٰ وَإِنْ يَفْتَلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلَدًا بَارِئًا لَّا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: 111].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

لن يضركم يا أهل الإيمان، هؤلاء الفاسقون من أهل الكتاب بكفرهم وتكذيبهم نبيكم محمداً ﷺ شيئاً ﴿إِلَّا أَدَىٰ﴾ يعني بذلك: ولكنهم يؤذونكم بشركهم، وقولهم في ابن مريم وأمه وعزير، ودعوتهم إياكم إلى الضلال، ولن يضرركم بذلك. وهذا من الاستثناء المنقطع الذي يخالف معنى ما قبله، كما قيل: "ما اشتكى شيئاً إلا خيراً"، وهذه كلمة محكية عن العرب سماعاً. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي- رحمه الله- الوقف على قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي؛ بل وكذلك لم يذكر هذا الوقف عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمدت على كتبهم في هذه الأطروحة، وإنما وقفوا عند قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَدَىٰ﴾ ووسموه بالوقف الكافي؛ بل وأكد الإمام الأشموني على الوصل حيث قال: "﴿أَدَىٰ﴾ منصوب بالاستثناء المتصل، وهو مفرغ من المصدر المحذوف: أي: لن يضرركم ضرراً إلا ضرراً يسيراً لا نكاية فيه ولا غلبة". (2)
ولأبي جعفر النحاس رأي آخر في كتابه إعراب القرآن؛ حيث قال:

(1) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 108/7.

(2) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 183/1.

"﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ﴾ نصب بلن، وتمّ الكلام. ﴿إِلَّا أَذَى﴾ استثناء ليس من الأول".⁽¹⁾ فهو يرى الوقف هنا في هذا الكتاب؛ لأن الاستثناء عنده منقطع فقط، وأما في كتابه القطع والائتناف الذي يختص بالوقف والابتداء فلم يذكر شيئاً في هذا الموضع، وهو كذلك عند شيخ المفسرين الإمام الطبري حيث قال: "وهذا من الاستثناء المنقطع الذي هو مخالف معنى ما قبله".⁽²⁾

وبينما نرى أن أبا البقاء العكبري يرى الاتصال والانقطاع حيث قال: "قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَذَى﴾ مصدر من معنى يضروكم؛ لأن الأذى والضرر متقاربان في المعنى، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً. وقيل: هو منقطع؛ لأن المعنى لن يضروكم بالهزيمة؛ لكن يؤذوكم بتصديكم لقتالهم".⁽³⁾ فهو يرجح الاتصال.

وقد فصل الإمام القرطبي المسألة أكثر من ذلك، حيث قال: "قوله تعالى:

﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذَى﴾ يعني كذبهم وتحريفهم وبهتهم؛ لا أنه تكون لهم الغلبة، عن الحسن وقتادة. فالاستثناء متصل، والمعنى: لن يضروكم إلا ضرراً يسيراً، فوقع الأذى موقع المصدر.

فالآية وعد من الله لرسوله ﷺ وللمؤمنين بأن أهل الكتاب لا يغلبونهم، وأنهم منصورون عليهم، لا ينالهم منهم اصطلام⁽⁴⁾ إلا إيذاء بالبهت والتحريف، وأما العاقبة فتكون للمؤمنين. وقيل: هو منقطع، والمعنى لن يضروكم ألبتة، لكن يؤذونكم بما يسمعونكم".⁽⁵⁾ وكذلك رجح الاتصال.

ويرجح أبو حيان الاتصال إذ يقول: "والظاهر أن قوله: ﴿إِلَّا أَذَى﴾ استثناء متصل، وهو استثناء مفرغ من المصدر المحذوف، والتقدير: لن يضروكم ضرراً إلا ضرراً لا نكاية فيه، ولا إجحاف لكم. وقال الفراء والزمخشري وغيرهم: هو استثناء منقطع، والتقدير: لن يضروكم

(1) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (1421هـ) (المتوفى: 338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 175/1.

(2) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 108/7.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 285/1.

(4) الاصطلام: يعني الاستئصال. واصطلم القوم: أبيدوا. والاصطلام إذا أبيد قوم من أصلهم قيل اصطلموا. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل (1414هـ) (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: 15، 340/12.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، مرجع سابق، 174/4.

لكن أذى باللسان، فقيل: هو سماع كلمة الكفر. وقيل: هو بهتهم وتحريفهم. وقيل: موعده وطعن. وقيل: كذب يتقولونه على الله قاله: الحسن، وقتادة".⁽¹⁾ فهو كذلك رجح الاتصال.

ففي هذه الآية وعلى رأي الإمام الهبتي الوقف على قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ﴾ ووقف جائز، وذلك لأن الاستثناء منقطع عنده، وهذا رأي ذكره بعض المفسرين كما نقلنا في الأقوال السابقة؛ بل إن بعضهم لم يقل بغيره كالإمام ابن جرير الطبري والإمام أبي جعفر النحاس، والمعنى على الانقطاع (لن يضرركم البتة لكن يؤذونكم بالقول)، ومن رأى أن الاستثناء متصل، ويبدو أنه الراجح، فلا يقف على قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ﴾؛ بل يجمع معها الاستثناء ﴿إِلَّا أَذَى﴾ إذ المعنى حينئذ: لن يضرركم إلا ضرراً يسيراً. وبهذا لا يحسن الوقف قبل الاستثناء، وهو ما رجحه جمع من المفسرين، ويقويه أيضاً أن جلّ القراء على الوصل. والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿تُفْقَوُا﴾ في قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُفْقَوُا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَبَعْضٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 112].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ضُرِبَتْ﴾ ألزمت ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾، أي: على اليهود ﴿أَيْنَ مَا تُفْقَوُا﴾ وجدوا ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ في محل النصب على الحال والباء متعلق بمحذوف تقديره إلا متمسكين بحبل من الله، ﴿وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ﴾ والحبل العهد والذمة، والمعنى: ضربت عليهم الذلة في كل حال إلا في حال اعتصامهم بحبل الله، وحبل الناس يعني ذمة الله وذمة المسلمين، أي: لا عزّ لهم قطّ إلا في حالة واحدة، وهي التجاؤم إلى الذمة لما قبلوه من الجزية ﴿وَبَاءُ وَبَعْضٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ استوجبوه ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ الفقر عقوبة لهم على قولهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181]. أو خوف الفقر مع قيام اليسار ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾ ذلك إشارة إلى ما ذكر من ضرب الذلة والمسكنة والبوء بغضب الله، أي: ذلك

(1) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، 303/3.

بسبب كفرهم بأيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق، ثم قال ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (١٣٣) أي: ذلك الكفر والقتل كائن بسبب عصيانهم واعتدائهم على حدود الله. (1)

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾ وهو وقف لم يذكر في المصاحف المشرقية؛ بل وكذلك لم يذكر عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمدت على أقوالهم في هذه الأطروحة، وإنما وقف بعضهم عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ والبعض الآخر عند قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ ووسموهما بالوقف الحسن أو الجائز.

نقل ابن جرير قول بعض نحويي البصرة: ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾ استثناء خارج من أول الكلام. فهو منقطع، ونقل قول آخرين من نحويي الكوفة: هو استثناء متصل، والمعنى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾، أي: بكل مكان إلا بموضع حبل من الله، كما تقول: ضربت عليهم الذلة في الأمكنة إلا في هذا المكان. ثم قال: ولكن القول عندنا أن "الباء" في قوله ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾ أدخلت لأن الكلام الذي قبل الاستثناء مقتضٍ في المعنى "الباء". وذلك أن معنى قوله: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾ ضربت عليهم الذلة بكل مكان تقفوا، ثم قال: ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ على غير وجه الاتصال بالأول؛ ولكنه على الانقطاع عنه. ومعناه: ولكن يتقفون بحبل من الله وحبل من الناس، كما قيل: ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: 92]. فكذا في قوله: ﴿أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾، وإن كان الذي جلب "الباء" التي بعد "إلا" الفعل الذي يقتضيها قبل "إلا"، فليس الاستثناء بالاستثناء المتصل بالذي قبله، بمعنى: أن القوم إذا أقفوا، فالذلة زائلة عنهم؛ بل الذلة ثابتة بكل حال. (2)

وكذلك الإمام الزجاج يرى بالانقطاع حيث قال: " فأعلم الله أنهم بعد عزّ كانوا فيه يبلغون في الذلة ما لا يبلغه أهل مكة، وكانوا ذوي منعة ويسار، فأعلم الله أنهم يذلون أبدأ إلا أن يعزوا بالذمة التي يعطونها في الإسلام. وما بعد الاستثناء، ليس من الأول. (3) وتبعه في هذا الرأي كل من:

(1) انظر: النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، مرجع سابق، 283/1.

(2) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 115/7.

(3) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (1988م) (المتوفى: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب - بيروت، عدد الأجزاء: 5، 457/1.

الزمخشري⁽¹⁾ وابن عطية⁽²⁾ والقرطبي حيث قال الأخير: "﴿أَيْنَ مَا تُقِفُوا﴾ أي: وُجِدوا ولُقُوا، وتمّ الكلام. ﴿إِلَّا بِحَبْلِ مِّنَ اللَّهِ﴾ استثناء منقطع ليس من الأول".⁽³⁾

وخالفهم الرازي حيث ذهب إلى أن الاستثناء متصل، ثم عَقَّب على القول بالانقطاع بقوله: "واعلم أن هذا ضعيف؛ لأن حمل لفظ (إلا) على (لكن) خلاف الظاهر، وأيضاً إذا حملنا الكلام على أن المراد: لكن قد يعتصمون بحبل من الله وحبل من الناس لم يتم هذا القدر، فلا بد من إضمار الشيء الذي يعتصمون بهذه الأشياء؛ لأجل الحذر عنه، والإضمار خلاف الأصل، فلا يصار إلى هذه الأشياء إلا عند الضرورة، فإذا كان لا ضرورة هاهنا إلى ذلك كان المصير إليه غير جائز".⁽⁴⁾

ويظهر لي أن الخلاف هنا بين المفسرين في الاستثناء، هل هو متصل أم منقطع؟ فالإمام الهبتي بوقفه هنا وافق جمعاً من المفسرين ممن ذهب إلى أن الاستثناء منقطع، كالإمام ابن جرير الطبري والزجاج وابن عطية والقرطبي، وبهذا يجوز الوقف قبل الاستثناء، والمعنى على ذلك: أن الدلة ثابتة عليهم بكل حال من الأحوال، وهناك من المفسرين من يرى أن الاستثناء متصل بما قبله، كالإمام الرازي والزمخشري، وبهذا لا يحسن الوقف قبل الاستثناء، والمعنى: أن القوم إذا لقوا، فالذلة زائلة عنهم. أي: ضربت عليهم الذلة في أعمّ أحوالهم إلا في هذه الحالة وهي اعتصامهم بحبل من الله وحبل من الناس. فالخلاف واقع بنوع الاستثناء، وعلى هذا فالوصل أولى من الوقف، ويؤيده إجماع أهل علم الوقف والابتداء الذين اعتمدتهم عليه. والله أعلم.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 401/1-402.

(2) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 491/1.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 174/4-175.

(4) الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، 328/8-329.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِن أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 117].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

قال مجاهد: يعني جميع نفقات الكفار وصدقاتهم، وقيل: أراد إنفاق الرياء الذي لا يبتغي به وجه الله تعالى، ﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ أكثر المفسرين: فيها برد شديد، ﴿ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ﴾ زرع قوم، ﴿ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ بالكفر والعصيان ومنع حق الله تعالى، ﴿ فَأَهْلَكَتْهُ ﴾، فمعنى الآية: مثل نفقات الكفار في ذهابها وقت الحاجة، كمثل زرع أصيب بريح باردة فأهلكته، أو نار فأحرقته، فلم ينتفع به، ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ بذلك، ﴿ وَلَٰكِن أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بالكفر والمعصية.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ وهذا الوقف قد خالف فيه الهبطي الوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وخالف فيه أيضاً علماء الوقف والابتداء؛ بل منهم من شدد على عدم جواز الوقف، واحتج عليه، كالأشموني حيث قال: "﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ ليس بوقف؛ للاستدراك والعطف".⁽²⁾ وعلق أيضاً في موضع سابق من سورة البقرة بقوله: "وعلى كل قول فيه البداءة بـ (لكن)، وهي كلمة استدراك، يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، وواقعة بين كلامين متغايرين فما بعدها متعلق بما قبلها استدراكاً وعطفاً".⁽³⁾ ووقف الجمهور على رأس الآية عند قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ وعدوه وقفاً تاماً. الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ للمنفيين أي: ما ظلمهم بأن لم يقبل منهم نفقاتهم؛ ولكن ظلموا أنفسهم إذ لم يأتوا بها مستحقة للقبول، أي: ما ظلمهم الله بهلاك حرثهم؛ ولكن ظلموا أنفسهم بما استحقوا به العقوبة.⁽⁴⁾

(1) انظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (1997م) (المتوفى: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، عدد الأجزاء: 8، 94/2.

(2) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 185/1.

(3) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 81/1.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 242/2.

قال ابن عاشور: " ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ الضمائر فيه عائدة على الذين كفروا. والمعنى أن الله لم يظلمهم حين لم يتقبل نفقاتهم؛ بل هم تسببوا في ذلك، إذ لم يؤمنوا؛ لأن الإيمان جعله الله شرطاً في قبول الأعمال، فلما أعلمهم بذلك وأنذرهم لم يكن عقابه بعد ذلك ظلماً لهم، وفيه إيذان بأن الله لا يخالف وعده من نفي الظلم عن نفسه".⁽¹⁾

ومن مذهب الهبطي - رحمه الله - في الوقف أنه يقف على لفظ الجلالة للتعظيم متى تسنى له ذلك⁽²⁾، سواء كان بالاستدراك أو غير الاستدراك، وهذا كثير عنده، فبالاستدراك كالأية التي معنا. وبدون الاستدراك كقوله تعالى: ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء: 36]، وفي نظري - والله أعلم - هناك تعلق كبير كما يفهم من كلام الإمام الأشموني السابق، والعلة في ذلك الاستدراك والعطف، والأوجه كما يظهر للباحث أن الوصل أولى من الوقف وأوضح للمعنى، والله أعلم.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿ ءَامَنَّا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ هَاتِنْتُمْ أَوْلَاءَ مُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: 119].
المعنى الإجمالي للأية الكريمة:

﴿ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ يعني بذلك: أن هؤلاء الذين نهى الله المؤمنين أن يتخذوهم بطانةً من دونهم، ووصفهم بصفتهم، إذا لقوا المؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ أعطوهم بألسنتهم تقيّةً حذرًا على أنفسهم منهم، فقالوا لهم: قد آمننا وصدقنا بما جاء به محمد ﷺ وإذا هم خلوا فصاروا في خلاءٍ حيث لا يراهم المؤمنون، عضوا أناملهم على ما يرون من ائتلاف المؤمنين واجتماع كلمتهم وصلاح ذات بينهم، وهي أطراف أصابعهم، تغيطاً وحسرةً على ذلك.⁽³⁾

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 62/4.

(2) انظر: العابدين، بن حنيفة (2006م)، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، ط1، دار الإمام مالك - الجزائر، ص 93 وما بعدها.

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 151/7-152.

دراسة موضع الوقف:

اختار أيضاً في هذه الآية الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، ولم يذكر هذا الموضع من علماء الوقف والابتداء ممن اعتمدت على أقوالهم إلا السجاوندي وتبعه النيسابوري كعادته غالباً؛ ولكن بدون ذكر نوع الوقف مع ترجيحهم للوصل؛ لأن المقصود عندهم بيان تناقض حالهم في النفاق.⁽¹⁾ فهو اضطراب لهم في القول.

ولعلّ الوصل هنا أولى خلافاً لما ذهب إليه الهبطي؛ لأن هذا القول منهم مضطرب وغير ثابت على حال واحدة، وهذا مما يدلّ على أنهم يظهرون خلاف ما يبطنون، كما هي عادة اليهود دائماً على مرّ الأزمان، فالوصل يبين قرب تحبّطهم في القول.

وأما بالنسبة للوقف فلعلّ المسوغ له:

1. أن هذه الآية مما فيه العطف بين الجمل مع طول الآية، فالهبطي - رحمه الله - يقف عليها؛ لأن النفس قد يقصر عن بلوغ التمام.

2. اختلاف الزمن في المقطعين من الآية، فالمقطع الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ هذا عند ملاقة المؤمنين، والمقطع الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ أي: إذا خلوا بأنفسهم عضوا أطراف أصابعهم تعظيماً على ما يرون من اجتماع المؤمنين وتآلفهم. والله أعلم.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿سُنٌّ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ

سُنٌّ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: 137].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنٌّ﴾ السنن: جمع سنة، وهي الطريقة. وفي معنى الكلام قولان: أحدهما: قد مضى قبلكم أهل سنن وشرائع، فانظروا ماذا صنعنا بالمكذّبين منهم، وهذا قول ابن عباس. والثاني: قد مضت قبلكم سنن الله في إهلاك من كذب من الأمم، فاعتبروا بهم، وهذا قول

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، ص 386، 387. والنيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 238/2.

مجاهد. وفي معنى ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ قولان: أحدهما: أنه السير في السفر. قال الزجاج: إذا سرتهم في أسفاركم، عرفتم أخبار الهالكين بتكذيبهم. والثاني: أنه التفكر. ومعنى: فانظروا: اعتبروا، والعاقبة: آخر الأمر. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ مخالفاً لوقف المصاحف المشرقية، حيث وقفوا عند رأس الآية، وهو وقف لم يرتضه أبو جعفر النحاس، ووصفه بغير التمام؛ لأنه متعلق بما بعده، واستدل بقول مجاهد: سنن من المؤمنين والكافرين، والوقف الحسن عنده ﴿عَنْبَةَ الْمَكْذِبِينَ﴾ (١٣٧) والتمام عند قوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (١٣٨) [آل عمران: 138]. (2) وكذلك منعه السجاوندي حيث قال: "سُنُنٌ لا؛ لتعقب الأمر بالاعتبار بعد الإخبار بالتبار (3)، (4) وتبعه في ذلك النيسابوري (5)، وتناوله الأنصاري والأشموني وعداه وفقاً جائزاً (6).

وقد نبّه أبو البقاء العكبري - رحمه الله - على سبب دخول الفاء في قوله تعالى ﴿فَسِيرُوا﴾؛ فعّل له بأنّ المعنى على الشرط؛ أي: إن شككتم في ذلك فسيروا. (7) وهذا الرأي قال به الدرويش أيضاً وبيّن أن الفاء هنا هي الفاء الفصيحة، وهي التي تقع جواباً لشرط مقدر؛ لأن المعنى مترتب عليه، أي: إذا شككتم فسيروا في الأرض لتعتدروا بما ترون من آثار هلاكهم. (8)

ويرى السمين الحلبي: أن قوله تعالى: ﴿فَسِيرُوا﴾ جملة معطوفة على ما قبلها. والتسبيب

(1) انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ) (المتوفى: 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 1/327-328.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص148-149.

(3) تير: التبر: الذهب والفضة قبل أن يُعملا. ويقال: كل جوهر قبل أن يُستعمل تبر من النحاس والصفر، (كُلُّ قَوْمٍ صِيغَةٌ مِنْ تَبْرِهِمْ ... وَبَنُو عَيْدٍ مَنَافٍ مِنْ ذَهَبٍ) والتبار: الهلاك والقناء، وتَبْرٌ يَثْبُرُ تَبَاراً، وتَبْرَهُمُ اللَّهُ تَتَبِيرًا. انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: 170هـ)، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عدد الأجزاء: 8، 117/8.

(4) السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 391.

(5) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 257/2.

(6) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، ص25. والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص189.

(7) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 293/1.

(8) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 57/2.

في هذه الألفاظ ظاهرٌ؛ أي: سَبَبُ الأمرِ بالسَّيرِ لانظروا نَظَرَ اعتبارٍ خُلُوْ مَنْ قِبَلِكُمْ مِنَ الْأُمَمِ وطرائقهم⁽¹⁾. ثم نقل كلام أبي البقاء العكبري السابق.

وقد بيّن ابن عرفة في تفسيره للآية معنى السير حيث قال: "السير في الأرض حسيّ ومعنويّ، والمعنويّ هو النظر في كتب التاريخ بحيث يحصل للناظر العلم بأحوال الأمم، وما يقرب من العلم، وقد يحصل به من العلم ما لا يحصل بالسَّير في الأرض لعجز الإنسان وقصوره"⁽²⁾.

فالإمام الهبّطي - رحمه الله - وقف هنا ومع ذلك فالوقف في رأيي جائز إلا أن الوصل أولى، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه العكبري وغيره؛ فالآية تبين إهلاك الناس الذين سبقوا، ثم توجه المخاطبين إلى السير في الأرض من أجل الاعتبار، فإن الجزء الثاني من الآية متفرع عن الأول، ورتّب عليه السير في الأرض، فالفاء هي الفاء الفصيحة، وهي التي تفصح عن شرط محذوف، والتقدير: إن شككتم في ذلك فسيروا في الأرض فانظروا كيف أهلكتنا المكذبين ممن كانوا قبلكم، فالوقف يصلح معه التقدير هنا.

أما على الوصل فيكون الكلام متصلاً، وهو ما أرجّحه؛ لأن مقدمة الآية جيء بها ليتوصل للسير في الأرض، فهي مقدمة للأمر بما بعدها، فالفاء رتّبت ما قبلها على ما بعدها، والمعنى عندئذ: قد مضت من قبلكم سنن الله تعالى في الأمم السالفة، يعني سنن الهلاك والاستئصال، بدليل قوله: ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (١٣٧) فإنهم خالفوا رسلهم للحرص على الدنيا وطلب لذاتها، ثم انقضوا ولم يبق لهم أثرٌ، وبقي عليهم اللعن في الدنيا والعقاب في الآخرة⁽³⁾ والله أعلم.

(1) السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 401-400/3.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، مرجع سابق، 415/1.

(3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 263/2.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿أَحْيَاءُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: 169-170].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

هذه الآيات فيها فضيلة الشهداء وكرامتهم، وما من الله عليهم به من فضله وإحسانه، وفي مضمونها تسليئة الأحياء عن قتلاهم وتعزييتهم، وتنشيطهم للقتال في سبيل الله، والتعرض للشهادة، حيث قال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: في جهاد أعداء الله ودينه، قاصدين بذلك إعلاء كلمة الله، ﴿أَمْوَاتًا﴾ أي: لا تظن أنهم ماتوا وفقدوا، وذهبت عنهم لذة الحياة الدنيا والتمتع بها؛ بل قد حصل لهم أعظم مما يتنافس فيه المتنافسون، فهم ﴿أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ في دار كرامته، ولفظ: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ يقتضي علو درجتهم، فهم ﴿يُرْزُقُونَ﴾ من أنواع النعيم الذي لا يعلم وصفه، إلا الله.⁽¹⁾
دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبطي - رحمه الله - بالوقف على قوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾ ولم يرد هذا الوقف فيما جاء في مصاحف أهل المشرق، وقد قال فيه الأنصاري: " ﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾ صالح؛ إن جعل ما بعده ظرفاً لـ ﴿يُرْزُقُونَ﴾، وليس بوقف إن جعل ذلك ظرفاً لـ ﴿أَحْيَاءُ﴾، نعم يصلح الوقف حينئذ على الظرف، ثم يبتدئ بـ ﴿يُرْزُقُونَ﴾ فإن وقف على ﴿يُرْزُقُونَ﴾ جاز؛ لكنه ليس بجيد؛ لأن ﴿فَرِحِينَ﴾ حال من فاعل ﴿يُرْزُقُونَ﴾" ⁽²⁾.

وهنا لطيفة ذكرها الإمام الأشموني حيث قال: "الوقف على ﴿بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ لأنك جعلت الظرف لـ ﴿أَحْيَاءُ﴾ ثم ابتدأت بـ ﴿يُرْزُقُونَ فَرِحِينَ﴾، وهذا الوقف ينبئ عن اجتماع الرزق والفرح في حالة واحدة، فلا يفصل بينهما، وكثير من القراء يتعمده، وليس بخطأ، وهو منصوب عليه، والله أعلم بكتابه. قاله الكواشي تبعا لغيره، وفيه شيء إذ التعلق هنا من جهة اللفظ، وإن كان الوقف

(1) انظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (2000م) (المتوفى: 1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويح، ط1، مؤسسة الرسالة، عدد الأجزاء: 1، 156.

(2) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، ص26. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص196.

في نفسه حسناً دون الابتداء بما بعده، إذ الابتداء لا يكون إلا اختيارياً مستقلاً بالمعنى المقصود، وهنا ليس كذلك، وتعتمد الوقف لا يكون إلا لمعنى مقصود، كتعمد الوقف على رؤوس الآي للسنة، وهنا لا معنى للوقف؛ لشدة تعلق ما بعده بما قبله، والنص عليه من غير بيان كالعدم.⁽¹⁾

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ فيه خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون خبراً ثانياً لـ ﴿أَحْيَاءُ﴾ على قراءة الجمهور.

الثاني: أن يكون ظرفاً لـ ﴿أَحْيَاءُ﴾؛ لأن المعنى: يَحْيُونَ عند ربهم.

الثالث: أن يكون ظرفاً لـ ﴿يُرْزَقُونَ﴾ أي: يقع رزقهم في هذا المكان.

الرابع: أن يكون صفةً لـ ﴿أَحْيَاءُ﴾، فيكون في محل رفع على قراءة الجمهور.

الخامس: أن يكون حالاً من الضمير المستكن في ﴿أَحْيَاءُ﴾ والمراد بالعندية المجاز عن قريبهم بالكرامة.⁽²⁾

ويوضح القرطبي - رحمه الله - هذه العندية في تفسيره للآية حيث يقول: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ

﴿يُرْزَقُونَ﴾ فيه حذف مضاف تقديره عند كرامة ربهم. و"عند" هنا تقتضي غاية القرب، فهي كـ (لدى)، ولذلك لم تصغر فيقال: عنيد، قال سيبويه: فهذه عندية الكرامة لا عندية المسافة والقرب".⁽³⁾

فعلى الأوجه الخمسة التي ذكرها السمين الحلبي لا يكون الوقف إلا على الوجه الثالث منها

فقط، وهو أن يكون ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ظرفاً لـ ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ويكون المعنى على ذلك: يرزقون عند ربهم،

أما بقية الأوجه ففيها تعلق بما قبلها فلا يوقف على ﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾؛ بل توصل بقوله تعالى: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، لأن المعنى: بل هم عند ربهم أحياء؛ لأن فيه الفصل بين الظرف وما عمل فيه.

مما تقدم يتضح أن الوصل هنا أولى من الوقف، خلافاً لما ذهب إليه الإمام الهبطي، فالشهداء أحياء عند ربهم في دار كرامته. في أعلى الدرجات والمراتب والقرب من ربهم، يرزقون في الجنة من أنواع النعيم الذي لا يعلم وصفه إلا من أنعم به عليهم. والله أعلى وأعلم.

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، ص196.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 483/3.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 274/4.

المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿الْغَيْبِ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران: 179].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

أي: "ما كان في حكمة الله أن يترك المؤمنين على ما أنتم عليه من الاختلاط وعدم التمييز، حتى يميز الخبيث من الطيب، والمؤمن من المنافق، والصادق من الكاذب. ولم يكن في حكمته أيضاً أن يطلع عباده على الغيب الذي يعلمه من عباده، فاقتضت حكمته الباهرة أن يبنتلي عباده، ويفتنهم بما به يتميز الخبيث من الطيب، من أنواع الابتلاء والامتحان، فأرسل الله رسله، وأمر بطاعتهم، والانقياد لهم، والإيمان بهم، ووعدهم على الإيمان والتقوى الأجر العظيم. فانقسم الناس بحسب اتباعهم للرسول قسامين: مطيعين وعاصين، ومؤمنين ومنافقين، ومسلمين وكافرين؛ ليرتب على ذلك الثواب والعقاب، وليظهر عدله وفضله، وحكمته لخلقه".⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبتي بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ هنا بخلاف مصاحف المشاركة، ولم يذكر فيها شيء في الكتب التي اعتمدت عليها. والوقف عندهم على قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾.

قال ابن جزي الكلبي - رحمه الله - في تفسيره للآية: "﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ أي: ما كان الله ليطلعكم على ما في القلوب من الإيمان والنفاق، أو ما كان الله ليطلعكم على أنكم تغلبون أو تغلبون ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ﴾ أي: يختار من رسله من يشاء، فيطلعهم على ما شاء من غيبه".⁽²⁾

وقد بين السمين الحلبي أن قوله: "﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ﴾" هذا استدراك من معنى الكلام المتقدم، لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ توهم أنه لا يُطْلَعُ أحداً على غيبه لعموم

(1) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، ص158.

(2) ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبي الغرناطي (1416هـ) (المتوفى: 741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، 173/1.

الخطاب، فاستدرك الرسل، والمعنى من قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي﴾ أي: يصطفي من رسله من يشاء فيُطَلِّعُه على الغيب، فهو ضدُّ لما قبله في المعنى".⁽¹⁾

ويرى ابن عاشور - رحمه الله - أن قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ يجوز فيه وجهان: الأول: أنه استدرك على ما أفاده قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾، فيكون المعنى: وما كان الله ليطلعكم على الغيب إلا ما أطلع عليه رسوله، كقوله: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾⁽²⁾ إلا من أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا⁽³⁾ [الجن: 26-27]، فيكون استثناء من عموم ليطلعكم. الثاني: أنه استدرك على ما يفيدته وما كان الله ليطلعكم على الغيب من انتفاء اطلاع أحد على علم الله تعالى، أي: إلا الغيب الراجع إلى إبلاغ الشريعة.⁽²⁾

وقد فصل الإمام الألوسي - رحمه الله - المسألة في تفسيره للآية: "﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ ذكر أن الله سبحانه وتعالى بيّن بهذه الآية أنه لا يجوز أن يجعل هذا التمييز في عوام الناس؛ بأن يطلعهم على غيبه فيقولون: إن فلاناً منافق، وفلاناً مؤمن؛ بل سنة الله تعالى جارية بأن لا يطلع عوام الناس، ولا سبيل لهم إلى معرفة ذلك إلا بالامتحان. فأما معرفة ذلك على سبيل الاطلاع على الغيب فهو من خواص الأنبياء، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾".⁽³⁾

والخلاصة أن الوقف الذي وقفه الإمام الهبتي - رحمه الله - هنا يستقيم مع المعنى الثاني الذي ذكره ابن عاشور حيث قال: ويجوز أنه استدرك على ما يفيدته قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ من انتفاء اطلاع أحد على علم الله تعالى، فيكون كاستثناء من مفاد الغيب أي: إلا الغيب الراجع إلى إبلاغ الشريعة، وأما ما عداه فلم يضمن الله لرسوله إطلاعهم عليه؛ بل قد يطلعهم، وقد لا يطلعهم، قال تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: 60].⁽⁴⁾

(1) السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، 509/3.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 180/4.

(3) الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، 450/3.

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 180/4.

وعلى الوصل يكون المعنى: استدراك على ما أفاده قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ حتى لا يجعله المنافقون حجة على المؤمنين في نفي الوحي والرسالة، فيكون المعنى: وما كان الله ليطلعكم على الغيب إلا ما أطلع عليه رسوله، ومن شأن الرسول أن لا يفشي ما أسره الله إليه، فيكون كاستثناء من عموم ليطلعكم. (1)

وقد منع الإمام الأشموني الوقف على ما بعده الاستدراك ب(لكن)، حيث قال: ليس بوقف، وذلك في موضع سابق من سورة البقرة، وجعل ذلك قاعدة مطّردة، وعلته في ذلك الاستدراك والعطف، فالوصل أولى من الوقف هنا، خلافاً لما ذهب إليه الإمام الهبتي؛ وذلك لما تفيد (لكن) من معنى الاستدراك وزيادة على ذلك العطف. ويؤيد ذلك إجماع أهل الوقف والابتداء على الوصل، والله أعلم.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلِفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (١١٠) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١١﴾ [آل عمران: 190-191].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة: سبق قريباً (2).

دراسة موضع الوقف:

اختر الإمام الهبتي الوقف على قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ﴾ وهو وقف لم يذكر في المصاحف ولا عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمدت على كتبهم، والوقف في بقية المصاحف عند رأس الآية. وزاد على ذلك السجاوندي والنيسابوري الوقف على قوله ﴿بَطْلًا﴾، وهو من الوقف الجائز عندهم، وعللاً له: للابتداء بـ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ تعظيماً، وإلا فالقول متحد وفاء التعقيب متعقب (3).

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 180/4.

(2) سبق في المبحث الأول من هذا الفصل ص40.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 408/2. والنيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 327/2.

يرى السمين الحلبي أن قوله: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ معترضٌ بين قوله: ﴿رَبَّنَا﴾ وبين قوله: ﴿فَقِنَا﴾، ثم نقل قول أبي البقاء: (دخلت الفاء لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نَزَّ هناك أو وَحَدْنَاكَ فَقِنَا)⁽¹⁾. واعتراض بأنه لا حاجة إليه؛ بل التسبُّبُ فيها ظاهر، تسبَّبَ عن قولهم: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ﴾ طَلَبُهُمْ وقايةَ النار. وقيل: هي لترتيب السؤال على ما تضمَّنه (سبحان) من معنى الفعل، أي: سبحانك فقننا، وأبعدَ مَنْ دَهَبَ إلى أنها للترتيبِ على ما تضمَّنه النداء.⁽²⁾

وعند الزمخشري: أن ﴿سُبْحَانَكَ﴾: اعتراضٌ للتنزيه من العبث، وأن يخلق شيئاً بغير حكمة.⁽³⁾ وهو ما ذهب إليه ابن عطية في تفسيره للآية: ﴿سُبْحَانَكَ﴾: أي: تنزيهاً لك عما يقول المبطلون، وحسن قولهم: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ إذ نحن المسبِّحون المنزَّهون لك الموحِّدون.⁽⁴⁾

ولالألوسي - رحمه الله - كلام نفيس في تفسيره للآية: "﴿سُبْحَانَكَ﴾ أي: تنزيهاً لك مما لا يليق بك، ثم لما استغرقوا في بحار العظمة والجلال (...) طلبوا النجاة مما يحيق بالمقصرين، فقالوا: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(١١٧) أي: فوقفنا للعمل بما فهمنا من الدلالة، ومن هنا قيل: إن الفاء لترتب الدعاء بالاستعاذة من النار، على ما دل عليه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ من وجوب الطاعة واجتناب المعصية، و﴿سُبْحَانَكَ﴾ مصدر منصوب بفعل محذوف، والجملة معترضة لتقوية الكلام وتأكيده، ولا ينافي ذلك كونها مؤكدة لنفي العبث عن خلقه. وبعضهم قال بهذا التأكيد ولم يقل بالاعتراض، وجعل ما بعد الفاء مترتباً على التنزيه المدلول عليه بـ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ وادَّعى أنه أظهر؛ لاندراج تنزهه تعالى عن ردِّ سؤال الخاضعين الملتجئين إليه فيه، وقيل: إنه جواب شرط مقدر، وإن التقدير إذا نَزَّ هناك أو وَحَدْنَاكَ ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾".⁽⁵⁾

فالإمام الهبتي - رحمه الله - وقف هنا على قوله: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ وهذا الوقف له وجه من ناحيتين:

- (1) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 321/1.
- (2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، 333/5.
- (3) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 454/1.
- (4) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 555/1.
- (5) الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، 371/2.

1. أن قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ جملة معترضة لتقوية الكلام وتأكيد، وهو ما ذهب إليه الزمخشري والسمين الحلبي والألوسي.

2. أنه جواب شرط مقدر، وأن المعنى: إذا نَزَّهْنَاكَ أو وَحَدَّنَاكَ ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ الذي هو جزاء الذين لم يفعلوا ذلك. وهو رأي العكبري، ووجه عند الألوسي.

وأما بالنسبة للإمامين السجاوندي والنيسابوري فقد خالفا في محل الوقف، حيث جَوَّزَا الوقف على قوله ﴿بَطْلًا﴾، وعللاً له: بالابتداء بـ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ تعظيماً، وإلا فالقول متحد وفاء التعقيب متعقب.⁽¹⁾ فلو وقف الهبتي مثل وقفهما لكان أولى، وعند ذلك لو وقف أيضاً على ﴿سُبْحَانَكَ﴾ لاتضح معنى الاعتراض في الجملة، وكانت أبلغ في التعظيم والتنزيه، والله أعلم.

المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِعَابَتِ اللَّهِ تَمَنَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: 199].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ كعبد الله بن سلام وأصحابه والنجاشي ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ أي: القرآن الكريم ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ أي: التوراة والإنجيل ﴿خَشِعِينَ﴾ أي: متواضعين ﴿لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِعَابَتِ اللَّهِ﴾ التي عندهم في التوراة والإنجيل من بعث النبي ﷺ ﴿تَمَنَّا قَلِيلًا﴾ من الدنيا؛ بأن يكتموها خوفاً على الرياسة، كفعل غيرهم من اليهود، ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ ثواب أعمالهم، ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ يؤتونه مرتين كما في القصص ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ يحاسب الخلق في قدر نصف نهار من أيام الدنيا.⁽²⁾ قال أبو جعفر: "فالآية وإن كانت نزلت في النجاشي، فإن الله تبارك وتعالى قد جعل الحكم الذي حكم به للنجاشي، حكماً لجميع عباده الذين هم بصفة النجاشي في اتباعهم رسول الله ﷺ، والتصديق بما جاءهم به من عند الله".⁽³⁾

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 408/2. والنيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 327/2.

(2) انظر: الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: 864هـ) و جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تفسير الجلالين، ط1، دار الحديث - القاهرة، عدد الأجزاء: 1، 96/1.

(3) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 500-499/7.

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ ولم يرد في المصاحف المشرقية، وهو وقف لم يرتضه السجاوندي ولا النيسابوري: ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ لا⁽¹⁾؛ لأن ما بعده حال آخر، فيشتركون حال بعد حال، أي: خاشعين غير مشتريين⁽²⁾. وأما الأنصاري فقد سمه بالوقف الصالح⁽³⁾، وقال عنه الأشموني: "حسن عند الأكثر، وزعم بعضهم أن الوقف على ﴿خَشِعِينَ﴾ ثم يبتدئ ﴿لِلَّهِ﴾ وهو خطأ؛ لأن اللام في ﴿لِلَّهِ﴾ لا تتصل بما بعدها؛ لأن ﴿لِلَّهِ﴾ من صلة ﴿خَشِعِينَ﴾ فلا يقطع عنه"⁽⁴⁾. وفي مصاحف المشاركة الوقف على قوله تعالى: ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

ويرى أبو البقاء: أن قوله ﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بخاشعين، وقيل: هو متعلق بقوله: ﴿لَا يَشْتَرُونَ﴾ وهو في نية التأخير؛ أي: لا يشترون بآيات الله ثمنًا قليلاً لأجل الله.⁽⁵⁾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ مدح لهم وذم لسانر كفار أهل الكتاب؛ لتبديلهم وإيثارهم الكسب الدنيوي، الذي هو ثمن قليل على آخرتهم، وعلى آيات الله تعالى.⁽⁶⁾

والخلاصة أنه على قول أبي البقاء الأول: ﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿خَشِعِينَ﴾ يصح الوقف على قوله تعالى: ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ ويكون وقفاً حسناً، وعلى القول الثاني: ﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بقوله: ﴿لَا يَشْتَرُونَ﴾ لا يصح الوقف إذ تعلق الجار والمجرور بقوله: ﴿لَا يَشْتَرُونَ﴾. وفي نظري - والله أعلم - الوصل أولى من الوقف، خلافاً لما ذهب إليه الهبطي، فهنا حال بعد حال، أي: خاشعين غير مشتريين. وهو رأي كل من السجاوندي والنيسابوري، والله أعلم.

(1) أي: ليس بوقف.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 410/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 327/2.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 27.

(4) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 201.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 325/1.

(6) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، 559/1.

الفصل الثاني:

المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء الخامس وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

المبحث الأول:

الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير. وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿أَهْلِيْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيْنَ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَنْتَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَنَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النساء: 25].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ أي: سعة وقدرة ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ أي: الحرائر العفاف المؤمنات. ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ أي: فنزجوا من الإماء المؤمنات اللاتي يملكن المؤمنون، ولهذا قال: ﴿مِّنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، ثم اعترض بقوله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ أي: هو العالم بحقائق الأمور وسرائرها، ولكم أيها الناس الظاهر من الأمور، ثم قال: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيْنَ﴾ فدل على أن السيد هو ولي أمته، لا تزوج إلا بإذنه، وكذلك هو ولي عبده، ليس له أن يتزوج بغير إذنه، وقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: وادفعوا مهورهن بالمعروف، أي: عن طيب نفس منكم، ولا تبخسوا منه شيئاً؛ استهانة بهن لكونهن إماء مملوكات.⁽¹⁾

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 227/2، 228.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد قال به من له دراية بعلم الوقف والابتداء كأبي زكريا الأنصاري وعده من الوقف الصالح. (1) وكذلك الأشموني وعده من الوقف الجائز. (2)

قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ وما بعده حال، والعامل في الحال ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ﴾ ويحتمل أن يكون ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ كلاماً تاماً، ثم استأنف ﴿وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ مزوجات غير مسافحات، فيكون العامل ﴿وَأَتُوهُنَّ﴾ ويكون معنى الإحصان: التزويج. (3)

ويرى السمين الحلبي أن قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ متعلق بـ ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ﴾، وقدر بعضهم مضافاً محذوفاً أي بإذن أهل ولايتهن، وأهل ولاية نكاحهن هم الملاك، و ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متعلق بـ ﴿وَأَتُوهُنَّ﴾ أي: آتوهن مهورهن بالمعروف.

الثاني: أنه حال من قوله ﴿أَجُورَهُنَّ﴾ أي: ملتبساً بالمعروف يعني غير ممطولة.

الثالث: أنه متعلق بقوله: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ﴾ أي: فانكحوهن بالمعروف بإذن أهلهن ومهر مثلهن والإشهاد عليه، وهذا هو المعروف. وقيل: في الكلام حذف تقديره: وآتوهن أجورهن بإذن أهلهن، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه نحو قوله: ﴿وَالذَّكِرَاتِ وَالذَّكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: 35] أي: الذكورات لله. وقيل: ثم مضاف مقدر أي: وآتوا مواليهن أجورهن، لأن الأمة لا يسلم لها شيء من المهر. (4)

والخلاصة أنه على الاستئناف - كما عند ابن عطية في أحد قوليه - وكما عند السمين الحلبي في القول الأول والثاني، وهو أن قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ متعلق بـ ﴿وَأَتُوهُنَّ﴾ أو حال من

(1) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 209/1.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 155/1.

(3) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 39/2. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 198/2. وانظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 10/5.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 657-656/3.

أجورهن، فلا تعلق له بما قبله إعراباً، يكون الوقف كافياً، وهو ما أرجحه، وقوله: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ﴾ بإذن أهلهنّ ﴿كلاماً تاماً، ثم استأنف ﴿وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾⁽¹⁾ وأما على العطف أو تعلق ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ بقوله: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ﴾ كما عند السمين الحلبي في القول الثالث، فيكون الوصل حينئذٍ أولى من الوقف في مثل هذا الإعراب، ويكون المعنى: فانكحوهن بالمعروف بإذن أهلهن ومهر مثلهن والإشهاد عليه. وقيل: في الكلام حذف تقديره: وأتوهن أجورهن بإذن أهلهن، وقيل: ثمّ مضاف مقدر؛ أي: وأتوا مواليهن أجورهنّ.⁽²⁾ والله أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿وَأَقَوْمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيَّأُ بِالسِّنِّهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقَوْمَ وَلَكِن لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 46].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ (من) لبيان الجنس، وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي: يتأولون الكلام على غير تأويله، قصداً منهم وافتراءً على الله، ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ أي: يقولون سمعنا ما قلته يا محمد ولا نطيعك فيه، وهو المراد، وهذا أبلغ في كفرهم وعنادهم، وقوله: ﴿وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ أي: اسمع ما نقول، لا سمعت، وهذا استهزاء منهم واستهتار، عليهم من الله ما يستحقون ﴿وَرَاعِنَا لِيَّأُ بِالسِّنِّهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾ أي: يوهمون أنهم يقولون: راعنا سمعك بقولهم راعنا، وإنما يريدون الرغونة بسببهم النبي ﷺ ولهذا قال تعالى عن هؤلاء اليهود أنهم يريدون بكلامهم خلاف ما يظهر منه: ﴿لِيَّأُ بِالسِّنِّهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ﴾، ثم قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقَوْمَ وَلَكِن لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا يَجُ أَي: قلوبهم مطرودة من الخير مبعدة عنه، فلا يدخلها من الإيمان شيء نافع، والمقصود هنا أنهم لا يؤمنون إيماناً نافعاً.⁽³⁾

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 39/2. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 198/2. وانظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 10/5.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 657-656/3.

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 285/2.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ مخالفاً لما هو في المصاحف المشرقية، وهذا الوقف قد انقسم فيه علماء الوقف والابتداء إلى فريقين:

الفريق الأول: الذين قالوا بالوقف: قال به ابن الأنباري وعده من الوقف الحسن.⁽¹⁾ وأما عند النحاس والداني فهو أعلى مرتبة من ذلك حيث جعلاه من الوقف الكافي.⁽²⁾ بينما نرى أن زكريا الأنصاري قد عده من الوقف الصالح.⁽³⁾

الفريق الثاني: الذين عارضوا الوقف: عارضه الإمام السجاوندي.⁽⁴⁾ وتبعه في ذلك النيسابوري حيث قالاً: ﴿وَأَقْوَمَ﴾ ليس بوقف: وعللاً لذلك باتصال لكن،⁽⁵⁾ وسار على نهجهم في ذلك الأشموني حيث قال: "﴿وَأَقْوَمَ﴾ ليس بوقف؛ لتعلق ما بعده به استدراكاً وعطفاً".⁽⁶⁾

في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ﴾ (الواو): عاطفة (لكن): حرف استدراك.⁽⁷⁾

قال الإمام البيضاوي في تفسيره: "﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا﴾ ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ لكان قولهم ذلك خيراً لهم وأعدل، وإنما يجب حذف الفعل بعد (لو) في مثل ذلك لدلالة أن عليه ووقوعه موقعه. ﴿وَلَكِنَّ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرْهُمْ﴾ ولكن خذلهم الله وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم. ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي: إلا إيماناً قليلاً لا يعبأ به، وهو الإيمان ببعض الآيات والرسول، ويحتمل أن يراد بالقلّة العدم، أو إقليلاً منهم آمنوا أو سيؤمنون".⁽⁸⁾ ففي الاستدراك استقلال عما قبله، أي أن الاستدراك واللعن بسبب الكفر. ويرى الألوسي في قوله تعالى:

(1) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 598/2.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتناف، ص166. والداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 50/1.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 213/1.

(4) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 423/2.

(5) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 417/2.

(6) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 158/1.

(7) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 52/5. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 52/5.

(8) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 77/2.

﴿وَلَكِنَّ لَعْنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ﴾ أي أنهم لم يقولوا الأنفع والأقوم، مع استمرارهم على ذلك، فخذلهم الله

تعالى، وأبعدهم عن الحق والهدى بسبب كفرهم به ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽¹⁾

ويظهر لي - والله أعلم - أن هذا الوقف مما يستوي فيه الأمران، فالوصل للاستدراك والعطف، وتعلق الكلام ببعضه كما أوضحه الألوسي في قوله السابق، وكما جاء عند ابن عاشور

في تفسيره للآية: "الاستدراك في قوله: ﴿وَلَكِنَّ لَعْنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ﴾ ناشىء عن قوله: ﴿لَكَانَ خَيْرًا

لَهُمْ﴾ أي: ولكن أثر اللعنة حاق بهم فحرموا ما هو خير، فلا ترشح نفوسهم إلا بأثار ما هو كمين فيها من فعل سييء وقول بداء لا يستطيعون صرف أنفسهم عن ذلك"⁽²⁾.

وأما الوقف فقد يحسن لسببين اثنين هما:

1. أن الاستدراك واللعن عليهم جاء بسبب كفرهم، كما ذكره البيضاوي.

2. أنه من عطف الجمل. ولأن النفس يقصر عن بلوغ التمام لطول الآية. فيجزئها القارئ جملة جملة، حتى يعطي كل حرف حقه ومستحقه، والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿بِهِ﴾ في آيتين، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ

يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 48].

وأيضاً في آية أخرى من نفس السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ

لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 116].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

يخبر تعالى: أنه لا يغفر للذي أشرك به أحداً من المخلوقين، ويغفر ما دون الشرك من

الذنوب صغيرها وكبيرها لمن يشاء، وذلك عند مشيئته مغفرة ذلك، إذا اقتضت حكمته مغفرته.⁽³⁾

قال القرطبي: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ روي أن النبي ﷺ تلا ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾

[الزمر: 53]. فقال له رجل: يا رسول الله والشرك! فنزل ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾. وهذا من

(1) انظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، 47/3.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 77/5.

(3) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 181/1.

المحكم المتفق عليه، الذي لا اختلاف فيه بين الأمة. ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه. (1)
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف في الآيتين الكريميتين على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وهذا من الوقف الذي لم يذكر في المصاحف ولا عند أحد من علماء الوقف والابتداء ممن اعتمدت على أقوالهم في هذه الأطروحة إلا ما ورد عند الأشموني من أنه وقف جائز. (2)
قال العكبري رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ مستأنف، وليس عطفاً على ﴿يَغْفِرُ﴾ الأول لفساد المعنى؛ لأنه لو عطف عليه لصار منفيًا". (3) وهو رأي السمين الحلبي أيضاً⁽⁴⁾، ورجح ذلك الدرويش وغيره في إعرابه للآية حيث قال الأول: "﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (الواو) عاطفة، و(يغفر) معطوف على المنفي فهو مثبت، والأحسن أن تكون استئنافية، و(يغفر) مستأنف مرفوع؛ دفعاً للالتباس". (5) فهو يرجح الاستئناف.
فعلى الاستئناف كما هو رأي العكبري والسمين الحلبي والدرويش في اختياره، يكون الوقف حسناً، وهو ما أرجحه، ومما زادني استئناساً بذلك كلام الدرويش السابق، والمعنى على ذلك: أن الله سبحانه وتعالى لا يغفر لعباده الإشراف به، فهو من الكبائر التي تستوجب العقوبة والطرده من رحمة الله، ثم استأنف وجمع باقي المعاصي والذنوب في قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وأنه سبحانه وتعالى يغفر منها ما يشاء لمن شاء من عباده. وأما الوصل فعلى أن الواو في قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ للعطف وليست للاستئناف، والمعنى على ذلك: أن هذه الآية قد أبانت أن كل صاحب كبيرة من الكبائر في مشيئة الله تعالى؛ إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه؛ ما لم تكن كبيرته شركاً بالله تعالى⁽⁶⁾. والله أعلم.

(1) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 245/5.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 158، 169/1.

(3) انظر: العكبري، التبيين في إعراب القرآن، مرجع سابق، 364/1.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 701/3.

(5) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 233/2. وانظر: الدعاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، 200/1.

(6) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 245/5.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿يَشَاءُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: 49].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ اليهود والنصارى، ويدخل فيها كل من زكى نفسه ووصفها بكثرة العمل وزيادة الطاعة لله. ومعنى ﴿يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾: يزكى الراضين من عباده الذين عرف منهم هذا الزكاء، فوصفهم به، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أي: الذين يزكون أنفسهم يعاقبون على تزكيتهم أنفسهم.⁽¹⁾
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد جاء عند غيره من أهل الوقف والابتداء، حيث ذهب الداني إلى أن الوقف على قوله تعالى: ﴿يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ كاف. وقوله: ﴿مَن يَشَاءُ﴾ أكفى منه.⁽²⁾ وعند الأنصاري صالح، مع نقله لقول الداني السابق.⁽³⁾ وأما عند الأشموني فهو من الوقف الجائز.⁽⁴⁾

قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ قال السمين الحلبي: يجوز أن يكون حالاً مما تقدم، وأن يكون مستأنفاً، والضمير في ﴿يُظْلَمُونَ﴾ يجوز أن يعود على ﴿مَن يَشَاءُ﴾ أي: لا يُنْقِصُ من تزكيتهم شيئاً، وإنما جمع الضمير حملاً على معنى ﴿مَن﴾، أو أن يعود على ﴿الَّذِينَ يَزْكُونَ﴾، أو أن يعود على القبيلين: مَن زكى نفسه ومَن زكاه الله، فذاك لا يُنْقِصُ من عقابه شيئاً، وهذا لا يُنْقِصُ من ثوابه شيئاً. والأول أظهر؛ لأن ﴿مَن﴾ أقرب مذكور؛ ولأن ﴿بَلِ﴾ إضرابٌ منقطع ما بعدها عمّا قبلها.⁽⁵⁾ ثم نقل قول العكبري: قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾: تقديره: أخطأوا، بل الله يزكي. ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾: ضمير الجمع يرجع إلى معنى ﴿مَن﴾، ويجوز أن يكون مستأنفاً؛ أي: من زكى نفسه، ومن زكاه

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 520، 251/1.

(2) انظر: الداني: المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 51/1.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 214/1.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 158/1.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 702/3.

الله. (1) ثم عَقَّبَ عليه بقوله: "فَجَعَلَ عود الضمير على الفريقين بناءً على وجه الاستئناف، وهذا غير لازم، بل يجوزُ عَوْدُهُ عليهما والجملةُ حاليةٌ". (2)

فعلى الاستئناف – كما ذكر السمين في أحد قوليه والعكبري - يكون الوقف كافياً، وهو ما أَرَجَّحَهُ، والمعنى على ذلك: أن الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ عائد على الفريقين على طريقة الاستئناف، فيشمل من زكى نفسه وكذلك من زكاه الله. وأما على الحال أو الضمير في قوله ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ يرجع إلى ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ أو إلى ﴿الَّذِينَ يُرْكُونَ﴾ – وهو ما رَجَّحَهُ السمين - والمعنى على ذلك: لا يُفْصَلُ من تركيتهم شيئاً، فلا يجوز الوقف؛ لأنه لا يفصل بين الحال وصاحبها، ولا يفصل بين الضمير وما يعود إليه، حتى مع عطف الجمل هنا؛ وذلك لقصر الجمل فالنفس لا يقصر عن بلوغ التمام؛ بل يستطيع القارئ أن يجمعهما في نفس واحد، والله أعلم.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿الزَّكَاةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْفِتْنَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنِ الَّذِي يَأْتِي بِالْآخِرَةِ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْقَىٰ وَلَا نُظْلَمُونَ فَبَيِّنًا﴾ [النساء: 77].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

كان المؤمنون في صدر الإسلام وهم في مكة مأمورين بالصلاة والزكاة، ومأمورين بالصَّفْحِ عن المشركين والصَّبرِ إلى حين، وكانوا يتحرِّقون ويودِّون لو أمرهم الله بالقتال ليشتقوا من أعدائهم، ومع ذلك لما أمروا بما كانوا يودونه، صدر من بعضهم جزع منه، وخافوا مواجهة الناس خوفاً شديداً ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْفِتْنَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ أي: لولا أخرت فرضيته إلى مدة أخرى، ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ وهو الموت، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنِ الَّذِي يَأْتِي بِالْآخِرَةِ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْقَىٰ وَلَا نُظْلَمُونَ فَبَيِّنًا﴾ أي: من أعمالكم؛ بل توفونها أتمَّ الجزاء. (3)

(1) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 364/1. وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 701/3.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 702/3.

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 316، 315/2.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ على خلاف مصاحف أهل المشرق، وهذا الوقف قد قال به غير واحد من أهل الوقف والابتداء: فعند السجاوندي في متن كتابه والأنصاري والأشموني جائز⁽¹⁾. وأما عند النيسابوري فهو من الوقف المطلق، لأن جواب ﴿فَلَمَّا﴾ منتظر؛ ولكن التعجب في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ واقع على قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ﴾.⁽²⁾ وكذلك عند السجاوندي في الحاشية⁽³⁾.

قال ابن عاشور: "ومعنى ﴿كُيِّبَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَالُ﴾ أنه كتب عليكم في عموم المسلمين القادرين. وقد دلت ﴿إِذَا﴾ الفجائية على أن هذا الفريق لم يكن تترقب منهم هذه الحالة؛ لأنهم كانوا يظهرون من الحريصين على القتال، قال جمهور المفسرين⁽⁴⁾: إن هاته الآية نزلت في طائفة من المسلمين كانوا لقوا بمكة من المشركين أذى شديداً، فقالوا للنبي ﷺ: (يا رسول الله كنا في عزّ ونحن مشركون، فلما آمنّا صرنا أدلة) واستأذنوه في قتال المشركين، فقال لهم: (إنني أمرت بالعفو فكفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، وفرض الجهاد جين فريق من جملة الذين استأذنوه في القتال، ففيهم نزلت الآية!"⁽⁵⁾ والأكثر على أن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُيِّبَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَالُ﴾ عاطفة، وقيل استئنافية.⁽⁶⁾

ففي قول ابن عاشور وسبب النزول دليل على مدة الزمن التي بين الإيذاء الذي وقع بمكة، مع أمر النبي ﷺ لهم بكف أيديهم، وبإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وبين نزول فرض الجهاد، وكما نعلم أن الجهاد فرض بعد الهجرة إلى المدينة، وبهذا أرجح الوقف الذي ذهب إليه الهبطي هنا؛ لأن هذا

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 426/2. وانظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 217/1. انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 162/1.

(2) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 445/2.

(3) انظر: السجاوندي، حاشية كتابه علل الوقوف، مرجع سابق، 426/2.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 547/8. وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، 79/2. وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، 142/10. وانظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 125/5. وانظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أبو الفضل، لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم – بيروت، 64/1.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 125/5.

(6) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 98/5.

المعنى يؤيده سبب النزول، ومن المعلوم أن لسبب النزول الصحيح أولوية في تفسير الآية، وبهذا يكون قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ استثناءً، ويرتقي الوقف على قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ إلى مرتبة الوقف الكافي، ولعلّ الوقف يشير إلى بيان المدة الزمنية أيضاً؛ أي: بين التي نهوا فيها عن القتال وبين التي أمروا فيها بالقتال.

وأما بالوصل فيكون مجمل الآية كأنه في زمن واحد، وهذا خلاف ما جاء في سبب النزول، وكذلك خلاف ما ورد عند المفسرين، والله أعلم.

المطلب السادس: الوقف على كلمتي: ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿أَنْقَى﴾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ﴾

إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً قَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ أَنْقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَبَيِّنَا ﴿النساء: 77﴾.

المعنى الإجمالي للآية الكريمة: ذكر في المطلب السابق.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ و﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ أَنْقَى﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد ورد عن غيره من أهل الوقف والابتداء: فعند النحاس ﴿قَلِيلٌ﴾ حسن. (1) وعند الأنصاري الوقف عليهما مفهوم. (2) وعند السجاوندي والنيسابوري ﴿قَلِيلٌ﴾ جائز، وعللاً لذلك بالفصل بين وصف الدارين (3).

وقال الأشموني: "﴿قَرِيبٌ﴾، و﴿قَلِيلٌ﴾ كلها وقوف جائزة، وقال نافع تام؛ لأنّ الجملتين وإن اتفقتا فالفصل بين وصفي الدارين لتضادهما مستحسن، ﴿لِّمَنِ أَنْقَى﴾ (حسن) على القراءتين في يظلمون". (4)

(1) انظر: النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، ص 173.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 218/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 426/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 446/2.

(4) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 162/1.

- القراءات:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فَنِيلاً﴾ فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف بالغيب، والباقون بالخطاب، (واختلف) عن روح، بين الغيبة والخطاب. (1)
فبالغيبة جرياً على الغائبين قبله، وبالخطاب التفاتاً. (2)

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ جواب عن قولهم: ﴿لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ سواء كان قولهم لسانياً وهو بين، أم كان نفسياً، ليعلموا أن الله أطلع رسوله على ما تضرره نفوسهم، وبذلك يبطل ما أرادوا من الفتنة بقولهم: ﴿لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، وموقع قوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فَنِيلاً﴾ موقع زيادة التوبيخ الذي اقتضاه قوله: ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ أي: ولا تنقصون شيئاً من أعماركم المكتوبة، فلا وجه للخوف وطلب تأخير فرض القتال. (3)

ويظهر لي أن الوقف عند قوله: ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ يرتفع إلى الكافي؛ لأنَّ الجملتين وإن اتفقتا فالفصل بين وصفي الدارين لما فيه من التضاد بينهما أفضل، ولما في الوقف من شدة وقع على النفس. ومن وصل فقد جمع بين الدارين وهذا غير مستحسن.

وأما بالنسبة للوقف على قوله: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ﴾ فهو من الوقف الحسن، في القراءتين في قوله: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فَنِيلاً﴾ وقد يرتقي إلى الوقف الكافي في قراءة الخطاب؛ لما فيه من أسلوب الالتفات، ويرى ابن خالويه أن القراءة بالتاء جامعة للخطاب والغيبة، يريد بذلك: أنتم وهم. والياء لمعنى الغيبة فقط. (4) ومن وصل على قراءة الغيبة فهو جائز، وأما من وصل على قراءة الخطاب فقد خالف الأولى. والله أعلم.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 250/2.

(2) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 42/4. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 162/1.

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 127/5.

(4) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مرجع سابق، 125/1.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿طَاعَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَرُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: 81].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَيَقُولُونَ﴾ أي: المنافقون ﴿طَاعَةٌ﴾ أي: طاعة لأمرك ﴿فَإِذَا بَرَرُوا﴾ خرجوا ﴿مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ﴾ قَدَّرَ وأضمر ﴿طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ لك من الطاعة، أي: أضمرنا خلاف ما أظهرنا، وقَدَّرُوا ليلاً خلاف ما أعطوك نهاراً ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ أي: يحفظ عليهم ليُجَازُوا به ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ أي: فاصفح عنهم.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف مجوز لوجه عند السجاوندي، ثم بين أن الوصل غير لازم؛ لأن المقصود في نفاقهم إنما يتم على قوله: ﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾.⁽²⁾ وتبعه في ذلك النيسابوري بنفس التعليل كعادته غالباً.⁽³⁾ وأما الأشموني فقد فصل في المسألة فقال: "﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ (كاف) على استئناف ما بعده، وارتفع ﴿طَاعَةٌ﴾ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرنا طاعة لك. وقيل: ليس بوقف؛ لأنَّ الوقف عليه يوهم أنَّ المنافقين موحدون وليس كذلك، وسياق الكلام في بيان نفاقهم؛ وذلك لا يتم إلا بوصله إلى ﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾".⁽⁴⁾ واعترض الأنصاري على الوقف هنا، وذكر مثل قول الأشموني في رأيه السابق.⁽⁵⁾

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 277/1. وانظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 321/2.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 427/2.

(3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 446/2.

(4) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 163/1.

(5) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 219/1.

وقد جَوَزَ أبو البقاء العكبري في إعراب قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ﴾: وجهان: الأول: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أمرنا طاعة. والثاني: ويجوز أن يكون مبتدأ؛ أي: عندنا أو منا طاعة.⁽¹⁾

والخلاصة أن هناك فارق زمني بين الكلامين، فالكلام غير متصل؛ لأن قوله ﴿فَإِذَا بَرَّرُوا﴾ ليس من كلامهم، والمعنى على ذلك: قولهم ﴿طَاعَةٌ﴾ عند وجودهم مع الرسول ﷺ وبعد خروجهم من عنده يقولون ويبيّنون ويخطّطون غير ذلك، فلعلّ الأقرب في نظري - والله أعلم - رأي الأشموني الأول بأنه كاف على الاستئناف. وأما القول بأن الوقف يوهم أن المنافقين موحدون فهذا يُعترض عليه من وجهين:

1. هذا من قولهم وهم يظهرون خلاف ما يبطنون، وهكذا المنافقون عادتهم دائماً.

2. قوله ﴿فَإِذَا بَرَّرُوا﴾ ليس من كلامهم، فلماذا يضاف فيصبح من مقول قولهم؟ بل هو حكاية عن حالهم بعد خروجهم من عند النبي ﷺ. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثامن: الوقف على لفظ الجلالة الأول: ﴿اللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَقَنْلَ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾ [النساء: 84].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿فَقَنْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ أي: إلا فعل نفسك، فلا تهتمّ بتخلف من يتخلف عن

الجهاد ﴿وَحَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ حَضَّهُمْ على القتال ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ واجب من الله ﴿أَنْ يَكْفَ﴾ بصرف ويمنع

﴿بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ شدتّهم وشوكتهم ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا﴾ عذاباً ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ عقوبة.⁽²⁾

(1) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 375/1. وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 50/4.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 278/1.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ولم يذكر في المصاحف التي عند أهل المشرق، وهو وقف جائز عند السجاوندي وتبعه في ذلك النيسابوري والأشموني؛ وعللوا له بقولهم: لأن ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً، أي: قاتل غير مكلف⁽¹⁾ وعند الأنصاري وقف صالح⁽²⁾.

قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل ﴿فَقَاتِلْ﴾ أي: فقاتل غير مكلف إلا نفسك وحدها. والثاني: أنها مستأنفة، أخبره تعالى أنه لا يكلف غير نفسه⁽³⁾.

فعلى الاستئناف كما هو عند من قال بذلك الوقف هو المختار، ويكون من قبيل الوقف الكافي، وهو ما أرجحه، والمعنى على ذلك: أخبره تعالى أنه لا يكلف غير نفسه، وأما على الحال كما هو عند من يرى ذلك من العلماء فالوصل أولى، والمعنى على ذلك: فقاتل غير مكلف إلا نفسك وحدها. وهناك أمر آخر يساند الوقف هنا وهو أن الهبطي يحبذ الوقف على لفظ الجلالة إن تآتى له ذلك، وأسعفته اللغة، ووجد مسوغاً لذلك، وهذا من منهجيته التي سار عليها في اختياره للوقف، كما ذكر ذلك ابن حنيفة العابدين في كتابه⁽⁴⁾ والله أعلم.

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 428/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 455/2. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 164/1.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 220/1.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 54/4.

(4) انظر: العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 93 وما بعدها.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِن قَبْلُ فَمَنْ ءَلَىٰكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾ [النساء: 94].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: إذا سرتهم مسيراً في جهاد أعدائكم، ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ يقول: فتأنوا في قتل من شككتم في أمره، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلَىٰكُمْ السَّلَامَ﴾ يقول: ولا تقولوا لمن استسلم فلم يقاتلكم، مظهرًا لكم أنه من أهل دعوتكم ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾، فتقتلوه ابتغاء ﴿عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾، يقول: طلب متاع الحياة الدنيا، ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ من رزقه وفواضل نعمه. (1)
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وقد عدّه الإمام الأنباري والأشموني من الوقف الحسن. (2) وأما الداني فقد جعله من الوقف الكافي. (3) وأما عند الأنصاري فهو من الوقف الصالح. (4)

تضمنت هذه الآيات أنواعاً من البلاغة والبيدع منها: الاستعارة في قوله: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، استعار الضرب للسعي في قتال الأعداء، والسبيل لدينه. (5)

-
- (1) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 70/71.
 - (2) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 603/2. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 166/1.
 - (3) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 52/1.
 - (4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 222/1.
 - (5) انظر: المحميد، ياسين جاسم، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلاً من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت 745 هـ)»، 321/3.

واختيار الباحث أن هذا من الوقف الذي يستوي فيه الأمران (الوصل والوقف) بالجواز، فعلة الوصل هنا متمثلة في الترابط الحاصل بين الجمل بالعطف.

وأما بالنسبة للوقف فسببه العطف بين الجمل مع طولها، والنفس قد يقصر عن بلوغ التمام، وكذلك من الملاحظ على الإمام الهبتي أنه يفصل بين الأوامر والنواهي إن تسنى له ذلك، والمعنى هنا: نداء للمؤمنين عند القتال في سبيل الله بالتأني وعدم العجلة في من يشكون في أمره، ولا تقولوا لمن ألقى إليكم تحية الإسلام لست مؤمناً فتقتلوه ابتغاء عرض من الحياة الدنيا، فما عند الله من الغنائم خير وأبقى. والله أعلم.

المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿وَرَأَيْكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: 102].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

أي: وإذا كنت معهم يا محمد وهم يصلون صلاة الخوف في الحرب، فلتأتم بك طائفة منهم، وهم مدججون بأسلحتهم احتياطاً، ولتقم الطائفة الأخرى في وجه العدو ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ أي: فإذا فرغت الطائفة الأولى من الصلاة فلتأت الطائفة التي لم تصل إلى مكانها؛ لتصلي خلفك ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ أي: وليكونوا حذرين من عدوهم متأهبين لقتالهم بحملهم السلاح.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختر الإمام الهبتي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَائِكُمْ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي.

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 398/2 وما بعدها. وانظر: الصابوني، محمد علي (1997م)، صفوة التفاسير، ط1، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، 277/1.

وهذا الوقف مما قال به جمع من علماء الوقف والابتداء: فعند السجاوندي والنيسابوري مرخص ضرورة.⁽¹⁾ وعند الأنصاري مفهوم.⁽²⁾ وأما عند الأشموني فهو من قبيل الوقف الحسن.⁽³⁾

قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ (الواو) عاطفة - أو استئنافية، فتكون جملة (تأت طائفة ..) لا محل لها، فهي معطوفة على جملة الجواب، أو استئنافية.⁽⁴⁾

والخلاصة أن جملة: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ إما أن تكون معطوفة؛ لاتصال الكلام ببعضه، وبهذا لا يحسن الوقف؛ بل يكون الوصل أولى؛ إلا أنه من عطف الجمل التي لا يستطيع النفس فيها بلوغ التمام، فيكون الوقف حينئذ مجوزاً لوجه.

وإما أن تكون مستأنفة، وبهذا يجوز الوقف وهو المختار، وقد يكون من الوقف الحسن، والمعنى على ذلك كما قال ابن عاشور: "﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ هذه هي المقابلة لقوله: ﴿فَلَنَقُومَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾. وقد أجملت الآية ما تصنعه كل طائفة في بقية الصلاة؛ ولكنها أشارت إلى أن صلاة النبي ﷺ واحدة؛ لأنه قال: فليصلوا معك. فجعلهم تابعين لصلاته، وذلك مؤذن بأن صلاته واحدة، ولو كان يصلي بكل طائفة صلاة مستقلة لقال تعالى فلتصل بهم".⁽⁵⁾ فالوقف فصل بين الطائفتين وبين كيفية صلاة كلٍ منهم، وأما الوصل فلا يتأتى فيه ذلك، والجمع بالوصل بين طريقة صلاة الطائفتين يشئت فهم القارئ والسامع. والله أعلم.

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 426/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 486/2.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 224/1.

(3) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 168/1.

(4) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 151/5.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 186/5.

المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿ خَدِعُهُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالٍ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا

قَلِيلًا ﴾ [النساء: 142].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يُخَدِعُونَ اللَّهَ﴾ أي: يفعلون أفعال المخادع، فهم يظهرن الإيمان ويبطنون الكفر ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ وهو فاعل بهم ما يفعله الغالب في الخداع، ﴿كَسَالٍ﴾ أي: يقومون للصلاة متناقلين متقاعسين، كمن يفعل شيئاً على كرهه، بلا طيبة نفس ولا رغبة ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ يقصدون بصلاتهم الرياء والسمعة ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي: ولا يصلون إلا قليلاً؛ لأنهم لا يصلون عند غيابهم عن عيون الناس.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف حسن عند النحاس والأنصاري والأشموني.⁽²⁾ ورأى السجاوندي أنه من الوقف الجائز؛ وذلك لعطف المختلفين،⁽³⁾ وتبعه في ذلك النيسابوري.⁽⁴⁾

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿ وَإِذَا قَامُوا ﴾ عطفٌ على خبر ﴿ إِنَّ ﴾ أخبر عنهم سبحانه بهذه الصفات الذميمة.⁽⁵⁾

ذكر السعدي - رحمه الله - أن: "من صفاتهم أنهم ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ - إن قاموا- التي هي أكبر الطاعات العملية ﴿ قَامُوا كَسَالٍ ﴾ متناقلين لها متبرمين من فعلها، والكسل لا يكون إلا من

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 579/1.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، 188. وانظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 230/1. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 173/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 437/2.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 518/2.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 125/4.

فقد الرغبة من قلوبهم، فلولا أن قلوبهم فارغة من الرغبة إلى الله وإلى ما عنده، عادمة للإيمان، لم يصدر منهم الكسل، ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ أي: هذا الذي انطوت عليه سرائرهم وهذا مصدر أعمالهم، مراعاة الناس، يقصدون رؤية الناس وتعظيمهم واحترامهم ولا يخلصون لله، فهذا ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ لامتلاء قلوبهم من الرياء، فإن ذكر الله تعالى وملازمته لا يكون إلا من مؤمن ممتلئ قلبه بمحبة الله وعظمته".⁽¹⁾

والخلاصة: أن على العطف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا﴾ مع ما قبلها الوصل أولى، والمعنى على ذلك: أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ﴾ عطف على اسم ﴿إِنَّ﴾ فقد أخبر عنهم سبحانه بهذه الصفات الذميمة التي يتحلّى بها المنافقون، والتي من بينها قيامهم للصلاة وهم كسالى، رياء الناس فقط، وليس طاعة أو عبادة لله سبحانه وتعالى.

وأما من حيث كونه عطف المختلفين كما بينه السجاوندي والنيسابوري، فالوقف جائز، ومن قبيل الوقف الحسن، وهو ما أرجحه، ويكون ما بعده ابتداءً جديداً، والمعنى على ذلك: أخبر سبحانه وتعالى أنهم يخادعون الله وهو خادعهم، ثم أخبر عنهم خبراً آخر يختلف عن الأول، وزيادة في جرمهم، وهو قيامهم إلى الصلاة كسالى، وبين طريقتهم في ذلك، فناسب الفصل بينهما ليدل على أن الخبر الثاني خبراً جديداً غير الأول. والله أعلم.

(1) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 210/1.

المبحث الثاني:

الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه خمسة

مطالب:

المطلب الأول: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: 36].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وحدوه ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ أحسنوا ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ براً بهما ولين جانب ﴿وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ القرابة ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ القريب منك في الجوار أو النسب ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ البعيد عنك في الجوار أو النسب ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ الرفيق في سفر أو صناعة وقيل الزوجة ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ المنقطع في سفره ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ من الأرقاء ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا﴾ متكبراً ﴿فَخُورًا﴾ على الناس بما أوتى. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وهذا الوقف نجد أن الهبتي انفرد به عن المصاحف وعن أهل الوقف والابتداء؛ بل منهم من نبه على عدم وجود الوقف، فقد نقل الأشموني والنحاس قول الأخفش: لا وُف من قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إلى ﴿أَيْمَانُكُمْ﴾؛ لأن الله سبحانه أمركم بهذه فلا يوقف على ﴿شَيْئًا﴾ ولا على ﴿إِحْسَانًا﴾ ولا على ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾؛ لا تساق ما بعده على ما قبله؛ (2) ولأن الله سبحانه أمرهم بهذه الخصال كلها، ولم يأمر

(1) انظر: الجالين، تفسير الجالين، مرجع سابق، ص 107.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 156/1.

بواحدة منها دون واحدة.⁽¹⁾ قال أبو جعفر النحاس: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أمر. ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾⁽²⁾ نهي.

﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ الواو: لعطف جملة الكلام على جملة غيرها⁽³⁾، وقيل إن (الواو) استئنافية،
﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾: الواو: عاطفة، وجملة (لا تشركوا...) لا محل لها معطوفة على الاستئنافية.⁽⁴⁾
فللهبطي هنا مسوغان للوقف:

1. من مذهبه أنه يختار الوقف على لفظ الجلالة؛ لما فيه من مزية التعظيم والتفخيم عندما يجد مسوغاً للوقف؛ كما ذكر ذلك صاحب كتاب منهجية ابن أبي جمعة الهبّطي في أوقاف القرآن الكريم.⁽⁵⁾

2. لفصل جملة الأمر وهي قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ عن جملة النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وهذا أيضاً من مذهبه في الوقف.

فالمعنى على الوقف هنا: أن الله سبحانه وتعالى أمرهم بعبادته ونهاهم عن الإشراف به، فكل جملة منهما تختلف عن الأخرى، فأحدهما أمر والأخرى نهي، فهو من عطف الجمل، وكذلك وقفه على لفظ الجلالة لما في ذلك من تعظيم لله سبحانه وتعالى وتفخيم له، فمن نظر إلى هذين المسوغين وقف، ويبدو أنه من الوقف الحسن عنده.

وأما المسوغ للوصل فهو العطف، وإن كان من عطف الجمل؛ لأن الجمل قصيرة هنا، والنفس لا يقصر عن بلوغ التمام، وهو ما أرجّحه، فالجملة الثانية توكيد للأولى؛ لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، والمعنى على الوصل: أن الله سبحانه وتعالى أمرهم بجميع ما ذكر من خصال، وذلك بعبادته سبحانه وتعالى، وعدم الإشراف به، وأوصى بالإحسان إلى الوالدين، ثم الأقارب، ثم الجيران، وغير ذلك إلى نهاية الآية.

(1) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 165.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، 213/1.

(3) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 49/2.

(4) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 214/2. وانظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 33/5.

(5) انظر: العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبّطي في أوقاف القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 93 وما بعدها.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنْتُمُوهُمْ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ قَوْمًا يَتَّبِعُونَ وَالْقَوْمُ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَّمَ فَأَجْعَلِ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُبُلًا ﴿٩٠﴾﴾ [النساء: 90].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ يتصلون ويلتجئون ﴿إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ فيدخلون فيهم بالحلف والجوار ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ يعني: أو يتصلون بقوم جاءوكم بعد أن ضاقت صدورهم بقتالكم، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنْتُمُوهُمْ﴾ يعني: إن ضيق صدورهم عن قتالكم؛ إنما هو لقفد الله تعالى الرعب في قلوبهم، ولو قوى الله تعالى قلوبهم على قتالكم لقاتلوكم ﴿فَإِنْ وَجَدَ فِي الْحَرْبِ وَالْقَوْمَ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَّمَ﴾ أي: الصلح ﴿فَأَجْعَلِ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُبُلًا﴾ في قتالهم وسفك دمائهم.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف أورده النحاس والداني في كتابيهما وعداه من الوقف الكافي، واشترطا لذلك أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ الدعاء.⁽²⁾

- القراءات:

اختلف القراء في قوله: "﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فقرأ يعقوب بنصب التاء منونة، وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء (...). والباقيون بإسكان التاء وصلأ ووقفاً".⁽³⁾

مَنْ قَرَأَ (حَصْرَةً صُدُورُهُمْ) نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي الْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ﴾.

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 280/1.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 177. وانظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 52/1.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 251/2.

وَمَنْ قَرَأَ ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فله وجهان عند النحويين: أحدهما: إضمار (قد) كأنه قال: أو جاءوكم قد حَصِرَتْ صدورهم؛ لأن ﴿حَصِرَتْ﴾ ماضٍ، والماضي لا يكون خالاً إلا ب (قد)، والوجه الثاني في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أنه خبر بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال بعد ذلك ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أن يقاتلوكم، ومعنى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ أي: ضاقت وجبنت. (1)

قال العكبري: "﴿حَصِرَتْ﴾ فيه وجهان: أحدهما: لا موضع لهذه الجملة، وهي دعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال. والثاني: لها موضع، وفيه وجهان: أحدهما: هو جرّ صفة لقوم، وما بينهما صفة أيضاً، و﴿أَوْجَاءُكُمْ﴾ معترض، وقد قرأ بعض الصحابة: (بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم) بحذف: ﴿أَوْجَاءُكُمْ﴾. والثاني: موضعها نصب، وفيه وجهان: أحدهما: موضعها حال، (...) تقديره: أو جاءوكم قد حصرت؛ والثاني: هو صفة لموصوف؛ أي: جاءوكم قوماً حصرت، والمحذوف حال موطنه". (2)

وذكر السمين قريباً من ذلك؛ إلا أنه فصل أكثر وهذا ملخص كلامه:

قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فيه سبعة أوجه:

أحدها: أنه لا محلّ لهذه الجملة؛ بل جيء بالدعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال.

الثاني: أنّ ﴿حَصِرَتْ﴾ حالّ من فاعل ﴿جَاءُكُمْ﴾ وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلافت: هل يحتاج إلى اقترانه ب (قد) أم لا؟ والراجح عدم الاحتياج لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تُضْمَرُ (قد) قبل ﴿حَصِرَتْ﴾ ومَنْ اشترط ذلك قَدَّرَهَا هنا.

والثالث: أنّ ﴿حَصِرَتْ﴾ صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديره: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم.

الرابع: أن يكون في محلّ جرّ صفةً لقوم بعد صفة، وقوله ﴿أَوْجَاءُكُمْ﴾ معترضٌ.

الخامس: أن يكون بدلاً من ﴿جَاءُكُمْ﴾ بدل اشتمال؛ لأن المجيء مشتملٌ على الحصر وغيره.

السادس: أنه خبرٌ بعد خبر، يعني أنها جملة مستأنفة، أُخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال، بعد الإخبار عنهم بما تقدّم.

(1) انظر: الأزهرى، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (1991م) (المتوفى: 370هـ)، معاني القراءات، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 314/1.
(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 378/1، 379.

السابع: أنه جواب شرط مقدر تقديره: إن جاءوكم حصرت، وفيه ضَعْفٌ لعدم الدلالة على ذلك.⁽¹⁾

ففي آراء السمين لا يجوز الوقف إلا على التقدير الأول والسادس، وهما الدعاء - وقد سبقه به العكبري - أو الاستئناف فيكون خبراً بعد خبر، ويكون الوقف على هذا كافياً، ولعل الهبطي بنى وقفه على أحد التقديرين؛ ولكن في نظري - والله أعلم - الوصل أولى من الوقف، ولعل ما جعل الهبطي يقف هنا هو وصله لرأس الآية السابقة، وهي قوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَحُذِرْهُمْ وَافْتَلَوْهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (٨٩) برأس هذه الآية التي معنا وهي قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ﴾ فالحبطي هنا لم يعتمد رأس الآية السابقة وبقاً؛ بل وصل إلى قوله: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ﴾ وهذا الموضع من الوقف لم يذكر في مصاحف المشاركة؛ لأنهم يأخذون بالوقف على رأس الآية، ومن ثم يستأنفون ما بعدها، فربما وقع الخلاف في الوقف بين ما ذهب إليه الإمام الهبطي هنا وبين ما هو معتمد في مصاحف المشاركة على هذا الأساس، أي: بناءً على الوقف السابق، وهذا كثير عند الإمام الهبطي، فهو يصل إلى نهاية المعنى وإن كلفه ذلك تجاوز رأس الآية، والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿مُؤْمِنًا﴾ الأولى في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ الْبَتَّةُ ﴿إِلَّا خَطَاً﴾ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْطِئُ الْمُؤْمِنُ بِالْقَتْلِ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ مِثْلُ: أَنْ يَقْصِدَ بِالرَّمِي غَيْرَهُ فَأَصَابَهُ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ إِلَىٰ جَمِيعِ وَرَثَتِهِ ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ أَي: يَعْفُوا وَيَتْرَكُوا الدِّيَةَ.⁽²⁾

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون، مرجع سابق، 67، 66/4.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 281/1.

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبطيني بالوقف على قوله تعالى: ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ وهذا الوقف لم يذكر في المصاحف ولا عند علماء الوقف والابتداء، ممن اعتمدت على كتبهم في هذه الأطروحة؛ غير أن الأشموني منع الوقف أولاً ثم جَوَزَ الوقف على رأي للفراء؛ حيث قال: "إلا خطأ ليس بوقف. جعل أبو عبيدة والأخفش إلا في معنى ولا، والتقدير ولا خطأ، والفراء جعل ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ في قوة لكن على معنى الانقطاع، أي: لكن من قتله خطأ فعليه تحرير رقبة، فعلى قوله يحسن الابتداء بإلاً"⁽¹⁾ قلت: ربما التعبير بيجوز بدلاً من يحسن هو الأولى هنا.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾: استثناء ليس من الأول؛ لأن الخطأ لا يدخل تحت التكليف، والمعنى: لكن إن قتل خطأ فحكمه كذا.⁽²⁾ وممن يرى أنه استثناء منقطع الإمام القرطبي حيث ذكر ذلك في تفسيره للآية مع بيان مفصل لها فقال: "﴿إِلَّا خَطَأً﴾ (...). ثم استثنى استثناء منقطعاً ليس من الأول، وهو الذي يكون فيه (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير ما كان له أن يقتله ألبتة؛ لكن إن قتله خطأ فعليه كذا، هذا قول سيبويه والزجاج رحمهما الله".⁽³⁾

وقال السمين: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه استثناء منقطع، ونسبه للجمهور إن أريد بالنفي معناه.

الثاني: أنه متصل إن أريد بالنفي التحريم، والمعنى: إلا خطأ بأن عرفه كافراً فقتله. الثالث: أنه استثناء مفرغ: في نصبه ثلاثة احتمالات، أنه مفعول له، أو أنه حال، أو أنه نعت مصدر محذوف.

الرابع: أن تكون ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (ولا) والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، فأقام ﴿إِلَّا﴾ مقام الواو.⁽⁴⁾

فعلى أنه استثناء منقطع كما نسبه السمين الحلبي للجمهور وهو رأي الفراء والعكبري

والقرطبي ولم يذكروا غيره: يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 166/1.

(2) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 380/1.

(3) القرطبي، الجامع أحكام القرآن، مرجع سابق، 312/5.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 70، 69/4.

وربما يكون حسناً، والمعنى على ذلك: ليس لمؤمن بالله أن يقتل مؤمناً إطلافاً فهو حكم عام؛ لكن إن قتله خطأ بغير قصد فحكمه كذا وكذا...، فالاستثناء هنا منقطع.

وأما على غير ذلك من الأوجه التي ذكرها السمين الحلبي فلا يجوز الوقف، وهو ما أرجحه؛ لاتصال الكلام ببعضه مما يفيد سياق الآية، والمعنى على ذلك: ليس لمؤمن بالله أن يقتل مؤمناً متعمداً ولا خطأ، ومن قتله خطأ ففيه تفصيل، أي: حكمه كذا وكذا.... والله أعلم.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿جَهَنَّمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَأْوَهُمُ

جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٣١﴾ [النساء: 121].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ هؤلاء الذين اتخذوا الشيطان ولياً من دون الله، ﴿مَأْوَهُمُ جَهَنَّمُ﴾ يعني: مصيرهم الذي يصيرون إليه جهنم، ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ يقول: لا يجدون عن جهنم - إذا صيرهم الله إليها يوم القيامة - معدلاً يعدلون إليه.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي الوقف على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَأْوَهُمُ جَهَنَّمُ﴾ وهذا الوقف لم يذكر في المصاحف ولا عند غيره من أهل الوقف والابتداء في الكتب التي اعتمدت عليها في هذه الأطروحة. وإنما وقفوا عند رأس الآية.

فجمله ﴿أُولَئِكَ مَأْوَهُمُ﴾ لا محل لها استئنافية.

وجمله ﴿مَأْوَهُمُ جَهَنَّمُ﴾ في محل رفع خبر المبتدأ ﴿أُولَئِكَ﴾.

وجمله ﴿يَجِدُونَ﴾ في محل رفع معطوفة على جملة الخبر.⁽²⁾

قال ابن عرفة في تفسيره للآية: "فإن قلت: ما أفاد قوله ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ قلنا: فائدته أنه قد يتوهم أن يكون لهم في أثناء الإقامة فيها فتور عن العذاب وزمانه، وأنهم يموتون فيها فيستريحون منه، فنفي هذا التوهم بقوله ﴿مَحِيصًا﴾، فإن قلت: هلا قال: ولا محيص لهم عنها، فهو

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 225/9، 226.

(2) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 178، 177/5. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 325/2.

أبلغ من نفي الوجدان؛ لأن نفي الشيء بالإطلاق أبلغ من نفي وجدانه، قلنا: إنما نفي الوجدان ليفيد أنهم يعذبون عذاباً حسياً وعذاباً معنوياً بطلبهم المحيص وإشغالهم بذلك، ثم حرمانهم منه بعد تشوقهم إليه".⁽¹⁾

فهذا من عطف الجمل؛ فربما يكون الوصل هو الأحسن والأولى؛ خاصة وأن النفس لا يقصر عن الإتيان بها جملة واحدة؛ للقصر الشديد في الآية، وهذا ما أرجحه - والمعنى على ذلك: أن أولئك مصيرهم جهنم بسبب اتخاذهم الشيطان ولياً من دون الله سبحانه ولا محيد ولا معدل لهم عنها.

وأما على الوقف كما ذهب إليه الهبطي، مع أن الواو للعطف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عِنَّا حَيْصًا﴾ فلعله جانب الصواب، وذلك لأن الجملة معطوفة على ما قبلها، وهي من الجمل القصيرة التي لا تحتاج إلى تجزئة، فلماذا الوقف؟ والمعنى على الوقف: أنهم قد يستريحون أثناء الإقامة من العذاب ويصير لهم فتور فجاء قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عِنَّا حَيْصًا﴾ ينفى ذلك الفتور، ويبين أنه لا محيد لهم عن نار جهنم، أجارنا الله منها. والله أعلم.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿يُضِلُّوكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ [النساء: 113].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ أي: عصمته وأطافه، وما أوحى إليك من الاطلاع على سرهم، ﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾ قيل: من بنى ظفر، وقيل من المنافقين، ﴿أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ عن القضاء بالحق، مع علمهم بأن الجاني هو صاحبهم، ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾؛ لأن وبالهم عليهم.⁽²⁾

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، مرجع سابق، 59/2.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 564/1.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ ولم يذكر في مصاحف أهل المشرق، وقد عدّه السجاوندي والنيسابوري من الوقف المطلق.⁽¹⁾ في حين عدّه الأنصاري والأشموني من الوقف الحسن.⁽²⁾

ومعنى قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾: أنهم لو هموا بذلك لكان الضلال لاحقاً بهم دونك، أي: يكونون قد حاولوا ترويح الباطل واستغفال الرسول، فحقّ عليهم الضلال بذلك، ثم لا يجدونك مصغياً لضلالهم.⁽³⁾

وجملة (ما يضلون ...) في محل نصب حال من فاعل ﴿يُضِلُّوكَ﴾ فالواو حالية.⁽⁴⁾
فلعلي أخالف الهبطي هنا فالوصل أولى عندي؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: لأن الجملة حالية ولا يفصل بين الحال وصاحبها.

الثاني: لما فيها من شدة ترابط بين الجمل في المعنى.

الثالث: ليست بالآية الطويلة التي لا يمكن للنفس أن يبلغ فيها التمام. فالوصل هو المختار في مثل هذا. والمعنى على ذلك: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ أنهم بمحاولتهم إخفاء الحق، وتعاونهم على الباطل، ما يضلون إلا أنفسهم؛ لأن سوء العاقبة ستعود عليهم وحدهم فقط، أما أنت يا محمد فإن الله قد عصمك من شرورهم، وحفظك من كل انحراف يبعدك عن الحق والعدل.⁽⁵⁾ والله أعلم.

(1) انظر: السجاوندي، **علل الوقوف**، مرجع سابق، 434/2. وانظر: النيسابوري، **غرائب القرآن و رغائب الفرقان**، مرجع سابق، 486/2.

(2) انظر: الأنصاري، **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، مرجع سابق، 225/1. وانظر: الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، مرجع سابق، 169/1.

(3) انظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مرجع سابق، 197/5.

(4) انظر: صافي، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، مرجع سابق، 168/5. وانظر: درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، مرجع سابق، 319/2.

(5) طنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مرجع سابق، 304/3.

الفصل الثالث:

المواضع التي انفرد بها الإمام الهَبْطِي في الجزء السادس وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

المبحث الأول:

الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير. وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِمَّنْ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: 157].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ هذا يدل على كفرٍ عظيمٍ منهم؛ لأنهم قالوا فعلنا ذلك، ويدلُّ هذا على أنهم كانوا جادين في قتله مجتهدين فيه، ثم قال تعالى ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾، فالله تعالى كذبهم في هذه الدعوى، وقال ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ فيه قولان: الأول: أنهم النصارى، الثاني: أنهم اليهود، ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ يقين عدم القتل، فالمعنى: أنه تعالى أخبر أنهم شاكون في أنهم قتلوه أو لا، ثم أخبر محمداً بأن اليقين حاصل منهم بأنهم ما قتلوه.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد أورده الداني في كتابه حيث قال ما نصّه: "وقال قائل: الوقف على قوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ ثم يبتدئ: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ قال: لأنهم لم يقرروا أنه رسول الله، فينتصب ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ من الوجه الأول بـ (أعني). والوقف عندي على ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ وهو كاف. وينتصب على البديل من ﴿عِيسَى﴾ عليه السلام." (2)

وأما عند السجاوندي والنيسابوري فهو من الوقف الجائز؛ وعللاً له بأن ما بعده يحتمل ابتداء النفي

(1) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، 259/11-262.

(2) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 56/1.

والحال. (1) وأما عند الأنصاري فهو وقف صالح، ثم نقل قول الداني بأنه كاف. (2) وقد سلك الأشموني مسلكاً آخر في هذا الوقف حيث بين أن الوقف على قوله تعالى: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ووقف بيان (3)، ثم بيندى ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ على أنه منصوب بإضمار أعني؛ وذلك لأن اليهود لم يقرّوا بأن عيسى رسول الله، فلو وصلنا ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ بقوله ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ لذهب فهم السامع إلى أنه من تنمة كلامهم، وليس الأمر كذلك، فهذا التعليل يرقّيه إلى مرتبة التمام؛ لأنه أدل على المراد، وهو من باب صرف الكلام لما يصلح له، ووصله بما بعده أولى؛ فإن ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ عطف بيان، أو بدل، أو صفة لعيسى، كما أن عيسى بدل من المسيح، وأيضاً قولهم ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ هو على سبيل الاستهزاء منهم به. (4)

قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا﴾: هو معطوف على قوله تعالى: ﴿وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: 155]. و ﴿عِيسَى﴾: بدل، أو عطف بيان من ﴿الْمَسِيحِ﴾، و ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾: كذلك، ويجوز أن يكون ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ صفة لعيسى، وأن يكون على إضمار أعني. (5) ويرى الشيخ محمود صافي أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ استثنائية. (6)

قال ابن عاشور: "وقوله ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ الظاهر أن الواو فيه للحال، أي: قولهم ذلك في حال أنهم ما قتلوه، وليس خبراً عن نفي القتل؛ لأنه لو كان خبراً لاقتضى الحال تأكيده بمؤكدات قوية". (7) فالواو في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ لها وجهان:

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 439/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 524/2.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 233/1.

(3) البيان: وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 9]. فرّق بين الضميرين، فالضمير في قوله تعالى ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ للنبي ﷺ وفي قوله ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد، وهو التفريق بين الضميرين عند من يرى ذلك هنا، فالأمر فيه خلاف بين المفسرين وهي من الآيات التي تصلح للتفسير المقارن، والتام على قوله: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾. انظر: التمهيد في هذه الأطروحة.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 175/1.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 405/1.

(6) انظر: صافي، الجدول في الإعراب، مرجع سابق، 232/6.

(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 20/6.

1. تحتل الحال أو العطف، كما أوضح ابن عاشور في كلامه السابق، وبهذا يكون وقف الإمام الهبتي جائزاً؛ لأنه من عطف الجمل؛ إلا أن الوصل أولى، والمعنى على ذلك: أنهم قتلوا المسيح عيسى بن مريم وصلبوه، والحال غير ذلك؛ لأنهم ما قتلوه وما صلبوه؛ بل شُبِّه لهم غيره به، فقتلوا غيره وصلبوه، وظنوا أنه هو.

2. تحتل الاستئناف، كما أوضح ذلك الشيخ محمود صافي، وبهذا يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ كافٍ، والمعنى على ذلك: "ادّعت اليهود أنهم قتلوا عيسى عليه السلام وصدقتهم النصارى في ذلك، فكذبهم الله ﷻ جميعاً وردّ عليهم بقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ﴾" (1) وهو ما أرجّحه، وكذلك ما عرضه الأشموني غاية الكلام في هذا الوقف؛ وذلك لسببين:

الأول: لأن وقف البيان يوضح المعنى أكثر ويمنع الالتباس.

والثاني: ولئلا يُظن أن قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ﴾ من جملة ما قالوا.

ويجب التنبيه إلى أن الإمام الهبتي - رحمه الله - وصل أفعالهم وأقوالهم مع بعضها ولم يفصل بينها، حتى مع وجود رؤوس الآي، فهذه الآيات كلها بالوصل عنده، وهي قوله تعالى: ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بَعَايَتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١٥٥) وَكَفَرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَنًا عَظِيمًا (١٥٦) وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [النساء: 155-157] فوقف عند انتهاء كلامهم، ثم ابتدأ بالردّ عليهم وتفنيدهم ما قالوا، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ﴾ فالوقف أنسب من الوصل على جمع الآيات السابقة، وهو من الوقف الكافي، والله أعلم.

(1) الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: 741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، 444/1.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ
 الْكِتَابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
 رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا
 لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ
 وَكِيلًا ﴿٧٣﴾ [النساء: 171].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ﴾ يريد: النَّصَارَى ﴿لَا تَقُولُوا﴾ لا تتجاوزوا الحدَّ، ولا تتشددوا ﴿فِي
 دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ فليس لله سبحانه ولدٌ ولا زوجة ولا شريك، وقوله:
 ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا﴾ يعني: أنه قال له: كن فيكون ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ أي: روح مخلوق من عنده. (1)
 دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ
 وَكَلِمَتُهُ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف
 وسمه النحاس بالجواز بشرط حيث قال: "إن قدرت ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ معطوفاً على المضمرة في
 ﴿أَلْقَاهَا﴾ جاز الوقف على ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾". (2) وعند السجاوندي الوقف على قوله تعالى:
 ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ جاز بلا شرط؛ وعلل له بأن قوله: ﴿أَلْقَاهَا﴾ لا يصلح نعتاً للكلمة، لأنها معرفة،
 والجملة في تأويل النكرة، ولا وجه للحال؛ لعدم وجود العامل، فكان استئنافاً مع أن مراد الكلام
 متحد. (3) وتبعه في ذلك النيسابوري. (4)

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 303/1.

(2) النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، 193/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 442، 441/2.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 533/2.

وأما عند الأشموني فقد ذكر الوقف الذي قبله وهو قوله: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ (حسن)،
 ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ (أحسن مما قبله) إن عطف ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ على الضمير المرفوع في ﴿أَلْقَنَهَا﴾
 وليس بوقف إن جعل ﴿أَلْقَنَهَا﴾ نعياً لقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ وهي معرفة، والجملة في تأويل
 النكرة، وفي موضع الحال من الهاء المجرورة، والعامل فيها معنى الإضافة، أي: وكلمة الله ملقياً
 إياها، وقيل ﴿أَلْقَنَهَا﴾ لا يصلح نعياً لكلمة؛ لما ذكر، ولا حالاً؛ لعدم العامل، فكان استئنافاً مع أنَّ
 الكلام متّحد⁽¹⁾.

قال العكبري: ﴿الْمَسِيحُ﴾: مبتدأ، و ﴿عِيسَى﴾: بدل أو عطف بيان، و ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾:
 خبره. ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾: عطف على رسول. ﴿أَلْقَنَهَا﴾: في موضع الحال، و (قد) معه مقدّرة⁽²⁾.

فعلى الاستئناف يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ جائزاً؛ لأن قوله: ﴿أَلْقَنَهَا﴾
 لا يصلح نعياً للكلمة؛ لأنها معرفة، والجملة في تأويل النكرة، فكان استئنافاً، وهو ما أرجحه،
 فالمعنى هنا كما عند الزمخشري: قيل لعيسى (كلمة الله) لأنه وجد بكلمته وأمره لا غير، من غير
 واسطة أبٍ ولا نطفة. ومعنى ﴿أَلْقَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ أي: أوصلها إليها وحصلها فيها⁽³⁾.
 وأما من قال: على النعت أو الحال كما عند الأشموني في أحد قوليه فالوصل أولى من
 الوقف؛ لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت ولا بين الحال وصاحبها، والمعنى على ذلك: ﴿إِنَّمَا
 الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ أي: غاية الكلام في المسيح -عليه السلام- ومنتهى ما يصل إليه
 من مراتب الكمال أعلى درجة تكون للمخلوقين، وهي درجة الرسالة، التي هي أعلى الدرجات
 للبشر، وأجلّ المثوبات.

وأنه ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ التي ﴿أَلْقَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ أي: كلمة تكلم الله سبحانه وتعالى فكان بها
 عيسى، وهذا من باب إضافة التشريف والتكريم له. وكذلك قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ أي: هو من
 الأرواح التي خلقها الله سبحانه، وكملها بالصفات الفاضلة والأخلاق الكاملة، ولا يتعدى ذلك،⁽⁴⁾
 والله أعلم.

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/179.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 1/412.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، 1/593.

(4) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 1/216.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرٌ هَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 176].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ فيمن مات ولا ولد له ولا والد، ﴿إِنْ أَمْرٌ هَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ أراد: ولا والد، فاكتفى بذكر أحدهما؛ لأنه الكلاله⁽¹⁾.
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني الوقف على قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد جاء عند غيره من أهل الوقف والابتداء: فعند السجاوندي والنيسابوري من الوقف المطلق.⁽²⁾ وعند الأشموني ليس بوقف حيث قال: "﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾ (كاف) على استئناف ما بعده؛ لأنَّ ﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾ متعلق بـ ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ وهو من إعمال الثاني؛ لأنَّ ﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾ يطلبها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ و﴿يُفْتِيكُمْ﴾ فأعمل الثاني، ووسم الهمداني ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ بالحسن تبعاً لبعضهم؛ تقليداً ولم يدعمه بنقل يبين حسنه، ومقتضى قواعد هذا الفن أنه لا يجوز؛ لأنَّ جهتي الإعمال مثبتة إحداها بالأخرى، فلو قلت ضربني زيد وسكت، ثم قلت وضربت زيدا؛ لم يجز، وهذا يؤيد ترك هذا الوقف".⁽³⁾ ويرى ابن عاشور أن جملة ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ لا محل لها فهي استئنافية. وكذلك جملة ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾: لا محل لها فهي استئناف بياني. وقوله: ﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾ يتنازع في التعلق كل من فعل ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ وفعل

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 304/1.

(2) السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 443/2. انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 533/2.

(3) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 180/1.

﴿يُفْتِيكُمْ﴾⁽¹⁾ وأما العكبري فيرى أن قوله تعالى: ﴿فِي الْكَلِّدَةِ﴾: يتعلق بـ ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، ثم نقل قول الكوفيين أنه متعلق: بـ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾، وقال هذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال: يُفْتِيكُمْ فيها.⁽²⁾

فعلى قول العكبري: يجوز الوقف، وربما يكون حسناً، كما ذكره الهمداني، ولعل هذا ما أراده الهبطي، والمعنى على ذلك: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ أي: يسألونك عن الكلاله، واستغنى بذكرها لأنها وردت في الجواب ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِّدَةِ﴾ ففي الآية سؤال وجواب، والوقف أفضل، وأوضح ليفصل بينهما، وهو ما أرجحه في هذا الوقف، ومما يُستأنس به أيضاً كلام ابن عاشور السابق، وهو أن قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِّدَةِ﴾ استئناف بياني، ولا يخفى ما للاستفهام البياني من مزية في الابتداء. وأما على قول الكوفيين الذي نقله العكبري ورأي الأشموني فلا يجوز الوقف؛ لتعلق الكلام واتصاله ببعضه البعض، والمعنى على ذلك: أن السؤال هنا غير مكتمل إلا بالوصل؛ لأن قوله تعالى: ﴿فِي الْكَلِّدَةِ﴾ يتنازع في التعلق كل من فعل ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ وفعل ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، والله أعلم.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 6/65.

(2) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 1/413.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ [المائدة: 6].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ أي: إذا أردتم القيام إليها ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ يعني: مع المرفقين ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وهما العظامان الناشزان من جانبي القدم ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ أي: فاغتسلوا⁽¹⁾.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني الوقف على قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد ورد عند غيره من أهل الوقف والابتداء، فمنهم من كان سابقاً له في الزمن، كالحساس وعده من الوقف التام⁽²⁾. ومنهم من كان معاصراً له كالأنصاري وعده من الوقف الصالح على قراءة النصب؛ وعلل لذلك بقوله: "ليعلم أنه عطف على الوجوه والأيدي لا على الرؤوس"⁽³⁾. ومنهم من كان متأخراً عنه بقليل كالأشموني وعده من الوقف الجائز على قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب، عطفاً على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إيذاناً بأن الفرض في الرجلين هو الغسل لا المسح، وهو الوارد عن

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، 7/10، وانظر: الواحدي، تفسير الوجيز، مرجع سابق، 310/1.

(2) انظر: الحساس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 197.

(3) الأنصاري، المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 241/1.

رسول الله ﷺ في أحاديث متواترة.⁽¹⁾ وأما في مصاحف المشاركة فإن الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وعوده من الوقف الجائز.

القراءات:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فقرأ كل من نافع وابن عامر الشامي والكسائي ويعقوب الحضرمي وحفص عن عاصم بنصب اللام، وقرأ الباقر بالخفض⁽²⁾. فالمعنى على قراءة النصب: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك، ومن قرأ بالجر: (وأرجلكم) عطف على الرؤوس. وقال بعض أهل اللغة: هو جرّ على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله.⁽³⁾

قال العكبري: "﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ يقرأ بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك. والثاني: أنه معطوف على موضع برؤوسكم، والأول أقوى؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع"⁽⁴⁾.

وأما قراءة الجرّ: (وأرجلكم) مجرورٌ بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، (...). وفي القرآن: ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: 31]. فنصبوا (الظالمين) على موضع المنسوب الذي قبله، و(الظالمين): كما هو معلوم لا يدخلهم الله في رحمته.⁽⁵⁾

(1) انظر: الأسموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 241/1.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 452/2.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، 153-152/2.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 422/1.

(5) انظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (1381هـ) (المتوفى: 209هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، 155/1.

والخلاصة أن في قراءة ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالنصب يصح الوقف، ويكون من قبيل الوقف الجائز، والمعنى على ذلك: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وامسحوا برؤوسكم⁽¹⁾، أي: بالعطف على وجوهكم وأيديكم، وهذا جائز في اللغة بلا خلاف، والسنة فيها الدلالة على وجوب غسل الرجلين. كما قال الله ﷻ: ﴿ يَمْشِي مُكْتَبِتًا لِرَبِّكَ وَأَسْجُدُ وَأَرْكَعُ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران: 43] والمعنى واركعي واسجدي؛ فكما هو معلوم أن الركوع قبل السجود، ولعلَّ الهبطي - رحمه الله - ذهب إلى هذا؛ لأن قراءة نافع بالنصب، وهو ما أرجحه على هذه القراءة، وهو من عطف الجمل أيضاً.

وأما على قراءة الجرّ في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ فجاءت عطفاً على رؤوسكم. وقيل هو جرّ على الجوار. (2) فالوصل على هذه القراءة أولى؛ للعطف على المجرور.

فائدة: قال الشنقيطي: "والظاهر أن حكمة هذا في الرجلين دون غيرهما؛ أن الرجلين هما أقرب أعضاء الإنسان إلى ملابس الأقدار؛ لمباشرتهما الأرض، فناسب ذلك أن يجمع لهما بين الغسل بالماء والمسح، أي: الدلك باليد ليكون ذلك أبلغ في التنظيف. وقال بعض العلماء: المراد بقراءة الجر: المسح؛ ولكن النبي ﷺ بيّن أن ذلك لا يكون إلا على الخف، وعليه فالآية تشير إلى المسح على الخف في قراءة الخفض، والمسح على الخفين، إذا لبسهما طاهراً، متواتر عن رسول الله ﷺ، لم يخالف فيه إلا من لا عبرة به"⁽³⁾.

وهذا مما يدلّ على أن اختلاف القراءات القرآنية في الموضع الواحد أحياناً يجعل لكلّ قراءة معنى مستقلاً، ويؤكد حكماً آخر، فهو من حكمة الله سبحانه وتعالى، وإعجاز القرآن الكريم الذي لا تنقضي عجائبه ولا تنضب. والله أعلم.

(1) انظر: الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (2006م) (المتوفى: 204هـ)، تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، ط1، (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، عدد الأجزاء: 3، 726/2.

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، 152/2-153.

(3) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني (1995م) (المتوفى: 1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 336/1.

المطلب الخامس⁽¹⁾: الوقف على كلمتي ﴿السَّلَامِ﴾ ﴿يَاذِنِيهِ﴾ في قوله تعالى:

﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى

النُّورِ يَاذِنِيهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ [المائدة: 16]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ يعني: بالكتاب المبين، وهو القرآن ﴿مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ اتبع ما

رضيه الله من تصديق النبي محمد ﷺ ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ طرق السلامة التي من سلكها سلم في دينه

ودنياه ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ﴾ أي: الكفر ﴿إِلَى النُّورِ﴾ وهو الإيمان ﴿يَاذِنِيهِ﴾

بتوفيقه وإرادته سبحانه ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وهو الإسلام.⁽²⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ وكذلك موضع آخر من

نفس الآية وهو قوله تعالى: ﴿إِلَى النُّورِ يَاذِنِيهِ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة

في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد اختلف فيه علماء الوقف والابتداء بين مؤيد وبين مانع له،

فممن قال به: أبو بكر بن الأنباري وعده وقفاً حسناً في الموضعين⁽³⁾، وأما النحاس فقد نقل قول

نافع في الموضع الأول: ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ تمام، والتمام عند غيره: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾⁽⁴⁾. وذكره الداني ووسمه بالوقف الكافي في الموضعين⁽⁵⁾، وكذلك عند

(1) جمعتهما مع بعضهما لأنهما من نفس الآية، والكلام فيهما واحد في كتب اللغة، وكتب الوقف والابتداء وكتب التفسير.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 313/1.

(3) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 613/2.

(4) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 198.

(5) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 58/1.

الأنصاري أي: كاف في الموضعين،⁽¹⁾ وأما عند الأشموني ف﴿سُبِّلَ السَّلَامِ﴾ حسن، وقيل تام، و﴿يَاذَنِيهِ﴾ كاف على استئناف ما بعده⁽²⁾.

وقد منعه في الموضعين السجاوندي والنيسابوري حيث ذكرا في كتابيهما الرمز: (لا) أي: لا يجوز الوقف؛ وعللاً لذلك بأن قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ وصف للكتاب إلى آخر الآية⁽³⁾. (الواو) في الموضعين عاطفة عطف جمل⁽⁴⁾. فهي تعطف أوصاف الكتاب المبين واحدة بعد واحدة.

ففي قوله تعالى: ﴿سُبِّلَ السَّلَامِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلَى النُّورِ يَاذَنِيهِ﴾ يجوز الوقف عليهما في نظري، وهذا من أنواع الوقف الحسن، وذلك لما يلي:

1. هذه من الجمل المتعاطفة التي لا يتأثر المعنى بفصلها عن بعضها، فكل جملة قائمة بذاتها، وأفادت معنى. فقد قيل لابن عرفة: ما أفاد قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبِّلَ السَّلَامِ﴾ "فأجاب بأن قواعد العقائد متعدّدة؛ منها الإيمان بوجود الله تعالى، والإيمان بوحْدانيّته، وما يجب له، وما يجوز له، وما يستحيل في حقه، والإيمان ببعثه الرسل، وكل ما جاءوا به، وبالمعاد والحشر والنشر، فأفاد هذا الإيمان بالفروع، وأفاد الأول الإيمان بالصانع، وبنفس رسالة الرسل"⁽⁵⁾.

2. في الآية التي سبقتها قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: 15] ثم في هذه الآية وصف هذا الكتاب المبين بهذه الصفات الثلاث وهي: الأولى: أنه ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ من اتبع رضاه بالإيمان منهم. ﴿سُبِّلَ السَّلَامِ﴾ طرق السلامة من العذاب.

(1) انظر: الأنصاري، المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 244/1.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 243/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 449/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 567/2.

(4) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 428/1. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 434/2.

(5) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، مرجع سابق، 103/2.

والثانية: وزيادة على ذلك أنه ﴿ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ﴾ من أنواع الكفر إلى الإسلام بإرادته أو توفيقه.

والثالثة: وزيادة على ذلك أنه ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ طريق هو أقرب الطرق إلى طاعة الله سبحانه وتعالى وهدايته. (1) فالآية في معرض تعداد صفات الكتاب، والوقف يعرض كل صفة على حدة، ومستقلة عن التي تليها، وهذا يجعل لهذه الصفات ميزة حسنة، وهي أن كل واحدة منها تعدّ صفة قائمة بذاتها، فتتسوّف آذان السامع لسماعها صفة بعد صفة.

وأما الوصل فيجعلها في نسق واحد، وكأنها صفات متصلة ببعضها البعض، فيصبح مجموعها كالصفة الواحدة، ولا يتّضح معها معنى التعدّد والكثرة. والله أعلم.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿ مُلُوكًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ

لِقَوْمِهِ، يَنْقُورُ أَذْكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ

أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٠﴾ [المائدة: 20].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ﴾ أي: جعل لكم الخدم والحشم، وبنو إسرائيل هم أول من ملك الخدم والحشم

من بني آدم ﴿ وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ من فلق البحر لكم، وإنجائكم من فرعون، وإغراق عدوكم، والمنّ والسلوى، وغير ذلك من العطايا. (2)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في

المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، حيث وقفوا عند رأس الآية، أي: عند قوله تعالى:

﴿ وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾. وهذا الوقف قد ورد عند غير الهبطيني ممن اعتنوا بعلم الوقف

(1) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 120/2.

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 166/10، وانظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 314/1.

والابتداء؛ فعند النحاس قطع صالح، وما بعده معطوف عليه، ونقل قول نافع بأنه تمّ، ثم قال: وقال غيره ليس بتمام⁽¹⁾، ونقل الداني أيضاً قول نافع بأنه تامّ، ثم قال: "هذا إن جعل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتَانَكُمْ مَاءً لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ لأمة محمد ﷺ، كما هو في قول سعيد بن جبير⁽²⁾؛ ولكن السجاوندي لم يرتض هذا الوقف حيث رمز له بالحرف (ق)⁽³⁾ ثم قال: "قد قيل، ولا يصحّ إلا ضرورة للعطف"⁽⁴⁾ وخالفه هنا النيسابوري على غير عادته فجعله مجوّزاً لوجه⁽⁵⁾. وأما بالنسبة للأنصاري فقد تبع النحاس في اختياره بأنه وقف صالح⁽⁶⁾.

ثم جاء بعدهم الأشموني وأجاد القول في هذه المسألة؛ حيث قال في كتابه: "﴿مُلُوكًا﴾ حسن: إن جعل ما بعده لأمة محمد ﷺ وهو قول سعيد بن جبير، وليس بوقف لمن قال إنه لقوم موسى، وهو قول مجاهد، يعني بذلك المنّ والسلوى وانفلاق البحر وانفجار الحجر والتظليل بالغمام، وعليه فلا يوقف على ﴿مُلُوكًا﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله"⁽⁷⁾.

قال ابن عطية في تفسير الآية: "قوله تعالى: ﴿وَأَتَانَكُمْ مَاءً لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ قال فيه أبو مالك وسعيد بن جبير: الخطاب لأمة محمد ﷺ، وهذا ضعيف، وقال جمهور المفسرين الخطاب هو من موسى عليه السلام لقومه، ثم اختلف المفسرون ماذا الذي أوتوا ولم يؤت أحد مثله؟ فقال مجاهد، المنّ والسلوى والحجر والغمام، وقال غيره: كثرة الأنبياء"⁽⁸⁾.

واختيار الباحث أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ يبدو أنه من الوقف الجائز؛ وهو ما أرجّحه، إذ له مسوغان:

- (1) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، ص 199.
- (2) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 58/1.
- (3) المقصود بالرمز (ق) عند السجاوندي (قد قيل بالوقف)، فهو في اصطلاحه أسلوب تضعيف للوقف، فقد أوضح ذلك في مقدمة كتابه.
- (4) السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 449/2.
- (5) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 573/2.
- (6) انظر: الأنصاري، المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 244/1.
- (7) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 243/1.
- (8) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 173/2.

أولهما: في قوله ﴿وَأَتَّكُم﴾ الواو للعطف، وهذا من عطف الجمل، فهو وقف جائز: بشرط جعل ما بعده مختصاً بأمة محمد ﷺ كما ذكر ذلك الأشموني ونسب هذا القول إلى سعيد بن جبير، والشيخ الهبتي من منهجه الوقف على مثل هذا النوع من الجمل، والابتداء بما بعده، مع أن العطف هنا يدل على استقلال ما بعدها عما قبلها، مع صلة يسيرة بينهما فهت من حرف العطف.

ثانيهما: الآية في معرض تعداد نعم الله تعالى على بني إسرائيل؛ إذ جعل منهم الأنبياء، وجعلهم ملوكاً، وأعطاهم مالم يعط غيرهم من الأمم، فالوقف أدخل في الإنعام، فهو يتناسب مع تعداد هذه النعم؛ ليدل على كثرتها.

وأما بالنسبة للوصل خلافاً لما ذهب إليه الشيخ الهبتي، وذلك لأن: الكلام متسق في العطف، وهو من موسى لقومه كما جاء في أغلب أقوال المفسرين، وكما يتناسب مع سياق الآيات، فلا داعي لنسبة الآية إلى أمة محمد ﷺ بدون دليل، لأن هذا يضطرنا إلى تجزئة الآيات، وإخراج الآية من سياقها الذي جاءت فيه، وهذا مخالف لأصول التفسير، وقد قال الأشموني على هذا الموضوع "ليس بوقف لمن قال إنه لقوم موسى، وهو قول مجاهد"⁽¹⁾، ومما يؤيد هذا القول ما جاء عند القرطبي في مناسبة هذه الآية حيث قال: "الخطاب من موسى لقومه في قول جمهور المفسرين، وهو وجه الكلام (...). وهذه المقالة من موسى توطئة لنفوسهم حتى تعزز وتأخذ الأمر بدخول أرض الجبارين بقوة، وتنفذ في ذلك نفوذ من أعزه الله ورفع من شأنه"⁽²⁾ فالسباق واللاحق يدل على أنها من قول موسى عليه السلام لقومه.

فإن قيل إن أمة محمد ﷺ هي التي آتاها الله ما لم يؤت أحداً من العالمين، فهم خيرُ القرون، فكيف يكون المقصود قوم موسى؟ المقصود أنهم في ذلك الزمن هم خيرة الخلق، وأكرمهم على الله تعالى. وقد أنعم عليهم بنعم عظيمة ما كانت لغيرهم.⁽³⁾ والله أعلم.

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 243/1.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 125-124/6.

(3) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 227/1.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿لَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَقَوْمِ أَدْخُلُوا الْأَرْضَ

الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١١﴾ [المائدة: 21].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَقَوْمِ أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾ أي: المطهّرة يعني الشام، وذلك أنها طهّرت من الشرك، وجعلت مسكناً للأنبياء ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أمركم الله بدخولها ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ لا ترجعوا إلى دينكم الذي كنتم عليه، وهو الشرك بالله. (1)
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني الوقف على قوله تعالى: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ مخالفاً لما هو في مصاحف المشاركة، حيث وقفوا عند رأس الآية، أي: عند قوله تعالى: ﴿فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١١﴾﴾ واختلاف أهل الوقف والابتداء في نوع الوقف، فعند ابن الأنباري حسن (2)، وعند الداني كاف (3)، وكذلك عند الأنصاري، (4) والأشموني (5).

قال الزمخشري: "﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ ولا تنكصوا على أعقابكم مدبرين من خوف الجبابرة جنناً وهلعاً، وقيل: لما حدثهم النقباء بحال الجبابرة رفعوا أصواتهم بالبكاء، وقالوا: ليتنا متنا بمصر. وقالوا: تعالوا نجعل علينا رأساً ينصرف بنا إلى مصر. ويجوز أن يراد: لا ترتدوا على أدباركم في دينكم بمخالفتكم أمر ربكم وعصيانكم نبيكم: فترجعوا خاسرين ثواب الدنيا والآخرة". (6)
وقد سبقه الطبري بنحو ذلك حيث افترض سؤالاً بطريقة الفنقلة حيث جاء في تفسيره لهذه الآية "فإن قال قائل: وما كان وجه قيل موسى لقومه؛ إذ أمرهم بدخول الأرض المقدسة: "لا ترتدوا على أدباركم فتتقلبوا خاسرين"، أو يستوجب الخسارة من لم يدخل أرضاً جعلت له؟ قيل: إن الله عز

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 6/162.

(2) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 2/614.

(3) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/58.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/244.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/244.

(6) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، 1/620.

ذكره كان أمرهم بقتال من فيها من أهل الكفر به، وفرض عليهم دخولها، فاستوجب القوم الخسارة بتركهم إذاً فَرَضَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: تضييع فرض الجهاد الذي كان الله عزَّ ذِكْرُهُ فَرَضَهُ عَلَيْهِمْ. والثاني: خلافهم أمر الله في تركهم دخول الأرض، وقولهم لنبيهم موسى عليه السلام إذ قال لهم ﴿أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾: ﴿وإِنَّا لَنَدْخُلُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ (٢٢) (1).

فهنا في تفسير الآية على المعنيين اللذين ذكرهما الطبري والزمخشري يستوي الوقف والوصل، فمن رأى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدُوا عَلَىٰ آدْبَارِكُمْ﴾ المقصود منه الخوف من الجبارة المذكورين في نفس الآية قبلها، كان الوصل أولى لتعلق الكلام ببعضه البعض.

وأما من رأى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدُوا عَلَىٰ آدْبَارِكُمْ﴾ المقصود منه لا ترتدوا في دينكم بمخالفة أمر الله سبحانه وتعالى، ومخالفة النبي الكريم ﷺ، كان الوقف أولى؛ لعدم تعلق الكلام ببعضه، فهو يشمل الأوامر التي أمر الله بها، ومنها دخول الأرض المقدسة، ولعل هذا ما أراده الهبطي، وزيادة على ذلك فإن الآية أمرٌ ونهيٌّ، أما الأمر فهو: دخول الأرض المقدسة، وأما النهي فهو: لا ترتدوا على أديباركم؛ لأن ذلك يؤدي إلى الخسران في الدنيا والآخرة. والهبطي من منهجه الفصل بين الأوامر والنواهي، والله أعلم.

المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿نَفْسِي﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا

نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 25]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ يقول موسى عليه السلام: لم يُطعني منهم إلا نفسي وأخي، ويجوز أن يكون المعنى لا أقدر إلا على نفسي وأخي، ﴿فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (٢٥) فاقض بيننا وبين القوم العصاة، فحرم الله سبحانه على الذين عصوه دخول القرية، وحبسهم في التَّيِّه أربعين سنة حتى ماتوا، ولم يدخلها أحد من هؤلاء. (2)

(1) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مرجع سابق، 171/10.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 166/6.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطني الوقف على قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وفي بقية المصاحف الوقف عند قوله تعالى: ﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾، وهذا الوقف قد جاء عند أهل الوقف والابتداء بشيء من التفصيل، فقد قال فيه الأنباري: "﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾ وقف حسن. و(الأخ) منسوق على (النفس) وزعم السجستاني أن بعض المفسرين قال: الوقف ﴿ إِلَّا نَفْسِي ﴾ وأراد بقوله ﴿ وَأَخِي ﴾: وأخي لا يملك إلا نفسه. وهذا قول فاسد؛ لأنه لو كان كذا كان الكلام يدلّ على أن موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدلّ على هذا، ولو كان كذا لقال: (لا أملك إلا نفسي وأخي وقومي) لأنه غير مالك لقومه، كما أنه غير مالك لأخيه، فلا ي معنى خصّ أخاه بالذكر وهو لا يملكه ولا يملك قومه، ولم يقل بها أحد يعرف من المفسرين".⁽¹⁾ ونقل النحاس قولاً عن أحمد بن موسى أنه تمام، ثم قال: "وخالفه في ذلك أهل العربية والتأويل؛ حيث إن المعنى عندهم: أن قوم موسى خالفوا عليه إلا هارون".⁽²⁾

وأما عند الداني فهو وقف حسن، والوجه عنده أن يكون الوقف على قوله: ﴿ وَأَخِي ﴾ وهو كاف. والمعنى: لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا، وأشار إلى أن أكثر أهل التأويل على ذلك.⁽³⁾ وتبعه الأنصاري⁽⁴⁾ والأشموني في ذلك.⁽⁵⁾

كلمة ﴿ وَأَخِي ﴾ من طريف الإعراب، فهو يحتمل الرفع والنصب والجر، وكلّها متساوية.⁽⁶⁾ ففيها ستة أوجه:

- 1- عطفه على الضمير في أملك.
- 2- عطفه على محل (إن) واسمها، أي: وأخي كذلك، أي: لا يملك إلا نفسه.
- 3- أن ﴿ وَأَخِي ﴾ مبتدأ حذف خبره، أي: وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه، فقصته كقصتي، والجملة في محل رفع خبر.

(1) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 616/2.

(2) النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 199.

(3) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 59/1.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 245-246.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 245/1.

(6) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 431/1.

4- النصب على أنه عطف على اسم (إن).

5- أنه عطف على ﴿نَفْسِي﴾ الواقع مفعولاً لأملك.

6- أنه مجرور عطفًا على الياء المخفوضة بإضافة النفس، على القول بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض⁽¹⁾.

والوقف على كلمة ﴿إِلَّا نَفْسِي﴾ على التوجيه الثالث لكلمة ﴿وَأَخِي﴾ وقف تامّ عند الأشموني، قلت: ربّما الأولى أن يكون كافيًا؛ لأن معناه يحتاج إلى المقطع الذي قبله، والتمام لا يحتاج إلى ذلك، ولعلّ هذا التقدير هو الذي يوجّه به وقف الإمام الهبّطي، وهو ما ذهب إليه، على اعتبار أن جملة (وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه) جملة معطوفة على جملة (إن) واسمها وخبرها، فهو من باب الجمل المتعاطفة، غير أن الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي نسب هذا التقدير إلى التوهّم حيث جعل المعنى: " أن موسى عليه الصلاة والسلام يملك أمر نفسه، وأمر أخيه، وليس من عطف الجمل بتقدير: ولا يملك أخي إلا نفسه كما توهم، وتحقيقه أنّ العطف على معمول الفعل لا يقتضي إلا المشاركة في مدلول ذلك، ومفهومه الكلي لا الشخص! المعين بمتعلقاته المخصوصة فإنّ ذلك إلى القرّائن"⁽²⁾.

ولعلّ ما ذهب إليه الداني وتبعه فيه الأنصاري والأشموني هو أنسب الآراء، فقوله تعالى: ﴿نَفْسِي﴾ وقف حسن، والوجه عندهم أن يكون الوقف على قوله: ﴿وَأَخِي﴾ وهو كافٍ والمعنى: لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا.⁽³⁾ والله أعلم.

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 245/1.

(2) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي (المتوفى: 1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمّاة: عناية القاضى وكفاية الرّاضى على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: 8، 331/3.

(3) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 59/1.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَبِعَثِّ اللَّهِ غَرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُورِيهِ مَا يُؤْتِيهِ فَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَابِ فَأُورِيَ سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمَ رَسُولُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لُمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ [المائدة: 32].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ أي: من سبب ذلك الذي فعله قاييل ﴿كَتَبْنَا﴾ فرضنا ﴿عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ بغير قود ﴿أَوْ فَسَادٍ﴾ شرك ﴿فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ يقتل كما لو قتلهم جميعاً ويصلى النار كما يصلها لو قتلهم ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ حرّمها وتورّع عن قتلها ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ لسلامتهم منه؛ لأنه لا يستحلّ دماءهم ﴿وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمَ﴾ يعني: بني إسرائيل ﴿رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بأن عليهم أن يصدّقوا ما جاؤوهم به ﴿ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لُمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ أي: مجاوزون حدّ العدل والحق⁽¹⁾.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، حيث اختار ابن الأنباري الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ وووسمه بالوقف الحسن، ولم يجوز الوقف على قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ ووصفه بأنه قول قوم ليس لهم معرفة بالعربية، ثم قال: وهذا غلط منهم؛ لأن (من) صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾، فلا يتم الوقف على الصلة دون الموصول. ثم قال أبو بكر: "فإن ذهب زاهب إلى أن (من) صلة لـ ﴿النّادِمِينَ﴾ والمعنى (فأصبح من الذين ندموا من أجل قتل

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 317/1.

قبايل هابيل⁽¹⁾، أو إلى أن (من) صلة لـ (أصبح)، ينوي بها، جاز الوقف، ورجح الاختيار الأول، أعني الوقف على ﴿الْتَدْمِينِ﴾⁽²⁾.

وأما النحاس: فقد نقل قول نافع أن التمام في الموضعين ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْتَدْمِينِ﴾⁽³⁾، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ ثم قال: وهذا قول خارج عن قول أهل التأويل؛ لأنهم يقولون من أجل قتل ابن آدم أخاه كتبنا على بني إسرائيل⁽³⁾. وكذلك الداني نقل قول نافع ثم قال: "والوجه أن تكون (من) صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾ بتقدير: من أجل قتل قبايل هابيل كتبنا على بني إسرائيل. وهو قول الضحّاك، فلا تفصل من ذلك"⁽⁴⁾.

وجوّز السجاوندي والنيسابوري الوقف على الموضعين⁽⁵⁾. وتبعهما في ذلك الأشموني⁽⁶⁾. وقد رجّح الأنصاري أن قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْتَدْمِينِ﴾⁽³⁾ وقف تام؛ بناء على المشهور في الآية من جعل ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ متعلقاً بـ ﴿كَتَبْنَا﴾، فإن علّق بما قبله فالوقف عليه، أي: فأصبح نادماً من أجل قتله أخاه⁽⁷⁾.

قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْتَدْمِينِ﴾⁽³⁾، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ وقفان جائزان، والوقوف إذا تقاربت يوقف على أحسنها، وتعلق ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ يصلح بقوله فأصبح، ويصلح بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾، وأحسنها ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْتَدْمِينِ﴾، وإن تعلق ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ بـ ﴿كَتَبْنَا﴾ أي: من أجل قتل قبايل أخاه كتبنا على بني إسرائيل، فلا يوقف على الصلة دون الموصول. قال أبو البقاء: لأنه لا يحسن الابتداء بكتبنا هنا⁽⁸⁾، ويجوز تعلقه بما قبله⁽⁹⁾. فلكل وقف توجيهه، والمعتمد

(1) اسمي قبايل وهابيل من الإسرائيليات، فالقرآن ذكر تسميتهما بابني آدم، فيجب الاقتصار على ذلك. والله أعلم.

(2) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 618/2.

(3) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 202.

(4) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 60/1.

(5) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 451/2. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 578/2.

(6) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 248-247/1.

(7) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 247/1.

(8) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 433/1.

(9) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 248-247/1.

تعلق قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ﴾ بالسابق أو اللاحق، فكل من ذهب إلى رأي فهو اختيار جائز؛ فيستوي فيه الأمران؛ ولكن الوصل يفوقى بنهاية الآية، فيوقف على رأس الآية ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ اتباعاً للسنة في الوقف، ثم يستأنف القارئ: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. ويجب التنبيه إلى أن الهبطي رحمه الله لم يقف على رأس الآية السابقة وهو قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (٧١) وهذا يدل على أنه ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ﴾ متعلق بقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ وليس بـ ﴿كَتَبْنَا﴾ وهذا ما يجعل مسوغاً للوقف، فيكون من قبيل الوقف الحسن؛ بشرط الوصل مع ما قبله، والمعنى على ذلك: فأصبح نادماً بسبب قتله أخاه، وهو الأولى، أو بسبب حمله. (1) والله أعلم.

المطلب العاشر: الوقف على جملة: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا

تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا

يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 71]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ ظنوا وقدروا ألا تقع بهم عقوبة أو عذاب في الإصرار على الكفر، بقتلهم الأنبياء وتكذيبهم الرسل ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ عن الهدى فلم يعقلوه ﴿ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بإرسال محمد ﷺ هادياً وداعياً إلى الصراط المستقيم ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بعد أن تبين الحق لهم بمحمد ﷺ ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (٧١) من قتل الأنبياء وتكذيب الرسل. (2)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ على خلاف مصاحف المشاركة، حيث كان الوقف عندهم على قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ وجعلوه من الوقف الجائز، وهذا الوقف مما ورد عند علماء الوقف والابتداء، فعند ابن الأنباري ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ حسن، ثم

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 248-247/1.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 329/1.

تقول: ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ على معنى: (عمي كثير منهم)، فإن رفعت ﴿كَثِيرٌ﴾ بـ «عموا» وجعلت الواو علامة لفعل الجميع كما قالت العرب: «أكلوني البراغيث» لم يحسن الوقف على (صموا)؛ لأنه فعل لـ ﴿كَثِيرٌ﴾.⁽¹⁾

ثم جاء بعده النحاس ونقل قول يعقوب⁽²⁾: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ هذا الوقف الكافي، ثم قال النحاس: "في هذا تقديرات لأهل العربية؛ إن قدرته بمعنى العمى والصم كثير منهم فالقول كما قال، وكذا إن قدرته بمعنى العمى والصم منهم كثير، وإن قدرته على قول الأخفش لأنه زعم أنه على لغة من قال: أكلوني البراغيث، لم يكن ثم عموا وصموا كافياً؛ لأن ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ مرفوع بالفعل، وإن جعلت ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ بدلا من الواو كان كذلك، وكان الوقف الكافي ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ والتمام ﴿وَاللَّهُ بِصَيْرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.".

وذهب الأشموني إلى أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ وقف كاف إذا رفع ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ على الاستئناف، فهو خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك كثير منهم، وليس بوقف إن جعل بدلا من الواو في عموا وصموا؛ لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه، فمن أضمر المبتدأ جعل قوله: ﴿كَثِيرٌ﴾ هو العمى والصم، ومن جعله بدلا جعل قوله: ﴿كَثِيرٌ﴾ راجعا إليهم، أي: ذوو العمى والصم، ولا يحمل ذلك على لغة أكلوني البراغيث؛ وذلك لقلّة استعمالها وشذوذها.⁽⁴⁾

فهنا الوقف حسب إعراب قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ فإن أعرب خبر مبتدأ محذوف أي: العمى والصم كثير، أو هو مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه؛ أي: كثير منهم عموا، وهو ضعيف عند العكبري؛ لأن الفعل قد وقع في موضعه، فلا ينوي به غيره⁽⁵⁾، فهو وقف كاف، ولعلّ هذا ما ذهب إليه الإمام الهبطي في اختياره لهذا الوقف. وهو رأي مناسب ومحتمل للآية.

(1) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 624/2.

(2) المقصود يعقوب الحضرمي، وهو أحد القراء العشرة، وكثيراً ما ينقل عنه وعن نافع، وقد أشار إلى ذلك النحاس في مقدمة كتابه.

(3) النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، ص 208-209.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 256-255/1.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 453/1.

وليس بوقف إن جعل ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بدلاً من الواو في عموا وسموا؛ لأنه لا يفصل بين البديل والمبديل منه، فمن جعله بدلاً جعل قوله: ﴿كَثِيرٌ﴾ راجعاً إليهم، أي: ذوو العمى والصمم، ومنع الأشموني أن يحمل على لغة أكلوني البراغيث؛ وذلك لقلة استعمالها وشدوذها⁽¹⁾ والله أعلم.

المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿الرُّسُلُ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا أَلْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾

أَنْظَرَ كَيْفَ نُبِّئْتُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرَ أَنِّي يُؤَفِّكُونَ ﴿٧٥﴾ [المائدة: 154]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿مَا أَلْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ أي: إنه رسول ليس بإله، كما أن من جاء قبله من الرسل لم يكونوا آلهة، ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ أي: صدقت بآيات الله، ﴿كَأَنَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ كانا يعيشان بالغذاء، كما يعيش سائر الأدميين، فكيف يكون إلهاً من لا يقيمه إلا أكل الطعام؟ فهما لحم ودم، يأكلان ويشربان، ﴿أَنْظَرَ كَيْفَ نُبِّئْتُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرَ أَنِّي يُؤَفِّكُونَ﴾ أي: يصرفون عن الحق. (2)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ على خلاف ما هو مثبت في المصاحف المشرقية، حيث وقفوا عند قول الله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ وهذا الوقف قد سبق إليه الهبطي فرأى السجاوندي: أنه وقف مطلق، وهو ما يحسن الوقف عليه؛ لأن الواو للاستئناف ولا محل للعطف هنا. (3) وتبعه في ذلك النيسابوري⁽⁴⁾. وجاء بعدهم وبعده الأشموني وأشار إلى أنه من الوقف الجائز، وذكر نفس علتهم، وجعل الواو للاستئناف. (5)

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 255/1-256.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 213/2.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 462/2.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 620/2.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 256/1.

قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ ابتداءً وخبرٌ، ولا محلَّ لهذه الجملة من الإعراب.⁽¹⁾ والخاصة أنه يجوز في الواو أن تكون عاطفة⁽²⁾، فلا يوقف حينئذ على ﴿الرُّسُلُ﴾ ويبتدأ بما بعده؛ إلا أنه من عطف الجمل، فالأفضل الوصل على هذا التقدير. والمعنى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ فلم يكن ربّاً ولا إلهاً، وإنما هو رسول من عند الله، مفضلٌ قد خلت من قبله رسل مفضلون كثيرون، ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ وأمّه مريم لم تكن أيضاً إلهاً كما يزعمون.⁽³⁾ ويجوز أن تكون الواو للاستئناف كما ذهب إليه الإمام الأشموني⁽⁴⁾، وعليه فيجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿الرُّسُلُ﴾ ويكون من قبيل الوقف الكافي، ولعلَّ هذا ما ذهب إليه الإمام الهبطي، ولذلك اعتبره وقفاً، وهو ما أرَّجحه، والمعنى على ذلك: أن عيسى ليس بإله، وإنما حكمه كحكم من سبقه من الرسل، وفي قوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ ردُّ على من نسبها من اليهود إلى الفاحشة.⁽⁵⁾

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، 378/4.

(2) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 421/6.

(3) انظر: الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر (2003م)، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد الأجزاء: 5، 659/1.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 256/1.

(5) انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ) (المتوفى: 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 572/1.

المبحث الثاني:

الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه تسعة

مطالب:

المطلب الأول: الوقف على الكلمات الآتية: ﴿بِمِثْقِهِمْ﴾ ﴿سُجَّدًا﴾ ﴿السَّبْتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 154].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ﴾ وذلك حين امتنعوا من الإلتزام بأحكام التوراة، وظهر منهم إباء عما جاءهم به موسى - عليه السلام-، ورفع الله على رؤوسهم جبلاً، ثم ألزموا فالتزموا وسجدوا، وجعلوا ينظرون فوق رؤوسهم، خشية أن يسقط عليهم، ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ أي: فخالقوا ما أمروا به من القول والفعل، فإنهم أمروا أن يدخلوا باب بيت المقدس سجداً، وهم يقولون حطة، أي: اللهم حطّ عنا ذنوبنا في تركنا للجهد، حتى تهنا في النبيه أربعين سنة، فدخلوا يزحفون، ويقولون: حنطة في شعرة ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ أي: وصيناهم بحفظ السبت، والتزام ما حرّم الله عليهم، ما دام مشروعا لهم، ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَقًا غَلِيظًا﴾ أي: شديداً، فخالقوا وعصوا ربهم وتحيلوا لارتكاب ما حرّم الله ﷻ. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ﴾ ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ مخالفاً للوقوف المثبتة في المصاحف المشرقية، وهذه الوقوف لم يوافق فيها الهبطي غيره من أهل الوقف والابتداء إلا في موضع فقط - عند واحد - من هذه الثلاثة: فعند الأشموني ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ جائز. (2)

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 396/2.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 175/1.

والواو للعطف في الجمل الثلاثة عطف جمل. فجملة (قلنا لهم ...): لا محل لها معطوفة على جملة رفعنا. وهكذا ما بعدها.⁽¹⁾

وقد وقف الإمام الهبطي في هذه المواضع الثلاثة وهي من عطف الجمل، فالإمام الهبطي يقف بين الجمل المتعاطفة، إذا أفادت تلك الجمل معنى واضحاً، وهنا ممّا يزيد الوقف قوة:

1. اختلاف الأزمان في كل قولٍ كما بين ذلك الألوسي في تفسيره، فقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا أَبْابَ سُجْدًا﴾ على لسان يوشع عليه السلام بعد مضي زمان النّيه، أو على لسان موسى عليه السلام، والطور مظلّ عليهم، وقوله: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ على لسان داود عليه السلام، أي: لا تتجاوزوا ما أُبيح لكم، أو لا تظلموا باصطياد الحيتان، ويحتمل أن يراد على لسان موسى عليه السلام حين ظلّل الجبل عليهم، فإنه شرع السبت؛ لكن كان الاعتداء فيه، والمسحُ في زمن داود عليه السلام.⁽²⁾

2. كل جملة من الجمل أصبحت مستقلة ودليلاً على نقضهم للعهد والمواثيق. والمعنى على ذلك: أنهم مستحقون للعقوبة والجزاء بسبب نقضهم للميثاق، فرفع فوقهم جبل الطور، وزيادة على ذلك قال لهم ادخلوا الباب وأنتم ساجدون فخالفوا، وزيادة أخرى قال لهم لا تصطادوا يوم السبت فاعتدوا فيه واستعملوا الحيلة، فكلّ واحدة من الثلاثة الماضية جُرمٌ بحدّ ذاته، ففي ذلك الوقف تعداد لما اقترفوه من العصيان، وعدم الانصياع لأوامر الله سبحانه وتعالى.

وأما بالنسبة للوصل كما في المصاحف المشرقيّة، فهذه المواضع من عطف الجمل؛ وهنا أخالف الإمام الهبطي في وقفاته، ففي نظري الوصل أولى من الوقف وذلك لسببين: الأول: قصر الجمل، فالجمل بالرغم من العطف بينها إلا أن القارئ يستطيع وصلها في نفس واحد دون عناء أو مشقة.

الثاني: اتصال المعطوف بالمعطوف عليه يجعل الجمل أكثر ترابطاً ووضوحاً. والمعنى على الوصل كما قال النيسابوري: "حكى عنهم سائر جهالاتهم وإصرارهم على أباطيلهم؛ منها أنه تعالى رفع الطور بميثاقهم، أي: بسبب ميثاقهم ليخافوا فلا ينقضوه، ومنها قصّة دخولهم الباب، باب بيت

(1) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 230/6. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 371/2.

(2) انظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، 183/3.

المقدس، ومنها قصة اعتدائهم في السبت باصطياد السمك".⁽¹⁾ فعددها مع بعضها جملة واحدة، والله أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿عَلِمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْتَلَفُوا فِيهِ لِفِي شَكِّ مَنَّهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: 157]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ أي: في عيسى عليه السلام ﴿لِفِي شَكِّ مَنَّهُ﴾ من قتله؛ حيث قال بعضهم لبعض لما رأوا المقتول: الوجه وجهه، والجسد ليس بجسده، فليس بهو، وقال آخرون: بل هو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ﴾ بقتله ﴿مَنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ استثناء منقطع، أي: لكن يتبعون فيه الظن الذي تخيلوه ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ حال مؤكدة لنفي القتل.⁽²⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ وهو وقف لم يذكر في المصاحف المشرقية، وقد وافق فيه الهبطي غيره من أهل الوقف والابتداء: فقد قال الأشموني: "منهم من وقف على ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ وجعل الاستثناء منقطعاً"⁽³⁾

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهور غيره: أنه منقطع؛ لأن ﴿أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ ليس من جنس العلم⁽⁴⁾، ولم يُقرأ فيما علمت إلا بنصب ﴿أَتْبَاعَ﴾ على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغة الحجاز، ويجوز في تميم الإبدال من ﴿عَلِمَ﴾ لفظاً فيجر، أو على الموضع فيرفع؛ لأنه مرفوع المحل، و﴿مَنْ﴾ زائدة فيه. ثم نقل

(1) النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 525/2.

(2) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 131/1.

(3) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 176/1.

(4) ذكرت هذه العبارة عند أغلب المفسرين.

عن ابن عطية فقال: والثاني - قال ابن عطية: - أنه متصل قال: "إذ العلم والظن يضمهما جنسُ أنهما من معتقدات اليقين، يقول الظنُّ على طريق التجوُّز: (علمي في هذا الأمر كذا) إنما يريد ظنِّي" (1) انتهى. ثم عقب عليه بقوله: "وهذا غيرُ موافقٍ عليه؛ لأن ﴿الظَّنَّ﴾ (2) ما ترجَّح فيه أحد الطرفين، واليقين ما جُزم فيه بأحدهما، وعلى تقدير التسليم فاتباعُ الظن ليس من جنس العلم؛ بل هو غيره، فهو منقطع أيضاً أي: ولكنَّ اتباعُ الظن حاصلٌ لهم" (3).

وممن ذهب إلى أنه استثناء منقطع الإمام القرطبي في تفسيره، ونبّه على أن الكلام تمّ هنا، ثم قال الله ﷻ: ﴿إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنُّ﴾ استثناء ليس من الأول. (4) وكذلك رأي أبي حيان. (5)

فالخلاف هنا واقع على نوع الاستثناء، وكلّ له وجهه ودليله، فعلى القول بالاستثناء المنقطع - وهو رأي الجمهور كما قال السمين الحلبي وأبو حيان واختاره القرطبي؛ لأن ﴿اتَّبَعَ الظَّنَّ﴾ ليس من جنس العلم - يجوز الوقف، ولعلّ هذا ما أراده الهبطي بوقفه، ويؤيده ما ذهب إليه الشهاب الخفاجي بقوله: "لأن الظنَّ المتَّبَع ليس من العلم في شيء، فإن فسّر العلم بما ذكره كان متصلاً؛ لكنه خلاف المشهور، ولذا أخره" (6) ويكون المعنى: مالهم به من علم مؤكد في قتله؛ ولكنهم يتبعون فيه الظن الذي تخيلوه فيه.

وعلى القول بالاستثناء المتصل - كما عند ابن عطية - لا يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ لأنه لا يوقف على المستثنى منه دون المستثنى، وأرجح الوصل هنا؛ لأن المعنى لا يتم إلا به، وجملة: ﴿إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنُّ﴾ تتم معنى ما سبق، والمعنى على ذلك: نفى الله عنهم

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، 134/2.

(2) الظَّنُّ: اسم لما يحصل عن أمانة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت جدّاً لم يتجاوز حدّ الثوهم، فمن اليقين: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَاتَّبِعْ آيَاتِهِ وَخُذْ زِكْرَهُ وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنتَ عِنْدَ عَيْنَيْ رَبِّكَ تُتَوَدَّقُونَ﴾ [الأنعام: 155]. ومن العلم قوله: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: 24]. و(الظَّنُّ) في كثير من الأمور مذموم، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَئِفًا لَئِنِ الْظَّنُّ لَأَيُّهَا مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: 36]. انظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (1412هـ) (المتوفى: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، 540، 539/1.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، 147/4.

(4) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 10-9/6.

(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 127/4.

(6) الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمّاة: عناية القاصي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، مرجع سابق، 331/3.

أن يكون لهم علمٌ في أمره على ما هو به، ثم استثنى من ذلك اتباع الظن،⁽¹⁾ أي: ما كان لهم بمن أقدموا على قتله من علم؛ ولكنهم قتلوه، ظناً منهم أنه عيسى وليس هو. فهم لا علم عندهم؛ ولكنهم أقدموا على ما فعلوا اتباعاً للهوى. والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿ دِينِكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُرْدِيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْنَقُوا بِأَلْزَلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخَبَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة: 3].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ الْيَوْمَ ﴾ أي: يوم عرفة، عام حج الرسول ﷺ بعد الفتح ﴿ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ أن تتردوا راجعين إلى دينهم، وهو الشرك، ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ ﴾ في مناصرة محمد واتباع دينه، ﴿ وَاخْشَوْنِ ﴾ في عبادة الأوثان، ﴿ الْيَوْمَ ﴾ هو يوم عرفة ﴿ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ أحكام دينكم، فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ﴿ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ أي: بدخول مكة آمنين كما وعدتكم (2).
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطيني - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾ مخالفاً لما هو مثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف قد ذكره الأشموني من أهل الوقف والابتداء، ووسمه بالوقف الجائر.⁽³⁾

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، مرجع سابق، 2/134.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 6/101.

(3) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/240.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وجملة (لا تخشوهم) في محل جزم جواب شرط مقدر؛ أي: إن يظهروا عليكم فلا تخشوهم⁽¹⁾. والفاء هي الفصيحة⁽²⁾.

ويرى القرطبي أن قوله تعالى: "﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ يعني أن ترجعوا إلى دينهم كفاراً. قال الضحاك: نزلت هذه الآية حين فتح مكة، ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ﴾ أي: لا تخافوهم وخافوني فإني أنا القادر على نصركم"⁽³⁾.

فالوقف على قوله تعالى ﴿مِنْ دِينِكُمْ﴾ وإن كان جائزاً لاكتمال الجملة؛ إلا أن الوصل أولى في مثل هذا، وهو مستساغ وذلك لسببين:

1. الفاء الفصيحة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ أفصحت عما قبلها.
2. الجملة في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ جملة مستأنفة، وارتباط الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ﴾ قوي جداً بالإضافة إلى قصر الجملتين، وكلّ منهما تكمل الأخرى.

والمعنى على ذلك: "﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ أي: انقطع رجاؤهم في التغلب عليكم، وفي إبطال أمر دينكم، وفي صرف الناس عنه بعد أن دخلوا فيه أفواجاً، وبعد أن صار المشركون مقهورين لكم، أذلة أمام قوتكم. ومادام الأمر كذلك ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ﴾ أي: فلا تجعلوا مكاناً لخشية المشركين في قلوبكم، فقد ضعفوا واستكانوا؛ بل اجعلوا خشيتكم وخوفكم وهيبتكم من الله وحده، الذي جعل لكم الغلبة والنصر عليهم"⁽⁴⁾.

وأما بالنسبة للوقف فقد يجوز؛ لأن كلاّ منهما جملة قائمة بذاتها، وكذلك ليتسنى التقدير، فالمعنى: كما قال الشيخ محمود صافي: "إن يظهروا عليكم فلا تخشوهم"⁽⁵⁾ والوقف يفسح مجالاً وفسحة للتقدير أكثر من الوصل؛ ولكني أرجح الوصل كما أسلفت وبينت، والله أعلم.

(1) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 274/6.

(2) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 411/2. وانظر: الدعاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، 242/1.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 60/6-61.

(4) طنطاوي، التفسير الوسيط، مرجع سابق، 39/4-40.

(5) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 274/6.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿ حَرَجَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ [المائدة: 6].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ ﴾ أي: مرضاً يضره الماء، ﴿ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ أي: مسافرين ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ أو الحدث ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ أي: لمستموهن بأيديكم بلذة وشهوة ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ تمسحوا بتراب طيب منبت ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ من ضيق في الدين؛ ولكن جعله واسعاً بالرخصة في التيمم ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ من الأحداث والجنابات والذنوب؛ لأن الوضوء يكفر الذنوب ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ببيان الشرائع و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ تشكرون نعمتي فتطيعوا أمري⁽¹⁾.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ على خلاف وقف المشاركة، حيث وقفوا عند رأس الآية، وهذا الوقف لم يذكر عند أحد من أهل الوقف والابتداء ممن اعتمدت على أقوالهم في هذه الأطروحة؛ بل نرى أن أحمد الأشموني شدد على عدم جواز الوقف، حيث قال: "﴿ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ليس بوقف؛ لحرف الاستدراك بعده"⁽²⁾ والوقف في مصاحف المشاركة عند نهاية الفاصلة.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 7/10، وانظر: الواحدي، التفسير الوجيز، مرجع سابق، 310/1.

(2) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 241/1.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ﴾ الواو عاطفة، ولكن: حرف استدراك والجملة معطوفة على ما قبلها، وهي جملة ﴿مَا يُرِيدُ﴾ المستأنفة⁽¹⁾. ففي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ الواو هنا للعطف على ما قبلها، وهذا مما يرجح الوصل عندي خلافاً لما ذهب إليه الشيخ الهبتي - رحمه الله- ومما يعزز الوصل ما يلي:

1 - الاستدراك بـ ﴿وَلَكِنَّ﴾ ومعلوم أن (لكن) يستدرك بها عما قبلها، فالأفضل ألا يفصل الكلام عن بعضه؛ لأن ما بعدها متعلق بما قبلها استدراكاً وعطفاً؛ لذلك لا يبتدأ بها، خلافاً لما ذهب إليه الهبتي. وهذا ما رجّحه الأشموني في أكثر من موضع فيه الاستدراك بـ (لكن).⁽²⁾

2 - صحيح أن العطف هنا من عطف الجمل؛ ولكن الجمل هنا قصيرة ويستطيع القارئ أن يصل هذه الجمل في نفس واحد دون عناء أو مشقة. فالوصل هنا أولى من الوقف وأقوى؛ لاجتماع العطف والاستدراك وقصر الجمل، والمعنى على ذلك: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ﴾ أي: ما يريد في الأمر بالطهارة للصلاة أو بالتيمم تضييقاً عليكم. ﴿وَلَكِنَّ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ أي: لينظفكم، أو ليطهركم عن الذنوب، فإن الوضوء تكفير للذنوب، أو ليطهركم بالتراب إذا أعوزكم التطهير بالماء، لتكونوا أنظف الناس أبداناً وأرواحاً.⁽³⁾

3 - اتفاق أهل الوقف والابتداء على عدم الوقف هنا.

وأما بالنسبة للوقف فلا أرى له معنىً هنا غير أنه يجزئ الكلام عن بعضه دون الحاجة لذلك، ويفصل بين الاستدراك المعطوف وما استدرك عليه من غير مسوغ لذلك. والله أعلم.

(1) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 165/2. وانظر: الدعاس، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 244/1.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 241/1.

(3) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 117/2. وانظر: المراغي، أحمد بن مصطفى (1964م) (المتوفى: 1371هـ)، تفسير المراغي، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، عدد الأجزاء: 30، 65/6.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَنذُرُكَ لَنُدْخِلَنَّاكَ فِيهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ [المائدة: 22].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

المعنى: أن الله سبحانه وتعالى أخبر عن قوم موسى إذ أمرهم بدخول الأرض المقدسة، فقالوا: إن فيها قوماً جبارين لا طاقة لنا بهم. وسموا (جبارين) بسبب شدتهم وعظم خلقهم وقوتهم. وقولهم ﴿لَنَنذُرُكَ لَنُدْخِلَنَّاكَ فِيهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ لم تدخل ﴿لَنَنذُرُكَ لَنُدْخِلَنَّاكَ فِيهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ لكفروا، وإنما دخلت لتدل على امتناع الدخول بسبب الخوف من الجبارين، ودل على ذلك قولهم ﴿فَإِنَّا يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ (1).

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ وهذا الوقف لم يرد في المصاحف المشرقية؛ حيث كان الوقف في بعض المصاحف عند رأس الآية، أي: عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ وفي بعضها الآخر عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾، وهذا الوقف قد ذكره جمع من أهل الوقف والابتداء، منهم من كان سابقاً للشيخ الهبطي كالسجاوندي ورمز له بالرمز (ق) أي: قد قيل؛ لشبهة الابتداء بـ (أن) ولكن كسر ألف «إن» لمجيئه بعد القول في بداية الآية معطوفاً على الأول، (2) وتبعه في ذلك النيسابوري، (3) ومنهم من كان معاصراً له كالأنصاري ووسمه بالوقف الصالح. (4) ومنهم من كان متأخراً عنه كالأشموني وعده من الوقف الحسن. (5)

-
- (1) انظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (2008م) (المتوفى: 437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط1، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، عدد الأجزاء: 13 (12)، ومجلد للفهارس)، 1662-1661/3.
- (2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 449/2.
- (3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 573/2.
- (4) انظر: الأنصاري، المقصد لتخليص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 244/1.
- (5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 244/1.

وقوله تعالى ﴿ وَإِنَّا لَنَنذُرُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا ﴾ أي: حتى يسلموها لنا من غير قتال. وقيل: كان ذلك القول منهم خوفاً من الجبارين ولم يقصدوا العصيان، فإنهم قالوا بعد ذلك: ﴿ فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾⁽¹⁾

قال النيسابوري: "والقوم كانوا في غاية القوّة ونهاية العِظَم، فجبّئ قوم موسى عنهم، حتى قالوا على سبيل المبالغة في الاستبعاد ﴿ وَإِنَّا لَنَنذُرُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: 40]".⁽²⁾

وقف الشيخ الهبطي على قوله تعالى: ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ والأولى في نظري الوصل خلافاً لما ذهب إليه؛ صحيح أن الجملة التي بعدها معطوفة عليها عطف جمل، وكل جملة أخبرت عن خبر معين؛ ولكن الجملة الثانية متممة للأولى ومتصلة بها، وهي جمل قصيرة، ويستطيع القارئ الإتيان بها في نفس واحد دون تكلف لذلك، وتكون لبنة واحدة، وهذا أوضح للمعنى، خاصة وأن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَنذُرُهَا ﴾ فيها شبهة الابتداء بـ (أن) كما ذكر السجاوندي، ولكن كسرت ألف (إن) لمجيئها بعد القول في بداية الآية معطوفاً على الأول⁽³⁾، ففي الآية السابقة أمر موسى القوم بدخول الأرض المقدسة، فكانت هذه الآية جواباً منهم بأن فيها قوماً جبابرة، ولن نستطيع دخولها ما داموا فيها، ونسوا أن الله سبحانه وتعالى الذي وعدهم بدخولها قادرٌ على كل شيء، وأن النصر من عند الله وحده، وليس بالقوة والبأس. والله أعلم.

(1) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 127/6.

(2) النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 574/2.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 449/2.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: 44].
 المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى﴾ بيان الحكم الذي جاءوك يستفتونك فيه، ﴿وَنُورٌ﴾ بيان أن أمرك حق ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ من لدن موسى إلى عيسى عليهما السلام، وهم ﴿الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ أي: انقادوا لحكم التوراة ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ تابوا من الكفر، وهم بنو إسرائيل إلى زمن عيسى ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ﴾ العلماء ﴿وَالْأَحْبَارُ﴾ الفقهاء ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾ استرعوا أي: بما كُلفوا حفظه من كتاب الله، وقيل: العمل بما فيه، وذلك هو حفظه، ﴿مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ أنه من عند الله، ثم خاطب اليهود فقال: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ﴾ في إظهار صفة محمد ﷺ والرجم ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ في كتمان ذلك ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي﴾ بأحكامي وفرائضي ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ يريد: متاع الدنيا ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ نزلت في من غير حكم الله من اليهود، وليس في أهل الإسلام منها وفي اللتين بعدها شيء. (1)

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 344/10.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَأَخْشَوْا﴾ وأما المشاركة فقد وقفوا عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً﴾، وعدوه من الوقف الجائز، وقد جاء هذا الوقف عند غيره من أهل الوقف والابتداء: فقد اعتبره أبو بكر بن الأنباري وقفاً حسناً⁽¹⁾، وعده الداني وقفاً كافياً⁽²⁾، ومثله رأي الأشموني⁽³⁾، وعند الأنصاري جائز، ثم نقل قول أبي عمرو الداني السابق وهو: أنه كاف⁽⁴⁾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً﴾ معطوفة على جملة (لا تخشوا).⁽⁵⁾ فهو من عطف الجمل، ولعل هذا ما ذهب إليه الإمام الهبطي فيكون الوقف جائزاً؛ والمعنى على ذلك: فلا تخافوا الناس في أحكامهم، وخافوني أنا ربكم ورب العالمين. ولا تنجروا وراء طمعكم فتبدلوا آياتي ثمناً قليلاً من متاع الدنيا، كالرشوة والجاه وغيرها.

ولكن الوصل هو الأرجح هنا؛ وذلك لأن المقاطع قصيرة، وكلها في سياق واحد، وهو النهي، فالأولى وصلها مع بعضها، لما في ذلك من ترابط بين الجمل، وتوضيح للمعنى المراد. والله أعلم.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْتُمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 49].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ الخطاب هنا للنبي ﷺ، والضمير عائد على اليهود ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ أي: يستزلونك عن الحق إلى أهوائهم، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْتُمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ أي: فإن أعرضوا عن الإيمان والحكم بالقرآن، فاعلم يا محمد أن ذلك من أجل أن الله

(1) انظر: الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 621/2.

(2) انظر: الداني، المكتفى، مرجع سابق، 61/1.

(3) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 250/1.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 250/1.

(5) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 360/6.

يريد أن يعجلّ لهم العقوبة الدنيويّة؛ وذلك ببعض ذنوبهم، ويجازيهم في الآخرة بجميع ما اقترفوا من الذنوب، ثم كان تعذيبهم الدنيويّ الجلاء والنفي ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٤٩﴾﴾ يعني: اليهود عليهم من الله ما يستحقون. (1)

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبطي بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ عما هو موجود في المصاحف، حيث كان الوقف فيها على قوله تعالى: ﴿وَأَحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ ووسموه بالوقف الكافي، وكما أن هذا الوقف لم يذكر عند أحد من أهل الوقف والابتداء.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾ الجملة معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (2) فالأولى الوصل، والمعنى: افض بينهم يا محمد بما أنزل في القرآن، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ في الحكم، ﴿وَأَحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾ يعني: يصرفوك، عن بعض ما أنزله الله إليك. (3) وأما ما ذهب إليه الهبطي من الوقف هنا بالرغم من العطف؛ فهو يوجّه بأن العطف من باب عطف الجمل المختلفة أمراً ونهياً، وهو ما يعلل به وقفه؛ لأنه كان يكثر من الفصل بين الأوامر والنواهي، كما في هذه الآية وغيرها من الآيات، والمعنى على ذلك: ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ هذا تأكيد لما تقدم من الأمر في الآيات السابقة، والنهي عن خلافه، ثم قال: ﴿وَأَحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ أي: واحذر يا محمد أعداءك اليهود أن يدلّسوا الحق عليك فيما ينهونه من الأمور إليك، فلا تغترّ بهم، فهم كذبة كفرّة خونة. والله أعلم.

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 323/1.

(2) انظر: درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مرجع سابق، 496/2.

(3) انظر: درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، المرجع السابق، 496/2.

المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿الْحَقِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ

لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا

وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ [المائدة: 77]

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ يعني: اليهود والنصارى ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ لا تخرجوا عن الحدِّ

في عيسى كغلو اليهود فيه بتكذيبهم إياه ونسبته إلى أنه لغير رَشْدَةٍ، وغلّو النصارى فيه، وقوله:

﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ أي: مخالفين للحق ﴿تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ يعني:

رؤساؤهم الذين مضوا من الفريقين؛ أي: لا تتبعوا أسلافكم فيما ابتدعوه بأهوائهم، فقد ضلّوا كثيراً

من الناس، ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ عن قصد الطريق بإضلالهم الكثير. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ

الْحَقِّ﴾ على خلاف المصاحف المشرقية، حيث كان الوقف في بقية المصاحف على رأس الآية،

وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني. (2)

هذا من عطف الجمل، فيجوز الوقف فيه عند الإمام الهبطي، وكل جملة أفادت معنى بذاتها،

فالأولى: فيها النهي عن المغالاة في الدين، والثانية: فيها النهي عن اتباع الأخبار والرهبان من دون

الله؛ لأنهم أهل هوى وضلالة.

وهنا أخالف الإمام الهبطي فيما ذهب إليه، ففي نظري الوصل أولى، وذلك لأن الواو في قوله

تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ﴾ عطف على النهي عن الغلو، وهو عطف عام

من وجه على خاص من وجه، ففيه فائدة عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام،

والمعنى: هذا نهى لأهل الكتاب الحاضرين عن متابعة تعاليم الغلاة من أبحارهم ورهبانهم

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 487/10.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 256. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 256/1.

ورؤسائهم الذين أساءوا فهم الشريعة الإسلامية عن هوى منهم. فلذلك سمي تغاليهم أهواء. (1) ومع ذلك فالجمل قصيرة ولا مسوغ للوقف فيها. والله أعلم.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمَا مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ﴾

[المائدة: 81].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

أي: لو كانوا يؤمنون إيماناً صادقاً ما اتخذوا المشركين أولياء، والمراد بالنبىء: محمد ﷺ، وبما أنزل إليه: القرآن، وذلك لأن النبىء نهى المؤمنين عن موالاته المشركين، والقرآن نهى عن ذلك، وقد جعل موالاتهم للمشركين علامة على عدم إيمانهم؛ لأن المشركين أعداء الرسول فموالاتهم لهم علامة على عدم الإيمان به. (2)

دراسة موضع الوقف:

اختر الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، حيث الوقف في بقية المصاحف عند رأس الآية، وهو من الوقف الكافي عند النحاس، وأشار إلى أنه تام عند نافع. (3) في حين شدد الأشموني على عدم جواز الوقف؛ لتعلق ما بعده استدراكاً وعطفاً، وهو يذكر ذلك عند كل موضع. (4)

قال أبو حيان: "﴿وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ (٨١) خص الكثير بالفسق؛ إذ فيهم قليل قد آمن. والمخبر عنهم أولاً هو الكثير، والضمانر بعده له، وليس المعنى. ولكن كثيرا من ذلك الكثير؛ ولكنه لما طال أعيد بلفظه، وكان من وضع الظاهر بلفظه موضع الضمير؛ إذ كان السياق يكون: ما

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 290/6.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، المرجع السابق، 295/6.

(3) انظر: النحاس، القطع والانتفاف، مرجع سابق، ص 210.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 257/1.

اتخذوهم أولياء؛ ولكنهم فاسقون. فوضع الظاهر موضع هذا الضمير" (1) فالكلام فيه اتصال ببعضه.

ولعل الهبطي وقف لأنه من عطف الجمل وكل جملة هنا قائمة بذاتها؛ ولكن الجمل قصيرة، فالوصل في مثل هذا الموضع أولى من الوقف، خلافاً لما ذهب إليه الهبطي، والعلّة في ذلك كما ذكر الأشموني العطف والاستدراك، والمعنى: أن من اتخذ كافراً ولياً من دون الله فليس بمؤمن، إذا اعتقد اعتقاده ورضي أفعاله. ﴿وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ (٨١) أي خارجون عن الإيمان بنبيهم لتحريفهم الحق، أو عن الإيمان بمحمد ﷺ لنفاقهم. (2) والله أعلم.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 340/4.

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 254/6.

الفصل الرابع:

المواضع التي انفرد بها الإمام الهبّطي في الجزء السابع وتوجيهها:

المبحث الأول: الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قويّ في العربية وأثرها في التفسير.

المبحث الثاني: الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير.

المبحث الأول:

الوقوف التي انفرد بها وكان لها وجه قوي في العربية وأثرها في التفسير. وفيه

سبعة مطالب:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ

وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

[المائدة:96].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ أي: ما أصيب من داخله، وهذا الإحلال عام لكل أحد محرماً كان أو

مُحَلًّا ﴿وَطَعَامُهُ﴾ وهو ما نضب عنه الماء ولم يُصد، ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ منفعة للمقيم والمسافر

منكم، يبيعون ويزودون منه، ثم أعاد تحريم الصيد في حال الإحرام فقال: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا

دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿١٦﴾ خافوا الله سبحانه فهو الذي تبعثون. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾

مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو من الوقف الحسن عند

الإمام ابن الأنباري حيث يرى أنه حسن غير تام؛ وذلك لأن قوله: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ منصوب

متعلق بالأول. (2)

وأما النحاس فقد نقل قولاً وفنّده ثم أيد قول الأخفش حيث جاء في كتابه: "قال القتبي ﴿أَحَلَّ

لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾، تمّ الكلام، وهذا غلط !!! كيف يبتدأ بمنصوب يعمل فيه ما قبله، والقول ما

قال الأخفش قال ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ كلام واحد، أي: أحل لكم متاعاً،

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 336.

(2) انظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 625/2.

والمعنى: جعل لكم متاعاً، أي: يتمتعون به متاعاً، قال أبو جعفر: وهذا من أحسن الكلام في النحو".⁽¹⁾ وأما عند الداني فهو وقف كاف⁽²⁾، وكذلك عند زكريا الأنصاري.⁽³⁾

وأما بالنسبة للأشموني فقد فصل المسألة حيث قال: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ حسن، إن نصب ﴿مَتَاعًا﴾ بفعل مقدر، أي: متعمكم به متاعاً، وليس بوقف إن نصب متاعاً مفعولاً له، أي: أحل لكم تمتيعاً لكم؛ لأنه يصير كله كلاماً واحداً فلا يقطع".⁽⁴⁾ وهو الرأي عند العكبري.⁽⁵⁾

قال ابن عاشور: "وانتصب ﴿مَتَاعًا﴾ على الحال. والمتاع: ما يتمتع به. والتمتع: انتفاع بما يلذ ويسر. والخطاب في قوله: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ﴾ للمخاطبين بقوله: أحل لكم صيد البحر باعتبار كونهم متاولين الصيد، أي: متاعاً للصائدين وللسيارة (...). والمعنى أحل لكم صيد البحر تتمتعون بأكله ويتمتع به المسافرون، أي تبيعونه لمن يتجرون ويجلبونه إلى الأمصار".⁽⁶⁾

ومما سبق يتضح أن قوله تعالى ﴿مَتَاعًا لَكُمْ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه من حيث الإعراب وكل وجه له أدلته، ولعل مثل هذا الموضوع مما يستوي فيه الوصل والوقف، حسب اختيار أحد الأوجه في الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف مقدر، أي: متعمكم به متاعاً، وعلى هذا الوجه يجوز وقف الإمام الهبطي على قوله ﴿وَطَعَامُهُ﴾ والابتداء بما بعده، ويكون من قبيل الوقف الحسن، وربما يرتقي إلى الكافي؛ إذ التعلق لازال قائماً بقوله: ﴿لَكُمْ﴾ والمعنى: متعمكم به متاعاً.⁽⁷⁾ الوجه الثاني: أن يكون حالاً، وعليه لا يجوز الوقف حتى لا يفصل بين الحال وصاحبها.

(1) النحاس: القطع والانتناف، مرجع سابق، 211/1-212.

(2) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 63/1.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 32/1.

(4) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 258/1.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 462/1.

(6) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مرجع سابق، 52/7-53.

(7) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 29/7. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 23/3.

الوجه الثالث: أن يكون مفعولاً لأجله وعامله الفعل ﴿أَحَلَّ﴾، أي: أحل ذلك لأجل تمتيعكم، وعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ ولا يبتدأ بما بعده؛ لأنه كلام واحد متصل ومرتبب ببعضه البعض، والمعنى كما عند الأشموني: أحل لكم تمتيعاً لكم؛ لأنه يصير كله كلاماً واحداً فلا يقطع؛ لأن ﴿مَتَعًا﴾ مفعول له مختص بالطعام، كما أن النافلة في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۗ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الأنبياء: 72]. مختصة ببيعقوب – عليه السلام – لأنه ولد الولد، بخلاف إسحاق – عليه السلام – فإنه ولده لصلبه، والنافلة تطلق على ولد الولد، دون الولد. (1) والله أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿تَسْؤُكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [المائدة: 101].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ نزلت حين سئل النبي حتى أحفوه بالمسألة، فقام غاضباً خطيباً وقال: لا تسألوني في مقامي هذا عن شيء إلا أخبرتكموه، فقام رجل من بني سهم يطعن في نسبه، فقال: من أبي؟ فقال له: أبوك حذافة، وقام آخر فقال: أين أنا؟ فقال: في النار، فأنزل الله تعالى هذه الآية، ونهاهم أن يسألوه عن ما يحزنهم جوابه وإبداؤه، كسؤال من سأل عن موضعه فقال: في النار ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ أي: عن أشياء ﴿حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ﴾ فيها ﴿تُبَدَّ لَكُمْ﴾ يعني: ما ينزل فيه القرآن الكريم من فرضٍ أو نهيٍ أو حكمٍ ومستت الحاجة إلى بيانه، فإذا سألتم عنها حينئذ تبد لكم ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ أي: عن مسألتكم مما كرهه النبي ﷺ ولا حاجة بكم إلى بيانه، نهاهم أن يعودوا إلى مثل ذلك، وأخبر أنه عفا عما فعلوا ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ لا يعجل بالعقوبة. (2)

دراسة موضع الوقف:

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 258/1.

(2) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 337/1.

اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنْ بُدِّلَكُمْ تَسْوُكُمْ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهو وقف عند الإمام نافع كما نقل ذلك عنه النحاس حيث قال في كتابه ما نصه: "وعن نافع ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَكُمْ تَسْوُكُمْ﴾ تم، وقال غيره ليس بتمام؛ لأن التقدير: لا تسألوا عن أشياء عفى الله عنها.

والوقف الكافي ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾⁽¹⁾. وقد عدّه الإمامان السجاوندي والنيسابوري: من الوقف الجائز، وعلّله: بابتداء شرط آخر مع واو العطف.⁽²⁾ وعند الإمام الأنصاري من الوقف المفهوم.⁽³⁾ وهو شبيه بالوقف الحسن ومعه في نفس المرتبة.⁽⁴⁾

وتناوله الأشموني بقوله: ﴿تَسْوُكُمْ﴾ تام، للابتداء بعده بالشرط، ثم قال: "وقيل لا يوقف من قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ لأن التقدير لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها؛ لأن الجملة من قوله: ﴿إِنْ بُدِّلَكُمْ تَسْوُكُمْ﴾ وما عطف عليها من الشرط والجزاء في محل جرّ صفة لـ ﴿أَشْيَاءَ﴾".⁽⁵⁾

فيكون الوقف على قوله ﴿تَسْوُكُمْ﴾ حسناً؛ لأنه من باب عطف الجمل، والجمل هنا طويلة، وقد وقف الإمام الهبطي على ذلك، وفي نظري وقفه وجيه، وهو في مرتبة الوقف الحسن، حيث إن:
أ - الابتداء بالشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ وكما نعلم أن الشرط مسوّغ للابتداء.
ب - الوقف يبقي متسّعاً لاستعراض الأحداث والوقائع التي تدل على صدور هذه الأفعال منهم، مع بيان تضادّ الحالين.

(1) انظر: النحاس، القطع والانتاف، مرجع سابق، ص 212.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 466/1، وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 26/3.

(3) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 33/1.

(4) الوقف المفهوم: "هو مرادف للوقف الحسن عند الجمهور، وهو كل كلام موقوف عليه مستغن بعامل أو معمول يفيد معنى يكتفى به ليفهم منه معنى الوقف. انظر: التوجيه اللغوي للوقف المشكل عند الإمام الهبطي في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم، إبراهيم أحمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه في تخصص القراءات القرآنية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، (عمان-الأردن)، ص 83.

(5) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 259/1.

وأما بالوصل فلا يتحقق ذلك، ولكن الميزة فيه بيان ابتداء شرط آخر، كما أشار إلى ذلك السجاوندي والنيسابوري⁽¹⁾. والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمة: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: 3].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ أي: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، فكلهم متعبدون لربهم، خاضعون لعظمته سبحانه، مستكينون لعزته وجلاله، الملائكة المقربون، والأنبياء المرسلون، والصديقون، والشهداء والصالحون. ثم قال تعالى: ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ وهو يعلم سرركم وجهركم ويعلم ما تكسبون، فاحذروا من معاصيه، وارغبوا في الأعمال التي تقرّبكم منه سبحانه، وتدنيكم من رحمته، واحذروا من كل ما يباعدكم منه ومن رحمته.⁽²⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ مخالفاً للوقف في مصاحف المشاركة، وهو وقف عند عدد من علماء الوقف والابتداء، فعند النحاس: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ وقف كاف، ثم يبتدأ ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾⁽³⁾، وقال الداني: "وقال قائل: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ تام. وقال آخر: (في السموات). والتمام عندي آخر الآية؛ لأن المعنى على التقديم والتأخير: وهو الله يعلم سرركم وجهركم في السموات وفي الأرض. وهذا قول ابن عباس. وقيل المعنى: وهو المعبود في السموات وفي الأرض. وقيل: هو المتفرد بالتدبير فيهن".⁽⁴⁾

﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ حسن، إن جعل هو ضميراً عائداً على الله تعالى وما بعده خبر. وجعل قوله: ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ متعلقاً بـ يعلم، أي: يعلم سرركم وجهركم في السموات وفي الأرض، فتكون

(1) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 466/1، وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 26/3.

(2) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 250/1.

(3) انظر: النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، ص 219.

(4) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 65/1.

الآية من المقدم والمؤخر، نظيرها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ قِيمًا﴾ [الكهف: 1-2]. أي: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وليس بوقف إن جعلت الجملة خبراً ثانياً، أو جعلت هي الخبر، والله بدل، أو جعل ضمير (هو) ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبره يعلم.⁽¹⁾

ويرى ابن الجزري أن الوقف على قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ وقف تعسفي، والابتداء بقوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ وأشدّ قبلاً منه الوقف على ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ والابتداء ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.⁽²⁾

قال الماوردي: "قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ فيه ثلاثة أقاويل: أحدها: أن معنى الكلام وهو الله المدبر في السموات وفي الأرض. ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ أي ما تخفون، وما تعلنون. والثاني: وهو الله المعبود في السموات، وفي الأرض. والثالث: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض؛ لأن في السموات الملائكة، وفي الأرض الإنس والجن".⁽³⁾

واختار ابن عطية تقدير صفة محذوفة من اللفظ ثابتة في المعنى، كأنه قال وهو الله المعبود في السموات وفي الأرض، وعبر بعضهم بأن قدر هو الله المدبر للأمر في (السموات وفي الأرض)، ثم قال: "وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحراراً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى".⁽⁴⁾

وخلاصة القول: ذهب الإمام الهبطي إلى الوقف على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ وقد قال ابن عطية: "وقالت فرقة ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ ابتداء وخبر تم الكلام عنده، ثم استأنف، وتعلق قوله في السموات بمفعول يعلم، كأنه قال «وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض» فلا يجوز مع هذا التعليق أن يكون (هو) ضمير أمر وشأن؛ لأنه يرفع الله بالابتداء، ويعلم في موضع الخبر، وقد

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/264، 265. بتصرف بسيط.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 1/231.

(3) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: 6، 94/2.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 2/267، 268.

فرق في السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ بين الابتداء والخبر وهو ظرف غريب من الجملة، ويلزم قائلها

هذه المقالة أن تكون المخاطبة في الكاف في قوله: ﴿سِرْكُمُ وَجَهْرَكُمُ﴾ لجميع المخلوقين الإنس والملائكة؛ لأن الإنس لا سرّ ولا جهر لهم في السماء، فترتيب الكلام على هذا القول: وهو الله يعلم يا جميع المخلوقين سرکم وجهركم في السماوات وفي الأرض.⁽¹⁾ ولكن الهبطي يقف على لفظ الجلالة إذا أسعفته اللغة ووجد مبرراً لذلك.

ولا يجوز الوقف إن جعلت الجملة خبراً ثانياً، أو جعل ضمير (هو) ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبره يعلم، أو جعلت هي الخبر، والله بدل، كما أشار إلى ذلك الأشموني.⁽²⁾ والمعنى: "أنه أراد أن يدل على خلقه وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائته ونحو هذه الصفات فجمع هذه كلها في قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ أي: الذي له هذه كلها ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ كأنه وهو الخالق الرازق المحيي المحيط في السماوات وفي الأرض".⁽³⁾

فهذا الموضوع مما يستوي فيه الأمران بالجواز، حسب الإعراب والتقدير، مع وجاهة كلا الوجهين. والله أعلم.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿نُرْدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا

يَلَيْسَٰنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: 27].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

بيّن في هذه الآية بعض ما يكون من أمرهم يوم القيامة، وتمنّيهم أن يعودوا إلى الدنيا ليعملوا صالح الأعمال، ويكونوا من المؤمنين حقاً، ثم كذبهم الله فيما يقولون، وأنهم لو ردوا إليها لعادوا لما كانوا عليه من الكفر؛ لفقد استعدادهم للإيمان، وأن حالهم قد بلغ مبلغاً لا تؤثر فيه رؤية الفرع والأهوال.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 267/2، 268.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 264/1، 265.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 267/2، 268.

(4) المراغي، تفسير المراغي، مرجع سابق، 100/7.

القراءات:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكذِّبْ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ فقرأ حمزة ويعقوب الحضرمي وحفص عن عاصم بالنصب في الكلمتين، ووافقهم ابن عامر في قوله: ﴿وَنُكُونُ﴾، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. (1)

فَمَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فِي ﴿وَلَا تُكذِّبْ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ فَاَلْمَعْنَى: يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَنَحْنُ لَا نَكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا أَبَدًا، رَدَدْنَا أَوْ لَمْ نُرَدِّ، وَنُكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَايَنَّا وَشَاهَدْنَا مَا لَا نَكذِّبُ مَعَهُ أَبَدًا. ويجوز الرفع على وجه آخر: على معنى: يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَيَا لَيْتِنَا لَا نَكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا، فَكأنما تَمَنَّوْا الرَّدَّ وَالتَّوْفِيقَ لِلتَّصْدِيقِ، ﴿وَنُكُونُ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَلَا تُكذِّبْ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ بِالنَّصْبِ فِيهِمَا فَهُوَ عَلَى الْجَوَابِ بِالْوَاوِ فِي التَّمَنَّى، كَأَن تَقُولُ: لَيْتَكَ تَصِيرُ إِلَيْنَا وَنُكْرِمَكَ. (2)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾ مخالفاً لما هو في المصاحف المشرقية، وقد نقل النحاس قول يعقوب: ﴿فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾ وقف كاف إلا عند من رفع ما بعده (3)، وعند الأنصاري من الوقف الجائز: "على قراءة رفع الفعلين بعده استئنافاً، أي: ونحن لا نكذب ونحن من المؤمنين رددنا أم لا؛ وليس بوقف على قراءة نصبهما جواباً للتمني، ولا على قراءة رفعهما عطفاً على ﴿نُرَدُّ﴾ فيدخلان في التمني، ولا على قراءة رفع الأوّل ونصب الثاني، إذ لا يجوز الفصل بين التمني وجوابه". (4) وتبعه في ذلك الأشموني وذكر قريباً من كلامه. (5)

وقال الزمخشري: "﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾ تم تمنّيهم. ثم ابتدءوا ﴿وَلَا تُكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ واعددين الإيمان، كأنهم قالوا: ونحن لا نكذب ونؤمن على وجه الإثبات. وشبهه سيبويه بقولهم:

- (1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 257/2.
- (2) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مرجع سابق، 349، 348/1.
- (3) انظر: النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، ص 221.
- (4) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، ص 267، 268.
- (5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 267/1.

دعني ولا أعود، بمعنى دعني وأنا لا أعود، تركتني أو لم تتركني. ويجوز أن يكون معطوفاً على نردّ، أو حالاً على معنى: يا ليتنا نردّ غير مكذّبين وكائنين من المؤمنين، فيدخل تحت حكم التمني".⁽¹⁾

هذه من الآيات التي اختلف فيها القراء بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكذِّبُ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ والهبطي - رحمه الله- يقرأ بقراءة الإمام نافع إمام أهل المدينة على رواية ورش، كما هو شائع في البلاد المغربية، بالرفع فيهما، ولهذا الوقف حسن على هذه القراءة، والمعنى: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ تمنياً للرجوع إلى الدنيا. ﴿وَلَا تُكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنا وَنُكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ استئناف كلام منهم على وجه الإثبات كقولهم: دعني ولا أعود، أي وأنا لا أعود تركتني، أو لم تتركني.⁽²⁾ وقد علق الشهاب الخفاجي في حاشيته على هذا بقوله: "والمراد بالاستئناف والابتداء معناه المتبادر المعروف، وهو قطع الكلام عما قبله بأن لا يعطف عليه، فالواو كالزائدة، أو قطعه عما في حيز التمني وعطفه على مجموع الكلام، فإنهم قد يستعملونه بهذا المعنى".⁽³⁾

وأما من قال بالرفع عطفاً على ﴿نُرَدُّ﴾ أو حال من الضمير فيه، فيكون في حكم التمني، وقوله: ﴿وَأَن تَمُنُّهُمُ لَكَاذِبُونَ﴾⁽⁴⁾ راجع إلى ما تضمنه التمني من الوعد.⁽⁴⁾ وكذلك من قرأ بالنصب في قوله: ﴿وَلَا تُكذِّبُ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ كما هو الحال في قراءة عاصم ومن وافقه، والوقف في مصاحف المشاركة غالبه على رواية حفص عن عاصم، فالوصل هو الأولى، فقد قال أبو حيان: "فالأفعال الثلاثة من حيث المعنى مُتَمَنِّاة على سبيل الجمع بينها، لا أن كل واحد متمنى وحده؛ إذ التقدير كما قلنا يا ليتنا يكون لنا ردّ مع انتفاء التكذيب ونكون من المؤمنين".⁽⁵⁾ فكل قراءة لها وقف خاص بها مع صحّة كلا القراءتين، فهما متواترتان، وهذا مما يدل على أن اختلاف القراءات في الحرف الواحد يضيف معنى جديداً، ويوضح المراد من الآية، مع احتمال أكثر من وجه، فسبحان من أنزله قرآناً عربياً غير ذي عوج، لا تنفضي عجائبه ولا تنضب. والله أعلم.

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 15/2.

(2) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 158/2.

(3) الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرازي، مرجع سابق، 42/4.

(4) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 158/2.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 475/4.

المطلب الخامس: الوقف على لفظ الجلالة: ﴿الله﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ

الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِمْ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾ [الأنعام: 36].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ دعاءك إلى الإيمان ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تفهّم واعتبار ﴿وَالْمَوْتَى﴾ أي الكفار شبّههم بهم في عدم السماع ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ في الآخرة ﴿ثُمَّ إِلَيْهِمْ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ يردّون فيجازيهم بأعمالهم. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبّطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مخالفاً للوقف في المصاحف المشرقية، وهذا من الوقف الجائز عند الأنصاري والأشموني. (2)

فهنا وقف الإمام الهبّطي على قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ ومعلوم أن ﴿ثُمَّ﴾ تفيد العطف مع التراخي، والعطف هنا عطف جمل؛ ولكن الهبّطي يقف على لفظ الجلالة إذا أسعفته اللغّة، ووجد مسوّغاً لذلك.

وجواز الوقف هو ما أرجحه هنا مع وجهة الوصل، استناداً لما ذهب إليه ابن عاشور في تفسيره؛ حيث قال: "ويجوز أن يكون الوقف عند قوله تعالى: ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾. وتمّ التمثيل هنالك.

ويكون قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِمْ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ استطراداً تخلص به إلى قرع أسماعهم بإثبات الحشر الذي يقع

بعد البعث الحقيقي، فيكون البعث في قوله: ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مستعملاً في حقيقته ومجازه". (3) وأما الوصل كما هو في مصاحف أهل المشرق فللعطف، وارتباط الجملتين ببعضهما البعض، مع قصر جمل العطف، والمعنى على ذلك: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ يعني: بذلك الكفار؛ لأنهم موتى القلوب،

فشبّههم الله سبحانه بأموات الأجساد، فقال: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِمْ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ تهكماً بهم، وازدراءً عليهم. (4) والله أعلم.

(1) انظر: الجالين، تفسير الجالين، مرجع سابق، 1/167.

(2) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 1/269. وانظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 1/269.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 7/208.

(4) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 3/253.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿كُنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ أي: بكمال قدرته، وشمول علمه، وإتقان صنعه، وكل ذلك حقٌّ ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ واذكر يا محمد يوم يقول للشيء ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ يعني: يوم القيامة، حيث يقول للخلق انتشروا فينتشرون. (1)
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ﴾ بخلاف ما عليه العمل في مصاحف المشاركة، حيث وقفوا على رأس الآية، وهذا من الوقف الحسن عند ابن الأنباري (2)، ومن الوقف الكافي عند النحاس؛ بشرط أن يقدر على معنى: (واذكر يوم يقول كن) (3)، ومن الوقف الصالح عند الأنصاري (4)، ومن الوقف الجائز عند الأشموني، وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون. (5) فقد ذكر الاستئناف فقط ولم يذكر وجه العطف.

قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ الفاء عاطفة، والجملة معطوفة على: ﴿كُنْ﴾، ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿كُنْ﴾ معمول لقوله ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، والجملة مستأنفة (6). قال الأشموني: "وهذا تمثيل لإخراج الشيء من العدم إلى الوجود بسرعة، لا أن ثم شيئاً يؤمر أو يرجع إلى القيامة يقول للخلق موتوا فيموتون وقوموا فيقومون". (7)

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 361/1.

(2) انظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 636/2.

(3) انظر: النحاس، القطع والانتشاف، مرجع سابق، ص 226.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 274/1.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 274/1.

(6) انظر: ياقوت، محمود سليمان، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 1426.

(7) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 274/1.

وصف سبحانه القول بأنه الحق للرد على المشركين، وهذا القول هو عين المقول لفعل يقول كن، وحذف المقول له ﴿كُنْ﴾ لظهوره من المقام، أي: يقول لغير الموجود الكائن: كن. وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ اعتراض، أي يقول لما أراد تكوينه ﴿كُنْ﴾ فيوجد المقول له: ﴿كُنْ﴾ عقب أمر التكوين.⁽¹⁾

فعلى القول بأن الفاء عاطفة في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ لا يجوز الوقف على: ﴿كُنْ﴾ والابتداء بما بعده؛ لأن الجملة معطوفة، فلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى على ذلك: أنه خلق السموات والأرض بالحق والحكمة، وحين يقول لشيء من الأشياء كُنْ فيكون ذلك الشيء، قوله سبحانه الحق والحكمة، أي: لا يكون شيئاً من السموات والأرض أو من سائر المكوّنات إلا عن حكمة وصواب.⁽²⁾

وأما على القول بأن الفاء في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ مستأنفة⁽³⁾، فالوقف حسن، وهو ما يوجّه به الوقف الهبطي، وممن ذكر هذا القول ابن عطية في تفسيره: "يحتمل أن يتم الكلام في كُنْ، وبيتداً فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وتكون «يكون» تامة بمعنى يظهر"⁽⁴⁾، فقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ اعتراض، كما أشار إلى ذلك ابن عاشور في كلامه السابق. والمعنى: "أنه أنشأ خلق السموات والأرض بالحق، وأنه يعيد الخلق الذي بدأه بقول حق، فلا يخلو شيء من تكوينه الأول ولا من تكوينه الثاني عن الحق. ويتضمن أنه قول مستقبل، وهو الخلق الثاني المقابل للخلق الأول، ولذلك أتى بكلمة يوم للإشارة إلى أنه تكوين خاص مقدر له يوم معين".⁽⁵⁾

وهذا الموضع مما استوى فيه الأمران عندي أي الوصل والوقف فكل وجه له مسوّغ. والله أعلم.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 307/7، 308.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 38/2.

(3) وممن قال به أيضاً الدكتور أحمد الخراط، انظر: الخراط، أحمد بن محمد، أبو بلال (1426هـ)، المجتبي من مشكل إعراب القرآن، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عدد الأجزاء: 4، 276/1.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 309/2.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 307/7، 308.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿شَيْءٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٤﴾ [الأنعام: 102].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

هذا تكذيب من الله ﷻ للذين زعموا أن الجن شركاء الله، فيقول لهم جل ثناؤه لهم: "أيها الجاهلون، إنه لا شيء له الألوهية والعبادة، إلا الذي خلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، فإنه لا ينبغي أن تكون عبادتكم وعبادة جميع من في السموات والأرض إلا لله خالصة بغير شريك تشركونه فيها، فإنه خالق كل شيء وصانعه، وحق على المصنوع أن يفرد صانعه بالعبادة ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾، يقول: فذلوا له بالطاعة والعبادة والخدمة، واخضعوا له بذلك.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ ﴿١٠٤﴾، يقول: والله على كل ما خلق من شيء رقيب وحفيظ، يقوم بأرزاق جميعهم وأقواتهم بسياسته وتديبره". (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ بينما الوقف في المصاحف المشرقية عند قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ ووسموه بالوقف الجائز، وما ذهب إليه الهبطي من الوقف هنا لم يذكر عند علماء الوقف والابتداء إلا ما جاء عند النحاس من أنه قطع صالح (2).

﴿فَاعْبُدُوهُ﴾: الفاء تعليلية، والجملة لا محل لها؛ لأنها لبيان سبب العبادة (3) وقيل استئنافية دالة على التعليل لسبب العبادة (4). ويرى الشيخ محمود صافي أنها رابطة لجواب شرط مقدر (5).

قال ابن عاشور: "وجملة: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ مفرعة على قوله: ﴿رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقد جعل الأمر بعبادته مفرعاً على وصفه بالرؤية والوحدانية. (...) وجملة: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾

(1) الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 13/12/12.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، ص 236.

(3) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 188/3.

(4) انظر: ياقوت، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 1462.

(5) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 239/7.

يجوز أن تكون معطوفة على الصفات المتقدمة فتكون جملة ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ معترضة، ويجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ بناء على جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس".⁽¹⁾

فعلى القول بأنها تعليلية لا يوقف على قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ لئلا يفصل بين السبب والمسبب، والمعنى: "ذلك الجامع لهذه الصفات ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ مسبب عن مضمون الجملة أي: أن من استجمعت له هذه الصفات، كان هو الحقيق بالعبادة، فاعبدوه ولا تعبدوا من دونه من بعض خلقه".⁽²⁾

وأما الوقف الذي ذهب إليه الهبطي هنا فقد يوجه على أن الفاء استئنافية، أو رابطة لجواب شرط مقدر، والتقدير: إن كانت هذه صفات الله فاعبدوه، والمعنى: ذلكم الموصوف بما سمعتم من جلائل الصفات هو الله ربكم، لا من زعمتم من الشركاء، فأخلصوا له العبادة، فهو سبحانه الخالق لكل شيء، وما عداه فهو مخلوق، يجب أن يعبد خالقه.⁽³⁾

وهذا مما يستوي فيه الأمران عندي بين الوقف والوصل، فكل منهما له مسوغاته، والله أعلم.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 413/7.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 54/2.

(3) انظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، مرجع سابق، 147/5.

المبحث الثاني:

الوقوف التي انفرد بها وكانت محل نظر في اللغة وأثرها في التفسير. وفيه سبعة

عشر مطلباً:

المطلب الأول: الوقف على كلمة: ﴿وَلَا حَامٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا

سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾

[المائدة: 103].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ﴾ أي: ما أوجبها الله ولا أمر بها، والبحيرة: الناقة إذا نتجت خمسة أبطن

شققاً أذنفاً، وامتنعوا من ركوبها وذبحها ﴿وَلَا سَائِبَةٍ﴾ هو ما كانوا يتركونه لآلهتهم في نذر يلزمهم

إن شفي لهم مريض، أو قضيت لهم حاجة ﴿وَلَا وَصِيلَةٍ﴾ كانت الشاة إذا ولدت أنثى فهي لهم، وإن

ولدت ذكراً جعلوه لآلهتهم، وإن ولدت ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، فلم يذبحوا الذكر لآلهتهم

﴿وَلَا حَامٍ﴾ إذا نتجت من صلب الفحل عشرة أبطن قالوا: قد حمى ظهره، فلم يركب ولم ينتفع به،

وسيب لأصنامهم، فلا يحمل عليه ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ يتقولون على الله الأباطيل

في تحريم هذه الأنعام، وهم جعلوها محرمة لا الله ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ يعني: أتباع رؤسائهم الذين سنوا لهم

تحريم هذه الأنعام ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ (١٣) أن ذلك كذب وافتراء على الله من الرؤساء. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا

وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ووقف المشاركة عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾، وهو

وقف عند الإمام نافع كما نقله عنه أبو جعفر النحاس: ووصفه بالتمام، ثم قال: وقال غيره كاف (2).

ومنع السجاوندي والنيسابوري الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا حَامٍ﴾ وعللاً له بالاستدراك (3).

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 338/1.

(2) انظر: النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، ص 213.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 466/1، وانظر: النيسابوري: غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 27/3.

وكذلك رأي الأشموني: " ﴿ وَلَا حَامٍ ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده استندراك بعد نفي، والمعنى: ﴿ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ يجعلون البحيرة وما بعدها من جعل الله، نسبوا ذلك الجعل لله تعالى افتراء على الله". (1)

وقد سبق نظيرها في مطالب سابقة من هذه الأطروحة. (2)

المطلب الثاني: الوقف على كلمة: ﴿ ذَا قُرْبَى ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَشَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهْدَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذًا لِّمَنِ الْآثِمِينَ ﴾ [المائدة: 106].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ نزلت هذه الآية في قصة تميم وعدي وبديل خرجوا تجاراً إلى الشام، فمرض بديل ودفع إليهما متاعه وأوصى إليهما أن يدفعاه إلى أهله إذا رجعا، فأخذا من متاعه إناء من فضة وردا الباقي إلى أهله فعلموا بخيانتها ورفعوها إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى هذه الآيات ومعنى الآية: ليشهدكم ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ وأردتم الوصية ﴿ أَشَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ من أهل ملتكم تشهدونهما على الوصية ﴿ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ من غير دينكم إذا ﴿ ضَرَبْتُمْ ﴾ سافرتم ﴿ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ علم الله أن من الناس من يسافر فيصحبه في سفره أهل الكتاب دون المسلمين، ويحضره الموت، فلا يجد من يشهده على وصيته من المسلمين فقال: ﴿ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ فالذميان في السفر (خاصة) إذا لم يوجد غيرهما (تقبل شهادتهما في ذلك) وقوله: ﴿ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ أي: ارتبتم في شهادتهما وشكركم وخشيتهم أن يكونا قد خانا حبستموهما على اليمين بعد صلاة العصر، فيحلفان بالله ويقولان في يمينهما: لا نبيع الله بعرض من الدنيا ولا نحابي أحدا في شهادتنا ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ ولو كان

(1) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 260/1.

(2) انظر صفحة: 66 ، 74 ، 86 ، 163 من هذه الرسالة.

المشهود له ذا قربي ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ أي: الشهادة التي أمر الله بإقامتها ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾
 إن كتمانها.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ ووقف المشاركة عند رأس الآية، وهذا الوقف قد منعه السجاوندي؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ من جواب القسم،⁽²⁾ وخالفه النيسابوري على غير عادته فعدّه مجوّزاً لوجه؛ أي: (جائز ضرورة)، وذكر علّة السجاوندي السابقة.⁽³⁾

وأما الأشموني فقال: "ليس بوقف للعطف؛ لأن قوله: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ عطف على قوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ فتكون من جملة المقسم عليه، فلا يفصل بينهما بالوقف".⁽⁴⁾

وقد أشار الشيخ محمود صافي - رحمه الله - إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ جملة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، وقوله ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾^(١٠٦) الواو عاطفة، وجملة ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ عطف على جملة جواب القسم ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾⁽⁵⁾.
 وعليه فلا يوقف على ما قبل هذه الجملة ويبتدأ بما بعدها؛ لئلا يفصل بين الجمل الداخلة في حيّز جواب القسم، وهو الأولى، ومما يزيد هذا الوجه قوّة أمران:

أولهما: وضع علامة (لا) فوق قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ والتي تدل على منع الوقف في المصاحف المشرقية.

ثانيهما: شبه اتفاق علماء الوقف والابتداء على الوصل؛ بل منهم من منعه منعاً قاطعاً كالسجاوندي والأشموني، ومنهم من لم يذكره أصلاً. والمعنى: لا نكتم الشهادة التي أمرنا الله سبحانه وتعالى

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 339/1.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 468-467/1.

(3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، مرجع سابق، 27/3.

(4) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 261/1.

(5) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 47/7.

بإقامتها، فهو معطوفٌ على قوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ داخلٌ معه في حكم القسم. (1) قال الرازي:

"﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ هذا عطف على قوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ يعني أنهما يقسمان حال ما

يقولان: لا نشترى به ثمنا، ولا نكتم شهادة الله، أي: الشهادة التي أمر الله بحفظها وإظهارها". (2)

ولعلَّ وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ والابتداء بما بعده يوجّه على أنه

من باب عطف الجمل ليس إلا، فهو يقف في مثل هذه المواطن؛ ولعل ذلك كان تيسيراً على

الطلاب، وعلى القراءة الجماعية المنتشرة في بلاد المغرب آنذاك، وهذا الدليل لا يقوى على

الصمود أمام الأدلة التي ذكرتها. والله أعلم.

المطلب الثالث: الوقف على كلمتي: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾، ﴿وَمَا أَعْتَدَيْنَا﴾ في قوله تعالى:

﴿فَإِنْ عُرِئَا أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَايْنَ

فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَاتِهِمَا وَمَا أَعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 107].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿فَإِنْ عُرِئَا﴾ أي: ظهر واطلع ﴿عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ أي: على ما استوجباه بالخيانة والحنث

في اليمين ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ من الورثة، وهم الذين ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ أي: استحقَّ عليهم

الوصية، وذلك أن الوصية تستحقّ على الورثة ﴿الْأُولَايْنَ﴾ بالميت؛ أي: الأقربان إليه، والمعنى:

قام في اليمين مقامهما رجلان من قرابة الميت فيحلفان بالله: لقد ظهرنا على خيانة اليمينين وكذبهما

وتبديلهما، وهو قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَاتِهِمَا﴾ أي: يميننا أحقّ من يمينهما ﴿وَمَا

أَعْتَدَيْنَا﴾ فيما قلنا، فلما نزلت هذه الآية قام اثنان من ورثة الميت، فحلفا بالله أنهما خانا وكذبا، فدفع

الإناء إلى أولياء الميت. (3)

(1) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، 3/90.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، 12/454.

(3) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 1/340.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْزَمَ اسْتِحْقَاقَهُمْ الْأَوْلِيَّيْنَ فَيُقْسِمَانِ﴾ بخلاف المصاحف المشرقية، وهو وقف كاف عند الأنصاري ويبدأ بما بعده، بتقدير: يقولان بالله لشهادتنا، إلا أنه أشار إلى أن الأجداد هنا تعلق ﴿يَاللَّهِ﴾ بـ ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾⁽¹⁾. ومثله عند الأشموني⁽²⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهَدْتَهُمَا وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ فعند السجاوندي والنيسابوري: مجوز لوجه؛ لظاهر (إن) والوصل أجوز؛ لتعلق ﴿إِذَا﴾ بقوله: ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ والتقدير: بالله إنا إذا اعتدينا.⁽³⁾

قوله تعالى: ﴿يَاللَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾، واللام في قوله: ﴿لَشَهَدْنَا﴾ واقعة في جواب القسم، وشهادتنا مبتدأ، وأحق خبر.⁽⁴⁾ ووقف الإمام الهبتي على قوله: (فيقسمان) والابتداء بما بعده غير مسلم به ألبتة؛ لأنه يترتب منه الفصل بين متلازمين وهما الجار والمجرور ﴿يَاللَّهِ﴾ وفعل القسم ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾. فالوصل هو الأولى، ولعل وقفه موجه على تقدير فعل القول (يقولان لشهادتنا) كما ذهب إلى ذلك الأنصاري والأشموني⁽⁵⁾؛ ولكن إذا اجتمع التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى، وجملة القسم وجوابه ﴿يَاللَّهِ لَشَهَدْنَا﴾ واقعة في محل نصب مقول القول. وبذلك تعدّ جملة القول المحذوفة مستأنفة، وهذا ما سوغ له الوقف على ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾، وإن كان الأجداد عدم الوقف عليه كما أشرت وبيّنت.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ جملة ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(١٧) تعليلية لا محل لها من الإعراب⁽⁶⁾، وعليه فلا يوقف على ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ ويبدأ بما بعدها؛ لئلا يفصل بين التعليل والمعلل قبله. إلا أن وقف الإمام الهبتي على قوله ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ قد يوجه على اعتبار أن القسم المطلوب

(1) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 33/1.

(2) انظر: الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 261/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 468/1، وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 27/3.

(4) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 39/3.

(5) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 33/1. وانظر: الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 261/1.

(6) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 39/3.

منهما أن يقولاه هو ﴿لَشَهَدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهَدَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا﴾ فقط، وما بعده غير داخل في صيغة القسم. وقوله: ﴿وَمَا اعْتَدَيْنَا﴾ أي تجاوزنا الحق في قسمنا. ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ أي: إن كنا حلفنا على باطل، وأخذنا ما ليس لنا. (1) فقوله: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ استئناف مقرر لما قبله؛ أي: إنا إن اعتدنا في يميننا لمن الظالمين أنفسهم بتعريضها لسخط الله وعذابه؛ ذلك بسبب هتك حرمة اسم الله سبحانه وتعالى، أو لمن الواضعين الحق في غير موضعه. (2) والله أعلم.

المطلب الرابع: الوقف على كلمة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ آدَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾
[المائدة: 108].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ذَلِكَ﴾ الحكم المذكور من رد اليمين على الورثة ﴿آدَىٰ﴾ أقرب إلى ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾ أي: الشهود أو الأوصياء ﴿بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَهَا﴾ الذي تحملوها عليه من غير تحريف ولا خيانة ﴿أَوْ﴾ أقرب إلى أن ﴿يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾ على الورثة المدّعين، فيحلفون على خيانتهم وكذبهم، فيفتضحون ويغرمون، فلا يكذبوا، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بترك الخيانة والكذب ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ ما تؤمرون به سماع قبول ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ الخارجين عن طاعته. (3)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في المصاحف المنتشرة في المشرق الإسلامي، وهذا الوقف لم يذكر عند غيره من أهل الوقف والابتداء.

(1) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 360/6.

(2) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، 91/3.

(3) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 159/1.

والوصل هو الأولى هنا خلافاً لما ذهب إليه الهبطي؛ وذلك لأن جملة ﴿وَاتَّقُوا﴾ استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ معطوفة على الجملة الاستثنائية⁽¹⁾ مع القصر الشديد في هذا الموضع، فلماذا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؟ والمعنى على ذلك: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمِعُوا﴾ ما توصون به سمع إجابة، ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(١٠٨) أي: فإن لم تتقوا الله ولم تسمعوا قوله كنتم قوماً فاسقين، و﴿الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^(١٠٨) هم الذين لا يهديهم الله إلى حُجَّة، أو إلى طريق الجنة.⁽²⁾

وأما الوقف على قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ والابتداء بـ ﴿وَأَسْمِعُوا﴾ كما هو عند الهبطي، فربما يوجّه بأن الفصل بين الأوامر يجعل كل أمر على حده، فكأن كل أمر مستقل عن الذي قبله، فالأمر الثاني غير الأول، فهو نوع آخر، وهذا أدعى إلى اعتناء المخاطب بكل أمر، فالوقف فيه مزيد توكيد وعناية من جهة، أي: أن الله سبحانه وتعالى أمرهم بالتقوى في بادئ الأمر، ثم أمرهم بأمر آخر، وهو سماع ما جاء من عند الله والتسليم له سبحانه. والله أعلم.

المطلب الخامس: الوقف على كلمة: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ

الرَّزِقِينَ﴾ [المائدة: 114].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾

نعظمه ونشرفه ﴿لِأَوَّلِنَا﴾ بدل من ﴿لَنَا﴾ بإعادة الجار ﴿وَأَخِرِنَا﴾ ممن يأتي بعدنا ﴿وَأَيَّةً

مِنْكَ﴾ على قدرتك ونبوتني ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ إياها ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾⁽³⁾.

(1) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 50/7.

(2) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، 148/2.

(3) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 160/1-161.

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنَّا وَأَرْزُقْنَا﴾ وفي مصاحف المشاركة الوقف عند رأس الآية، وهذا الوقف لم يذكر عند غيره من أهل الوقف والابتداء؛ إلا ما جاء عند الأشموني من ذكره بصيغة تدل على التضعيف؛ حيث قال: "﴿وَآيَةً مِّنَّا﴾ حسن، وعند بعضهم ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾". (1)

قال ابن كثير: "﴿وَآيَةً مِّنَّا﴾ أي: دليلاً تنصبه على قدرتك على الأشياء، وعلى إجابتك دعوتي، فيصدقوني فيما أبلغه عنك ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ أي: من عندك رزقاً هنيئاً بلا كلفة ولا تعب ﴿وَأَنْتَ حَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾". (2)

وقوله تعالى: ﴿وَآيَةً مِّنَّا﴾ أي دلالة على توحيدك وصحة نبوة رسولك، ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ أي: وارزقنا طعاماً نأكله، وأنت خير الرازقين. فقوله ﴿وَآيَةً مِّنَّا﴾ إشارة إلى كون هذه المائدة دليلاً لأصحاب النظر والاستدلال، وقوله ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ إشارة إلى حصة النفس، وكل ذلك نزول من حضرة الجلال. فانظر كيف ابتداء بالأشرف فالأشرف نازلاً إلى الأدنى فالأدنى. ثم قال: ﴿وَأَنْتَ حَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ وهو عروج مرة أخرى من الخلق إلى الخالق، ومن غير الله إلى الله. (3)

فجملة ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ لا محل لها، فهي معطوفة على جواب النداء، وجملة ﴿وَأَنْتَ حَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ الواو تحتل أمرين:

1 - أن تكون حالية والجملة بعدها في محل نصب حال (4)، وعلى هذا التوجيه لا يوقف على قوله: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ ويبدأ بما بعده؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبها، والوصل هو ما أرجح هنا، ومما يؤيده إجماع أهل الوقف والابتداء ممن اعتمدت على أقوالهم في هذه الأطروحة على عدم الوقف، والمعنى كما في تفسير المنار: "﴿وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ حَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾" فمعناه وارزقنا منها أو من غيرها

(1) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 262/1.

(2) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 225/3.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، 464/12.

(4) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 63/7. وانظر: الدعاس، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 286/1.

مما تتغذى به أجسامنا أيضا، وأنت خير الرازقين ترزق من تشاء بحساب، وترزق من تشاء بغير حساب".⁽¹⁾

2 - أن تكون استثنائية، وجملة: ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(١١٤) لا محل لها من الإعراب مستأنفة⁽²⁾، والمعنى: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ أي المائدة، أو الشكر عليها ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(١١٤) تذييل جار مجرى التعليل، أي: خير من يرزق سبحانه؛ لأنه خالق جميع الأرزاق وحده ومعطيها بلا عوض.⁽³⁾ وهذا التقدير هو الذي يوجه به وقف الإمام الهبطي، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف؛ إلا أن الوصل هو الأولى؛ لرجحان العطف على الاستئناف، ولعلة الإجماع كما ذكرت. والله أعلم.

المطلب السادس: الوقف على كلمة: ﴿وَجِدْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ط
قُلْ اللَّهُ شَهِدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَيْتُكُمْ لَتَشْهَدُنَّ أَنَّ مَعَ اللَّهِ الْهَيْهَةَ أُخْرَى ط
قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَجِدْ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنعام: 19].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿قُلْ﴾ لهم بعد أن بينا لهم الآيات، ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ط﴾ على هذا الأصل العظيم، ﴿قُلْ اللَّهُ ط﴾ أكبر شهادة فهو ﴿شَهِدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ط﴾ على صدقي ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ لِأُنذِرَكُمْ ط﴾ أخوفكم يا أهل مكة ﴿بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ط﴾ عطف على ضمير أنذركم، أي: بلغه القرآن من الإنس والجن ﴿أَيْتُكُمْ لَتَشْهَدُنَّ أَنَّ مَعَ اللَّهِ الْهَيْهَةَ أُخْرَى ط﴾ استفهام إنكاري ﴿قُلْ﴾ لهم ﴿لَا أَشْهَدُ ط﴾ بذلك ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَجِدْ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ معه من الأصنام.⁽⁴⁾

(1) رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، مرجع سابق، 214/7. نقلا عن شيخه محمد عبده.

(2) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 63/7. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 48/3. وانظر: الدعاس، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 286/1.

(3) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، 98/3.

(4) الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 165/1.

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبطي - رحمه الله - بالوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ وهذا من الوقف الذي لم يذكر أيضاً عند علماء الوقف والابتداء ممن اعتمدت على كتبهم في هذه الأطروحة، وفي المصاحف المشرقية الوقف عند رأس الآية.

قال ابن عاشور: "وجملة: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ بيان لجملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فلذلك فصلت؛ لأنها بمنزلة عطف البيان، لأن معنى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ بأن معه آلهة هو معنى أنه إله واحد، وأعيد فعل القول لتأكيد التبليغ. وكلمة ﴿إِنَّمَا﴾ أفادت الحصر، أي: هو المخصوص بالوحدانية: ثم بالغ في إثبات ذلك بالتبري من ضده بقوله: ﴿وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١٩). وفيه قطع للمجادلة معهم على طريقة المتاركة" (1).

والواو في قوله: ﴿وَإِنِّي﴾ للعطف عطف جمل (2)، وقد وقف الإمام الهبطي هنا لأن كل جملة أفادت معنى، وهي مستقلة بذاتها، والمعنى على ذلك: قل لهم يا محمد إنما هو إله واحد فلا معبود غيره، وتوكيداً لذلك إنني بريء مما تشركون معه في العبادة من آلهة أخرى.

والوصل هو الأولى خلافاً لما ذهب إليه الإمام الهبطي، وذلك للعطف مع ارتباط العبارتين كما أشار إلى ذلك ابن عاشور في تفسيره للآية، وكذلك ترجيح دخول قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١٩) في الأمر بالقول كما جاء عند أبي حيان حيث قال: "أمره تعالى أن يخبرهم أنه لا يشهد شهادتهم، وأمره ثانياً أن يفرد الله تعالى بالإلهية، وأن يتبرأ من إشراكهم، (...)، ثم أخبر ثالثاً بالتبري من إشراكهم، وهو كالتوكيد لما قبله، ويحتمل أن لا يكون ذلك داخلاً تحت القول، ويحتمل وهو الظاهر أن يكون داخلاً تحته فأمر بأن يقول الجملتين" (3) ومما يزيد هذا الوجه قوة اتفاق أئمة الوقف والابتداء عليه، فهم جهاذة هذا الفن وأدرى بخفاياه. والله أعلم.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 170/7.

(2) انظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، 103/7. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 82/3.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 461/4.

المطلب السابع: الوقف على كلمة: ﴿عَنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَكُودُوا لِعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُمْ لِيَكْذِبُونَ﴾ [الأنعام: 28].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ فإنهم كانوا يخفون في أنفسهم ما لا يبدون، أي: كانوا كاذبين، ويبدو ذلك في قلوبهم في أكثر الأوقات؛ ولكن الأغراض الفاسدة هي من صدقتهم عن ذلك، وصرفت قلوبهم عن الخير، فهم كذبة في هذه الأمانة، وإنما قصدهم أن يدفعوا بها العذاب عن أنفسهم.⁽¹⁾

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبتي - رحمه الله - بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ مخالفاً للوقف في المصاحف المشرقية، ومخالفاً أيضاً لعلماء الوقف والابتداء فقد وقفوا عند رأس الآية.

الواو في قوله تعالى: ﴿وَلِيَكْذِبُونَ﴾ (٢٨) عاطفة أو مستأنفة⁽²⁾، وقيل حالية⁽³⁾.

فالوقف الذي اختاره الهبتي هنا محتمل غير أنه خلاف الأولى، فغاية الكلام في هذا الموضع ما ذكره ابن عطية - رحمه الله - في تفسيره للآية؛ حيث قال: "وقوله تعالى: ﴿وَلِيَكْذِبُونَ﴾ (٢٨) إما أن يكون متصلاً بالكلام، ويكون التكذيب في إخبارهم على معنى أن الأمر في نفسه بخلاف ما قصدوا؛ لأنهم قصدوا الكذب، أو يكون التكذيب في التمني على التجوز (...)، وإما أن يكون منقطعاً إخباراً مستأنفاً عما هم عليه في وقت مخاطبة النبي عليه السلام، والأول أصوب".⁽⁴⁾ والمعنى:

﴿وَلِيَكْذِبُونَ﴾ (٢٨) إخبار عنهم، وحكاية عن حالهم التي كانوا عليها في الدنيا من تكذيبهم للرسول، وإنكارهم للبعث، فجعله حكاية عن الحال الآتية. وقيل: المعنى وإنهم لكاذبون فيما أخبروا به عن أنفسهم من أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين.⁽⁵⁾

(1) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 1/254.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، 4/592. وانظر: صافي، الجدول في الإعراب، مرجع سابق، 7/118.

(3) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 3/93.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 2/283.

(5) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، 6/410.

وقد رجّح ابن عطية اتصال الكلام ببعضه، وقال بأنه الأصوب، ورجّحه كذلك القرطبي في كلامه السابق، وهو ما أرجحه هنا، ويؤيده - أيضاً - ما ذهب إليه علماء الوقف والابتداء من الوصل إلى رأس الآية. والله أعلم.

المطلب الثامن: الوقف على كلمة: ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: 33].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ في العلانية: إِنَّكَ كَذَّابٌ وَمُفْتَرٍ ﴿فَأِنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ في السرِّ قد علموا صدقك ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ بالقرآن بعد المعرفة، فقد نزلت في المعاندين الذين تركوا الانقياد للحق. (1)
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأِنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ مخالفاً لما هو موجود في المصاحف المشرقية، وهذا الوقف لم يذكر عند علماء الوقف والابتداء إلا ما جاء عند الأشموني بصيغة التضعيف؛ حيث ذكر أنه وقف جائز، ثم قال: "قال بعضهم: (لكن) إذا كان بعدها جملة صلح الابتداء بها". (2) هذا النوع من الوقف قد سبق في عدة مطالب من هذه الأطروحة، وبيّنت ما فيه، ولذلك سأشير إليها في الهامش، وأتركه هنا اختصاراً حتى لا يحصل تكرار. (3).

(1) انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 351/1.

(2) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 269/1.

(3) انظر: ص 66، 74، 86، 163 من هذه الأطروحة.

المطلب التاسع: الوقف على كلمة: ﴿ءَايَةٌ﴾ الثانية، في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ

عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ [الأنعام: 37].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿وَقَالُوا﴾ أي كفار مكة ﴿لَوْلَا﴾ هلا ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ كالناقة والعصا والمائدة

﴿قُلْ﴾ لهم ﴿إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ﴾ بالتشديد والتخفيف ﴿ءَايَةً﴾ مما اقترحوا ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا

يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ أن نزولها بلاء عليهم؛ لوجوب هلاكهم إن جحدوها. (1)

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾

مخالفاً لمصاحف المشاركة، وهذا من الوقوف التي لم تذكر عند علماء الوقف والابتداء؛ بل منهم من شدد على عدم الوقف كالأشموني، وعلته في ذلك الاستدراك والعطف.

وهذا النوع من الوقف قد سبق في عدة مطالب من هذه الأطروحة، وبيّنت ما فيه، ولذلك

سأشير إليها في الهامش، وأتركه هنا اختصاراً حتى لا يحصل تكرار. (2)

المطلب العاشر: الوقف على كلمة: ﴿تَضَرَّعُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ

بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ [الأنعام: 43].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿فَلَوْلَا﴾ فهلا ﴿إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ عذابنا ﴿تَضَرَّعُوا﴾ أي: لم يفعلوا ذلك مع قيام المقتضي

له ﴿وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فلم تلبس للإيمان ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ من

المعاصي فأصروا عليها. (3)

(1) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 167/1.

(2) انظر: ص 66 ، 74 ، 86 ، 163 من هذه الأطروحة.

(3) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 168/1.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ مخالفاً للوقف المثبت في مصاحف المشاركة، وهذا النوع من الوقف كالذي سبقه.

المطلب الحادي عشر: الوقف على كلمة: ﴿ أَهْوَاءَكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي

نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ

الْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: 56].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ أي: صرفت بأدلة العقل والسمع عن عبادة ما

تعبدون من دون الله ﴿ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ﴾ أي لا أجري في طريقكم التي سلكتموها في دينكم، من

اتباع للهوى دون اتباع للدليل، وهو بيان للسبب الذي منه وقعوا في الضلال ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا ﴾ أي:

إن اتبعت أهواءكم فأنا ضالٌّ ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ في شيء، يعني أنكم كذلك⁽¹⁾.

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ﴾ مخالفاً لمصاحف

المشاركة، وقد منع السجاوندي والنيسابوري الوقف هنا⁽²⁾ وسار على نهجها الأشموني، وعللوا

لذلك بأن ﴿ إِذَا ﴾ متعلقة بقوله: ﴿ لَا أَتَّبِعُ ﴾، وإذا منعناها الجزاء، أي: قد ضللت إن اتبعت

أهواءكم⁽³⁾.

وقف الإمام الهبطي هنا على كلمة: ﴿ أَهْوَاءَكُمْ ﴾ وقد يوجه وقفه بأن ما بعده استئناف

بياني، فقد ذكر أبو السعود أن قوله تعالى ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا ﴾ "استئناف مؤكّد لانتهائه عما نهي عنه،

مقرّر لكونهم في غاية الضلال والغواية، أي: إن اتبعت أهواءكم فقد ضللت"⁽⁴⁾.

(1) انظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مرجع سابق، 508/1.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 477/1. وانظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، مرجع سابق، 84/3.

(3) انظر: الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 272/1.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، 141/3.

فجملته: ﴿قَدْ ضَلَّكَ إِذَا﴾ جواب لشرط مقدر، أي إن اتبعت أهواءكم إذن قد ضللت. وتقديم جواب ﴿إِذَا﴾ عليها في هذه الآية، وذلك للاهتمام بالجواب. ولذلك أكد الاهتمام بـ ﴿قَدْ﴾ مع كونه مفروضاً وليس بواقع، للإشارة إلى أن وقوعه محقق لو تحقق الشرط المقدر الذي دلت عليه ﴿إِذَا﴾.⁽¹⁾

والوصل كما هو في مصاحف أهل المشرق هو الأولى في هذا الموضوع، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: ﴿إِذَا﴾ متعلقة بقوله: ﴿لَا أَتَّبِعُ﴾، وإذا منعناها الجزاء، أي: قد ضللت إن اتبعت أهواءكم.⁽²⁾ الثاني: اتفاق علماء الوقف والابتداء على الوصل؛ بل منهم من شدد على عدم الوقف.

الثالث: وضع علامة (لا) على كلمة: ﴿أَهْوَاءَكُمْ﴾ في مصاحف المشاركة، والتي تدل على عدم جواز الوقف والتشديد في ذلك.

والمعنى: ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ أي: لا أجري في طريقكم التي سلكتوها في دينكم من اتباع الهوى دون اتباع الدليل، وهو بيان للسبب الذي منه وقعوا في الضلال، وتنبية لكل من أراد إصابة الحق ومجانبة الباطل ﴿قَدْ ضَلَّكَ إِذَا﴾ أي: إن اتبعت أهواءكم فأنا ضالٌّ، ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَبِينَ﴾⁽³⁾ أي: وما أنا من الهدى في شيء، يعني أنكم كذلك.⁽³⁾ وقد علق الطيبي في حاشيته على هذا الكلام بقوله: " يعني تنبيهه لغير هؤلاء من رفة الغفلة، ومتابعة الهوى، وإرشاداً إلى متابعة دليي العقل والكتاب المنير".⁽⁴⁾ والله أعلى وأعلم.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 262/7، 263.

(2) انظر: الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 272/1.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 30/2.

(4) الطيبي، الحسين بن عبدالله (1413هـ) (المتوفى سنة 743هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق: د. جميل محمد بني عطا، ط1، جائزة دبي الدولية لحفظ القرآن الكريم، 110/6.

المطلب الثاني عشر: الوقف على كلمة: ﴿ شَيْءٌ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ حَسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا كُنْ ذِكْرًا لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُ ﴾ [الأنعام: 69].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ حَسَابِهِمْ ﴾ من حساب هؤلاء الذين يخوضون في القرآن تكديباً واستهزاءً ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ أي: وما يلزم المتقين الذين يجالسونهم شيء مما يحاسبون عليه من ذنوبهم ﴿ وَلَا كُنْ ذِكْرًا ﴾ عليهم أن يذكرهم إذا سمعواهم يخوضون بالقيام عنهم، وإظهار الكراهة لهم ومواعتهم ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُ ﴾ [٦١] لعلهم يجتنبون الخوض حياء منهم أو كراهة لمساءتهم.⁽¹⁾
دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبتي - رحمه الله - بالوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ حَسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ وهو وقف لم يذكر في المصاحف المشرقية، ولم يذكر أيضاً عند علماء الوقف والابتداء، وهذا النوع قد سبق في عدة مطالب من هذه الأطروحة، وسأتركه هنا اختصاراً حتى لا يحصل تكرار.

المطلب الثالث عشر: الوقف على كلمة: ﴿ الْمَلِكُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلِكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: 73].
المعنى الإجمالي للآية الكريمة: ذكر في موضع سابق⁽²⁾.
دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ الْمَلِكُ ﴾ وفي المصاحف المشرقية الوقف عند قوله: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ وعدوه من الوقف الجائز، وهذا الوقف لم يذكر إلا

(1) انظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مرجع سابق، 513/1.

(2) انظر: ص 178 من هذه الأطروحة.

عند النحاس، حيث قال فيه: "قطع صالح، وإن جعلت يوم ينفخ بمعنى: واذكر يوم ينفخ في الصور، قطع كاف." (1)

الوصل هو الأولى هنا وذلك لأن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ بدل من يوم يقول، وقيل الناصب له قوله: ﴿وَلَهُ الْمَلَأْتُ﴾ أي: له الملك في يوم ينفخ في الصور. (2) وممن قال بالبدل الشيخ محمود ياقوت والشيخ محمود صافي (3) والمعنى كما ذكر شيخ المفسرين ابن جرير الطبري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَلَأْتُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ قال: "فإنه خُصَّ بالخبر عن ملكه يومئذ، وإن كان الملك له خالصاً في كل وقت في الدنيا والآخرة، لأنه عنى تعالى ذكره أنه لا منازع له فيه يومئذ ولا مدّعي له، وأنه المنفرد به دون كل من كان ينازعه فيه في الدنيا من الجبابرة، فأذعن جميعهم يومئذ له به، وعلّموا أنهم كانوا من دعواهم في الدنيا في باطل". (4) فهو كقوله تعالى: ﴿لَمَنَ الْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: 16]. (5)

وأما الوقف الذي ذهب إليه الهبطي وإن كان جائزاً كوقف إلا أن الابتداء بما بعده غير مسلم به؛ لأن فيه فصل بين البدل والمبدل منه بدون مسوّغ لذلك، وبصير قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَلَأْتُ﴾ أي: له الملك في كل وقت وحين، وقوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ يحتاج إلى بيان ووضوح، ولذلك كان وصله أولى. والله أعلم.

(1) النحاس، القطع والانتناف، مرجع سابق، ص227.

(2) انظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (1405هـ) (المتوفى: 437هـ)، مشكل إعراب القرآن، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت، عدد الأجزاء: 2، 257/1.

(3) انظر: ياقوت، إعراب القرآن الكريم، مرجع سابق، ص1426. وانظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 193/7.

(4) الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، 462/11.

(5) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، 151/3.

المطلب الرابع عشر: الوقف على كلمة: ﴿أَشْرَكْتُمْ﴾ الأولى في قوله تعالى:

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا

فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ [الأنعام: 81].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

هذه الآية من قول إبراهيم عليه السلام لقومه، وهي حجة القاطعة لهم، والمعنى: وكيف أخاف الأصنام التي لا خطب لها، وهي حجارة وخشب، إذا أنا نبذتها ولم أعظمها، ولا تخافون أنتم الله ﷻ، وقد أشركتم به في الربوبية أشياء لم ينزل بها عليكم حجة، و(السلطان): الحجة، ثم استفهم على جهة التقرير فقال: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ أي: من لم يشرك بالقادر العالم أحق أن يأمن. (1)
دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبتي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ بخلاف مصاحف المشاركة التي وقفت على قوله: ﴿سُلْطَانًا﴾ وعدوه من الوقف الجائز، وهذا الوقف الذي وقفه الهبتي لم يذكر عند أحد من علماء الوقف والابتداء ممن تتبعت أقوالهم.

قال الألوسي: "قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ في موضع الحال من ضمير ﴿أَخَافُ﴾، بتقدير مبتدأ لمكان الواو. وقيل: لا حاجة إلى التقدير؛ لأن المضارع المنفي قد يقرن بالفاء، ولا حاجة هنا إلى ضمير عائد إلى ذي الحال؛ لأن الواو كافية في الربط، وهو مقرر لإنكار الخوف ونفيه عنه عليه السلام، ومفيد لاعتراهم بذلك، فإنهم حيث لم يخافوا في محل الخوف، فلأن لا يخاف عليه السلام في محل الأمن أولى وأحرى". (2)

فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ﴾ معطوف على ﴿أَخَافُ﴾ فهو داخل في التعجب والإنكار، واختلف متعلق الخوف، فبالنسبة إلى إبراهيم علق الخوف بالأصنام، وبالنسبة إليهم علقه بإشراكهم بالله تعالى؛ تركاً للمقابلة؛ ولئلا يكون الله عدل أصنامهم لو كان التركيب ولا تخافون الله تعالى،

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، 315/2.

(2) الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، 194/4.

وأتى بلفظ (ما) الموضوعه لما لا يعقل؛ لأن الأصنام لا تعقل، إذ هي من حجارة وخشب وكواكب وغيرها.⁽¹⁾

فالوصل هو الأولى هنا؛ وذلك لأن الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَتَّكُمُ اشْرِكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ يجوز أن تكون عاطفة على جملة: ﴿أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ فيدخل كلتاها في حكم الإنكار، فخوفه من آلهتهم منكر، وعدم خوفهم من الله منكر.

ويجوز أن تكون الواو للحال فيكون محل الإنكار هو دعوتهم إياه إلى الخوف من آلهتهم في حال إعراضهم عن الخوف ممن هو أعظم سلطاناً وأشد بطشاً، فتفيد ﴿وَكَيْفَ﴾ مع الإنكار معنى التعجب؛ على نحو قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44]⁽²⁾.

فعلى كلا التقديرين الوصل أولى؛ لئلا يفصل بين الحال وصاحبها، وبين المتعاطفين، والمعنى: كيف أخاف أنا ما ليس في حيز الخوف أصلاً، وأنتم لا تخافون غائلة ما هو أعظم المخوفات وأهولها، وهو إشراكم بالله سبحانه وتعالى الذي فطر السماوات والأرض.⁽³⁾

وأما بالنسبة للوقف كما ذهب إليه الهبتي فليس له إلا أنه من عطف الجمل؛ والمعنى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ﴾ لتخويفكم شيئاً مأمون الخوف، لا يتعلق به ضرر بوجه، وأنتم لا تخافون ما يتعلق به كل مخوف، وهو إشراكم بالله ما لم ينزل بإشراكه ﴿سُلْطَنًا﴾ أي: حجة.⁽⁴⁾ قال الطيبي في حاشيته معلقاً على هذا القول: " وإنما زاد (أنتم) لينبه على أنهم أحقاء بالخوف، فبنى الكلام على تقوي الحكم".⁽⁵⁾ ولكن قصر الجمل هنا وشدة ارتباطها مع بعضها البعض يجعل الوصل أولى وأقوى. وكذلك إجماع علماء الوقف والابتداء على الوصل، فهم أدري بهذا العلم من غيرهم، وإجماعهم فيه قوة للوجه، سواء كان وصلاً أم وقفاً. والله أعلم.

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 570/4.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 330/7.

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، 194/4.

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، 42/2.

(5) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو حاشية الطيبي على الكشاف، مرجع سابق، 147/6.

المطلب الخامس عشر: الوقف على كلمة ﴿سَكَنًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ

وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٦﴾ [الأنعام: 96].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ شاقَّ عمود الصبح عن ظلمة الليل وكاشفه، والإصباح مصدر كالإقبال والإدبار، وهو الإضاءة، وأراد به الصبح، وهو أول ما يبدو من النهار، يريد مبدي الصبح وموضحه، ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا﴾، يسكن فيه خلقه، ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾، أي: جعل الشمس والقمر بحساب معلوم ومعروف، لا يجاوزانه حتى ينتهيا إلى أقصى منازلهما، و(الحسبان) مصدر كالحساب، وقيل: جمع حساب، ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٦﴾﴾. (1)

دراسة موضع الوقف:

انفرد الإمام الهبتي - رحمه الله - بالوقف على قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا﴾ على بقية المصاحف المشرقية، حيث كان الوقف الجائز عندهم على قوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾، والوقف الذي وقفه الهبتي هنا لم يذكر عند علماء الوقف والابتداء.

القراءات:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا﴾ فقرأ الكوفيون وجعل بفتح العين واللام من غير ألف، ونصب اللام من ﴿آيَاتَ﴾، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام، وخفض ﴿آيَاتَ﴾. (2)

قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ﴾ نصبه بالفعل؛ لأنه مفعول به، ونصب ﴿سَكَنًا﴾ لأنه مفعول ثان.

(1) انظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، مرجع سابق، 170/3، 171.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 260/2.

ومن قرأ (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ) خفض الليل للإضافة إليه. وأما انتصاب قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ على قراءة من قرأ (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ) فإنه عطف الشمس والقمر على موضع النصب في قوله (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ) لأن معناه: وجاعل الليل، وكذلك نصب (سَكَّنًا).⁽¹⁾

قوله ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ انتصبا عطفًا على موضع ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾ لأنه في موضع نصب، وقيل: بل على تقدير وجعل، فأما من قرأ ﴿وَجَعَلَ أَيْلًا﴾ فهو عطف على اللفظ والمعنى⁽²⁾ وجوز العكبري نصب والشمس بفعل محذوف، أي: (وجعل الشمس).⁽³⁾

ففي القراءتين لا يوقف على قوله: ﴿وَجَعَلَ أَيْلًا سَكَّنًا﴾ لتعلق ما بعده به بالعطف، فلا يبدأ بـ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ والمعنى على ذلك: ﴿وَجَعَلَ أَيْلًا سَكَّنًا﴾ أي: وجعله يستريح فيه المتعب من العمل بالنهار ويسكن فيه، ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ أي: والشمس والقمر يجريان بحساب وعدد، لبلوغ أمدهما ونهاية آجالهما، ويدوران لمصالح الخلق التي جعلها لها.⁽⁴⁾

ووقف الإمام الهبتي هنا قد يوجه على قول العكبري وهو أن قوله ﴿وَالشَّمْسُ﴾ منصوب بفعل محذوف أي: (وجعل الشمس).⁽⁵⁾ وممن قال به أيضاً السمرقندي في تفسيره للآية⁽⁶⁾ فيصير مسوِّغ الوقف أنه من عطف الجمل، والمعنى على ذلك: ﴿وَجَعَلَ أَيْلًا﴾ فلما كان فائق بمعنى فلق، عطف عليه (جَعَلَ) لتوافقهما معنى، ﴿سَكَّنًا﴾ مسكوناً فيه، أي: ليسكن فيه الخلق من كد المعيشة إلى نوم الغفلة، ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ انتصبا بإضمار فعل يدل عليه جاعل الليل، أي: وجعل الشمس والقمر ﴿حُسْبَانًا﴾ أي: جعلهما على حساب؛ لأن حساب الأوقات إنما يعلم بدورهما وسيرهما.⁽⁷⁾ والوصل هو الأولى كما بيّنت، ومما يزيد هذا الوجه قوّة اتفاق علماء الوقف والابتداء على وصله، وعدم الوقف عليه، فلو كان وجهاً قوياً لسبقونا إليه. والله أعلم.

(1) انظر: الأزهرى، معاني القراءات، مرجع سابق، 372/1، 373.

(2) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، مرجع سابق، 263/1. وانظر: الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مرجع سابق، 284/1.

(3) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 523/1.

(4) انظر: المراغي، تفسير المراغي، مرجع سابق، 198/7، 199.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 523/1.

(6) انظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (المتوفى: 373هـ)، بحر العلوم، 470/1.

(7) انظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مرجع سابق، 524/1.

المطلب السادس عشر: الوقف على كلمة: ﴿الْأَبْصَرُ﴾ الأولى⁽¹⁾، في قوله تعالى:

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ لعظمته، وجلاله وكماله، أي: لا تحيط به الأبصار، وإن كانت تراه في الآخرة، وتفرح بالنظر إلى وجهه الكريم، فنفي الإدراك لا ينفي الرؤية؛ بل يثبتها بالمفهوم. ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ أي: هو الذي أحاط علمه، بالظواهر والبواطن، وسمعه بجميع الأصوات الظاهرة منها والخفية، وبصره بجميع المبصرات، ولذا قال: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ الذي لطف علمه وخبرته، ودق حتى أدرك السرائر والخفايا والبواطن.⁽²⁾

دراسة موضع الوقف:

وقف الإمام الهبطي - رحمه الله - على قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ وفي مصاحف المشاركة الوقف عند قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾، وقد أورد السجاوندي هذا الوقف في كتابه وجعله مجوزاً لوجه⁽³⁾، وخالفه النيسابوري هنا على غير عادته فعده وقفاً جائزاً؛ وذلك لاختلاف الجملتين؛ مع أن الثانية من تمام المقصود.⁽⁴⁾

الواو في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ إما أن تكون حالية، أي: حال من الهاء في ﴿لَا تُدْرِكُهُ﴾⁽⁵⁾ وعلى هذا التقدير لا يوقف على قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرَ﴾ لئلا يفصل بين الحال وصاحبها. وإما أن تكون عاطفة⁽⁶⁾ عطف جمل وهو ما اختاره ابن عاشور⁽⁷⁾، وعليه يجوز الوقف من باب عطف الجمل المختلفة، وهذا ما يوجه به الوقف الهبطي، فكل جملة قائمة بذاتها، والمعنى:

(1) أما الثانية فهي وقف عند الهبطي وفي المصاحف المشرقية كذلك.

(2) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مرجع سابق، 268/1.

(3) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 486/1.

(4) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن وרגائب الفرقان، مرجع سابق، 135/3.

(5) انظر: القيسي، المجتبي من مشكل إعراب القرآن، مرجع سابق، 286/1.

(6) انظر: صافي: الجدول في إعراب القرآن، مرجع سابق، 240/7. وانظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، 188/3.

(7) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 416/7.

نفى أن تدركه الأبصار، ثم أثبت أنه هو يدرك الأبصار، فهو الذي يقدر على الإبصار، وهو اللطيف بعباده والخبير بأحوالهم.

فالوصل هو الأولى هنا خلافاً لما ذهب إليه الشيخ الهبطي؛ وذلك لاحتمالية الحال أو العطف، وإن جاز الوقف على الثاني على أنه من عطف الجمل؛ إلا أن الجملتين فيهما ترابط واتصال ببعضهما البعض، ومما يؤيد الوصل أيضاً أن أغلب علماء الوقف والابتداء ذهبوا إليه هنا، ومن ذكر الوقف منهم كالسجاوندي والنيسابوري جعله بين الوقف الجائز، والمجوز لوجه. والله أعلم.

المطلب السابع عشر: الوقف على كلمة: ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا

بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا

يُؤْمِنُونَ ﴿١١٩﴾ [الأنعام: 109].

المعنى الإجمالي للآية الكريمة:

﴿ وَأَقْسَمُوا ﴾ أي كفار مكة ﴿ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ أي: غاية اجتهادهم فيها ﴿ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ ﴾ مما اقترحوا ﴿ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ ﴾ لهم ﴿ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ينزلها كما يشاء، وإنما أنا نذير ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ ﴾ يدريكم بإيمانهم إذا جاءت الآيات، أي: أنتم لا تدرون ذلك ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١١٩﴾ ﴾ لما سبق في علمي، وفي قراءة التاء خطاباً للكفار، وفي أخرى بفتح همزة (أن) بمعنى: لعل أو معمولة لما قبلها.⁽¹⁾

القراءات:

أ - قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم ويعقوب ونصير عن الكسائي وخلف ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ بكسر الهمزة، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿ أَنَّهَا ﴾ بفتح الهمزة.⁽²⁾

(1) انظر: الجلالين، تفسير الجلالين، مرجع سابق، 181/1.

(2) انظر: النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر (1981م) (المتوفى: 381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، عدد الأجزاء: 1، ص 200.

ب - واختلف القراء في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٠٩) فقرأ ابن عامر الشامي وحمزة الزيات بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب⁽¹⁾.

وقد نقل أبو علي الفارسي عن سيبويه قوله: "سألته: يعني الخليل عن قوله ﷺ: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنهَآ إِذْ جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٠٩) ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾؟ ثم ابتداء فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنها كان ذلك عنه عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنهَآ﴾ فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً؛ أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"⁽²⁾.

دراسة موضع الوقف:

اختار الإمام الهبتي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلَيْتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ وفي المصاحف المشرقية الوقف عند رأس الآية، وقد فصل علماء الوقف والابتداء هذا الوقف على حسب القراءتين في قوله: ﴿أَنهَآ﴾ فعند ابن الأنباري: من قرأ ﴿أَنهَآ﴾ بالكسر وقف على قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ وابتداء (إنها) ومن قرأ ﴿أَنهَآ﴾ بالفتح كان له مذهبان: أحدهما: (أن يكون المعنى وما يشعركم بأنهم يؤمنون أو لا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم)، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على قوله ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ لأن (أن) متعلقة به، والوجه الآخر أن يكون المعنى: (وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) فيحسن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾، والابتداء بـ (أن) مفتوحة، حكي عن العرب سماعاً: ما أدري أنك صاحبها، والمعنى: لعلك صاحبها.⁽³⁾ وقريباً منه رأي النحاس⁽⁴⁾. وعند الداني: من قرأ ﴿أَنهَآ إِذْ جَاءَتْ﴾ بكسر الهمزة وقف على ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ وهو تام. والتقدير: وما يشعركم إيمانكم، ثم ابتداء فأوجب فقال: (إنها) فذاك منقطع مما قبله. ومن قرأ

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 261/2.

(2) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (1993م) (المتوفى: 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، عدد الأجزاء: 7، 376/3، 377.

(3) انظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مرجع سابق، 642/2.

(4) انظر: النحاس، القطع والانتاف، مرجع سابق، ص 236.

﴿أَنْهَى﴾ بفتح الهمزة لم يقف على ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ سواء قدرت ﴿أَنْهَى﴾ بـ (لعلها) أو قدرت زيادة (لا) فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون.⁽¹⁾

وذكر السجاوندي أن قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ وقف مطلق: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده؛ لمن قرأ ﴿أَنْهَى﴾ بكسر الألف.⁽²⁾ وتبعه في ذلك النيسابوري⁽³⁾، وأما بالنسبة للأنصاري فقد أوجز حيث جعلها من الوقف التام: على قراءة ﴿أَنْهَى﴾ بالكسر استئنافاً، ومنع الوقف على قراءة الفتح، والمعنى على الأولى أي: الكسر (وما يشعركم إيمانهم).⁽⁴⁾ ونحوه رأي الأشموني⁽⁵⁾. غير أنها من الوقف التام غير مسلم به؛ للارتباط المعنوي في الآية.

والخلاصة أنه على القراءة بكسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَنْهَى﴾ يجوز الوقف باتفاق، ويمكن أن يصنّف من الوقف الكافي؛ للابتداء بعده بـ (إن) المكسورة، فهي من مسوغات الابتداء، فتكون استئنافاً، والمعنى: وما يشعركم، أي: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فأخبر الله عنهم بما علمه منهم، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون على الاستئناف. وهذه القراءة غير قراءة الهبطي؛ لأن المقصودة قراءة نافع.

وأما على قراءة الفتح في الهمزة من قوله: ﴿أَنْهَى﴾ فعلى رأي أبي عمرو الداني لا يوقف على قوله: "﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ سواء قدرت ﴿أَنْهَى﴾ بـ (لعلها) أو قدرت زيادة (لا) فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون. والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، فهي متعلقة بما قبلها في الوجهين فلا تقطع منه. ثم قال: وقد أجاز ابن الأنباري وابن النحاس الوقف على ما قبلها والابتداء بها إذا قُدرت بمعنى (لعلها)؛ لأن فيها معنى الإيجاب".⁽⁶⁾

فوقف الهبطي هنا غير مسلم به؛ خاصة وأنه يقرأ بقراءة نافع، أي: بفتح همزة ﴿أَنْهَى﴾ فالوصل أولى؛ إلا إن قدرت ﴿أَنْهَى﴾ بمعنى لعلها على رأي من قال بذلك، فيجوز الوقف؛ ولكن

(1) انظر: الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 70/1.

(2) انظر: السجاوندي، علل الوقوف، مرجع سابق، 487/1.

(3) انظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، مرجع سابق، 135/3.

(4) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 282/1.

(5) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 269/1.

(6) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 70/1.

متعلّقة بما بعدها؛ لذلك منع بعضهم الوقف على التقديرين، والمعنى: (وما يشعركم لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون). والله أعلم.

الفصل الخامس:

القيمة العلمية للوقف الهبطي.

المبحث الأول: الأسس والقواعد التي بنى عليها الوقف.

المطلب الأول: الأسباب التي دعت الشيخ الهبطي لوضع هذا الوقف.

المطلب الثاني: القواعد التي انتهجها وسار عليها في وضعه للوقف.

المبحث الثاني: أسباب نقد الوقف الهبطي.

الفصل الخامس:

القيمة العلمية للوقف الهبطي.

للقف الهبطي أهمية كبيرة وانتشار واسع في بلاد المغرب العربي، فهو وقف درّس به تلاميذه، ومن ثم قيده عنه ونقلوه، ولقي قبولاً بين الناس؛ حيث كانوا في أمسّ الحاجة إليه، ومع ذلك فهو مجهود شخصي واجتهاد موقّق لهذا العالم الجليل، ولكل مجتهد نصيب.

ووقفه فيه ما هو موافق لوجه لغوي قويّ، ومنه ما هو محلّ إشكال يحتاج إلى الروية والدقّة قبل الحكم بطلانه، وهذا ما درست منه نماذج في هذه الرسالة، ووقفت على المعني التفسيري بناء على هذا الوقف، فقد أثرى هذا العالم علم الوقف والابتداء بوقوف يظن الناظر إليها أنها جديدة، وبالبحث والتنقيب والتمحيص يجد أن غالبها قد ذكر عند علماء الوقف والابتداء، كابن الأنباري والنحاس والداني والسجاوندي وغيرهم، ومنه ما ذكر عند بعض المفسرين الذين اعتنوا ببعض مسائل الوقف أمثال ابن عطية والنيسابوري وغيرهما، ولا شكّ أن هناك وقفات تحتاج إلى نظر، فربّما يكون الوقف عليها جائزاً إلا أن الابتداء بما بعدها غير حسن، فالوصل فيها هو الأولى، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول:

الأسس والقواعد التي بنى عليها الوقف.

إن لكل عمل أسباباً تتبع منها رغبة الباحث أو العالم لوضع لبنات العلم، والاتساع في التأليف، ولا بد من ضبط ذلك العمل بأساسات وقواعد حتى يكون مفيداً، ويحصل به النفع وتعمّ به الفائدة، وليسير الباحث وفق خطة منهجية منضبطة، تحذوها الفطنة والخبرة والذكاء؛ ليكون هذا العمل علمياً يخضع لأساسيات البحث العلمي المتعارف عليها بين الباحثين، حتى يصلح للتداول بين رواد العلم، ويكون منهلاً عذباً لمن أراد أن ينهل منه.

ولا شك أن ابن أبي جمعة الهبطي – رحمه الله – قد ألف هذا الوقف في أواخر القرن التاسع أو بداية العاشر الهجري⁽¹⁾، وقد لقي هذا الوقف قبولاً وانتشاراً واسعاً بين الناس في بلاد المغرب الإسلامي وبعض البلاد الأفريقية، فهم يقرءون به ويدونونه في مصاحفهم ويحرصون على تعلّمه

(1) لأنه عاش ما بين (850-930هـ).

وتعليمه، مما دفعني للرغبة في معرفة الأسس والقواعد التي بنى عليها هذا الوقف، ليكون هذا الفصل تنمّة لهذه الرسالة وخالصة لها، وقد قسمته إلى مطلبين اثنين:

المطلب الأول: الأسباب التي دعت الشيخ الهبطي لوضع هذا الوقف:

إن المتتبع للوقف الهبطي لا يكاد يجد أسباباً واضحة ودواعي معروفة لهذا التقييد؛ وذلك لأن المؤلف - رحمه الله - لم يذكر شيئاً في ذلك، ولم ينقل عن طلبته شرح لهذا التقييد الذي وضعه، وإنما كان اجتهاداً منه، خاصة وأنه قضى حقبة من الزمن في تعليم القرآن الكريم، وعرف معاناة تلاميذه آنذاك في اختيار مواطن الوقف والابتداء؛ مما دفعه إلى وضع هذا التقييد الذي نال القبول بعده وانتشر بين القراء، حتى صار ينسب إليه ويمكن استنتاج هذه الأسباب وتلخيصها اجتهادياً على النحو التالي:

أ - وضعه لعامة الناس آنذاك في بلاد المغرب، فقد كانوا يقرءون بدون ضوابط تضبط قراءتهم، وليبين لهم أين يقفون ومن أين يبتدئون.

ب - كانت هناك عادة قديمة في بلاد المغرب العربي وهي القراءة الجماعية للورد اليومي، فهم يقرءون بعد صلاة الفجر، أو بعد صلاة المغرب جزءاً أو جزءين من القرآن الكريم في كل يوم، وقد كانوا يقرءون بالوصل دائماً ومن ينقطع عنه النفس يأخذ نفساً جديداً ويستكمل مع البقية أينما وصلوا في القراءة، فهذا الوقف قد يعينهم على ذلك؛ حتى لا يتكفون ولا يأتمون، ولا يفوتهم الأجر في القراءة؛ لأن بعضهم قد يقف في وسط الكلمات أو يأتي بالأحرف ناقصة، أو يضع عليه مقدار معين من القراءة عند أخذ النفس؛ مما يخلّ بالمعنى، ويقطع القراءة عن بعضها البعض، وهذا لا يجوز في فنّ التجويد.

ج - كما نعلم أن الشيخ الهبطي رحمه الله اشتهر بتدريس القرآن الكريم، ولم يكن في ذلك الوقت من وقف مشتهر عند الطلبة في بلاده، فوضع لهم هذا الوقف ليسهل على مريدي القراءة للقرآن الكريم الوقوف في الأماكن التي يحسن الوقف عليها، ووصل ما لا يتحقق به المعنى المراد، أو يوهم خلاف المقصود؛ لذلك نجد أنه يوضح أكبر قدر من الوقوف وأحياناً يفصل بين الجمل المتعاطفة التي يقصر النفس فيها عن بلوغ التمام أو الوقف الأفضل والأولى، وذلك كله مراعاة لنفس الطالب.

د - ومما يؤكد ذلك أنه لم يجعل علامات مختلفة للوقف، تبين التام منه والكافي والحسن وغيرها، وإنما اعتمد علامة واحدة وهي حرف الصاد من كلمة (صه)، ووضعت على آخر الكلمة الموقوف عليها، عند جواز الوقف مهما اختلفت مراتبه.

هـ - هذا النوع من الوقف يسهل على القراء طريقة جمع القراءات، وذلك بوضع وقفات قريبة وصحيحة لا تخل بالمعنى، وليستطيع القارئ أن يعطف الوجه الآخر أو الرواية أو القراءة الأخرى دون أن يخلّ بالمعنى المراد.

و - أراد أن يسهم في خدمة كتاب الله ﷺ عن طريق واقع ملموس، خاصة وأن الناس في حاجة ماسة إليه في ذلك الوقت.

المطلب الثاني: القواعد التي انتهجها وسار عليها في وضعه للوقف.

من الواضح أن الإمام الهبطي - رحمه الله - قد وضّح أكبر قدر من الوقوف وقارب بينها، مع مراعاة الابتداء بعدها، ولعل السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى الرواية المنتشرة في بلاد المغرب العربي آنذاك، وهي رواية ورش⁽¹⁾ عن نافع المدني - رحمهما الله تعالى، وهذه الرواية تمتاز بطول مدودها، فهو يقرأ بطول المد المتصل والمنفصل، والأوجه الثلاثة في مدّ البدل، وهذا يحتاج إلى جهد بليغ، ونفس طويل، يصعب حتى على أكبر القراء بلوغ التمام في الوقف، ويحتاج منهم إلى تجزيء الآية أجزاء، والأولى منهم بذلك طلبة جلق التحفيظ والمدارس، فانتقى لذلك قواعد سار عليها وجعلها نبراساً له في هذا الاختيار، وهي قواعد تتضح وتستنتج من تتبع الوقف الهبطي⁽²⁾، فكما هو معلوم أن الشيخ الهبطي رحمه الله لم يبيّن شيئاً في هذا الوقف غير التقييد بكتابة الكلمات الموقوف عليها، والفصل بينها بنقطة دون توضيح أو تعليل، ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

(1) هو عثمان بن سعيد الملقب بورش أبو سعيد المصري المقرئ. قرأ القرآن وجوده على نافع عدة ختمات، في حدود سنة خمس وخمسين ومائة. ونافع هو الذي لقبه بورش لشدة بياضه، والورش شيء يصنع من اللين. وقيل: لقبه بالورشان، وهو طائر معروف. وكان يقول: اقرأ يا ورشان، وهات يا ورشان، ثم خفف وقيل ورش، وكان لا يكرهه ويعجبه، ويقول: أستاذي نافع سماني به، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. فقرأ عليه أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبي طيبة، وكان ثقة حجة في القراءة.

توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مرجع سابق، ص 93.

(2) ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب: السنيد، عادل عبد الرحمن، الاختلاف في وقوف القرآن، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: 1. وكتاب: أبو عافية، محمد صالح، الأسس العامة التي بنى عليها الشيخ الهبطي وقفه، رسالة ماجستير في قسم اللغة والحضارة، جامعة الجزائر.

أ - وقف على أغلب وقفات الإمام نافع المدني - رحمه الله - أحد القراء العشرة، وهي المشتهرة في بلاد المغرب الإسلامي بروايتها قالون⁽¹⁾ وورش. كالوقف على كلمتي: ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿أَنْفَى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقُنَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ الَّذِينَ هُمْ يُؤْمِنُونَ وَاللَّهُ فَضِيلٌ﴾ [النساء: 77]، قال الأشموني عن هذا الوقف: "﴿قَرِيبٌ﴾، و﴿قَلِيلٌ﴾ كلها وقوف جائزة، وقال نافع تام؛ لأنَّ الجملتين وإن اتفقتا فالفصل بين وصفي الدارين لتضادهما مستحسن".⁽²⁾

وكالوقف على كلمة: ﴿مُلُوكًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أُوذِيَ النَّاسُ مِنْكُمْ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَلِّمَهُمُ الْكُفْرَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ فَارْتَضُوا رَبِّي وَأَنبَغِي وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النساء: 74]، و﴿الماندة: 20﴾.

ب - وقف على رؤوس الآي إن أفادت معنى ولا تعلق لها بما بعدها، أما إن كان لها تعلق لفظي فإنه يصلها، وهذا النوع من الوقف هو أحد المذاهب الأربعة للعلماء في الوقف على رؤوس الآي وهي:

المذهب الأول: الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، مهما كان التعلق بما بعدها شديداً، وحتى لو أدى ذلك إلى فساد المعنى، كالوقف على قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكَهَمَ يَقُولُونَ﴾ [الصافات: 151]، والابتداء بقوله ﴿وَلَدَّ اللَّهُ﴾ [الصافات: 152]، يرى أصحاب هذا المذهب أن الوقف على رؤوس الآي سنة يثاب على فعلها، ويسمونه بالوقف السنّي، واستدلوا بحديث أم سلمة رضي الله عنها: الذي سئلت فيه عن قراءة رسول ﷺ فقالت: (كان يقطع قراءته آية آية: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاحة: 1-4]⁽³⁾.

(1) هو قالون أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي، مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحوهم. قيل: إنه كان ربيب نافع، وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها جيد، لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر وحذق. وروى الحديث عن شيخه، وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وتنبّل لإقراء القرآن والعربية. وطال عمره وبعد صيته، قيل: قال له نافع: كم تقرأ علي؟ اجلس إلى أسطوانة حتى أرسل إليك من يقرأ، وكان قالون شديد الصمم، فلو رفعت صوتك، لا إلى غاية لا يسمع فكان ينظر إلى شفطي القارئ، فيرد عليه اللحن والخطأ، وقرأ عليه بشر كثير منهم ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط، توفي سنة عشرين ومائتين وله نيف وثمانون سنة - رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مرجع سابق، ص 93.

(2) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 162/1.

(3) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، حديث رقم 26526، 147/44، 148.

قال ابن الجزري: "وكذلك عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة".⁽¹⁾ وقال أبو

عمرو الداني: "وهو أحب إليّ" يقصد وقف السنة.⁽²⁾

وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإن تعلق بما بعدها، قالوا: واتباع هدي

رسول الله - ﷺ - وسنته أولى.

المذهب الثاني:

جواز الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها إن لم يوجد ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، فإن وجد ارتباط بينهما يوقف على رأس الآية، ثم توصل بما بعدها، وبذلك يمكن الجمع بين العمل بالحديث وبين مراعاة التعلق اللفظي بينهما، مثال ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿لَمَّا كُمُ تَنفَكُّوْنَ ﴿١١٣﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: 220]، فإن ﴿تَنفَكُّوْنَ﴾ رأس آية، ولكن الابتداء بما بعده لا يفيد معنى، فلهذا لا يحسن الابتداء بما بعده؛ بل يستحب العود إلى ما قبله، وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسداً فلا يوقف عليه؛ بل يجب وصله بما بعده.

قال الأنصاري: "وليس آخر كل آية وقفاً؛ بل المعاني معتبرة، والأنفاس تابعة لها، والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طول يبلغ الوقف الذي يليه فله مجاوزته إلى ما يليه فما بعده، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك عليه أن لا يجاوزه، كالمسافر إذا لقي منزلاً خصباً ظليلاً كثيراً الماء والكلاء، وعلم أنه إن جاوزه لا يبلغ المنزل الثاني، واحتاج إلى النزول في مفازة لا شيء فيها من ذلك، فالأوفق له أن لا يجاوزه".⁽³⁾

المذهب الثالث:

جواز السكت بلا تنفس على رأس الآية، بناء على أن السكت على رؤوس الآي يجوز مطلقاً سواء صحت الرواية به أم لا حال الوصل، وهذا المذهب منسوب لأبي عمرو البصري، قال ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: "فروينا عنه - أي عن أبي عمرو - أنه كان يتعمد

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 226/1.

(2) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 11/1.

(3) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مرجع سابق، 12/1.

الوقف على رءوس الآي ويقول هو أحب إلي" (1)، واستند أصحاب هذا المذهب على حديث أم سلمة الذي ذكرناه سابقاً، وقد حملوا الوقف فيه على أنه السكت، وهذا المذهب ضعيف عند عامة القراء.

قال الحصري رحمه الله: "إن هذا الأثر المروي عن أبي عمرو لا يصح سنداً لهذا المذهب؛ لأن المتقدمين كثيراً ما يذكرون لفظي السكت والقطع ويريدون بهما الوقف، فهذه الألفاظ الثلاثة: القطع والسكت والوقف في لسان المتقدمين من علماء القراءة بمعنى واحد (...). وحمل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر" (2).

المذهب الرابع:

أن حكم الوقف على رءوس الآي كغيرها مما ليس برأس آية، فانظر إلى ما بعد رأس الآية فإن كان له تعلق لفظي برأس الآية لم يجز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن هناك تعلق جاز الوقف، قال الدكتور إبراهيم عبدالكريم: "وهذا هو المذهب المختار من هذه المذاهب؛ وذلك لأن معاني الآيات وسموّ بلاغتها، وسر إعجازها، ورصانة أساليبها كل ذلك لا يظهر ولا يتضح إلا بربط الجمل وتعانق كلماتها" (3).

والمذهب الرابع هو المذهب الذي اختاره الشيخ الهبطي، حيث لم يلتزم بالوقف على رءوس الآي دائماً فوقف على بعضها، ووصل بعضها لشدة تعلقها بما بعدها، كوصل أفعال اليهود وأقوالهم مع بعضها البعض ولم يفصل بينها، حتى مع وجود رءوس الآي، فهذه الآيات كلها بالوصل عنده، وهي قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٥٥﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَنًا عَظِيمًا ۝١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ۝ [النساء: 155-157] فوقف عند انتهاء كلامهم، ثم ابتدأ بالرد عليهم وتقنيد ما قالوا، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾.

ج - وقف على الاستثناء المنقطع وذلك لبيان هذا الانقطاع الذي يفيد الوقف دون الوصل، كالوقف

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 238/1.

(2) الحصري، محمود خليل (2002م)، معالم الإهداء إلى معرفة الوقف والابتداء، ط1، مكتبة السنة، القاهرة- مصر، ص/53.

(3) انظر: صالح، إبراهيم عبد الكريم عوض (2006م)، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ط1، دار السلام - مصر، ص38.

على كلمة: ﴿يَضْرُوكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضْرُوكُمْ إِلَّا آذَىٰ وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: 111].

د - وقف على أسماء الإشارة إذا كانت الجملة التي بعدها على تقدير الاستئناف، كالوقف على كلمة: ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ، كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوَالِيهِ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [31] مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا

حيث إنه وصل رأس الآية لتعلق المعنى كما هو مذهبه فيما سبق ووقف على اسم الإشارة.

هـ - يفصل بين الجمل المتعاطفة إذا كانت الآية طويلة، كالوقف على الكلمات الآتية: ﴿وَبَنَاتِ الْأَخْتِ﴾، ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ﴾، ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: 23].

و - يفصل بين الجمل المتعاطفة خاصة إذا كانت تختلف عن بعضها البعض، كأن تكون الأولى أمراً والثانية نهياً أو العكس، كالوقف على كلمة: ﴿فِيمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 5].

ز - يقف على ما فيه تنزيه الرب وتعظيمه ﷻ، كالوقف على كلمة: ﴿سُبْحٰنَهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ هُوَ الْعَزِيزُ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا أَنْقُوهُنَّ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: 68]. فقد وقف على كلمة ﴿سُبْحٰنَهُ﴾ للتنزيه، والوقف على لفظ الجلالة: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ

شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ
بِالْجُنُبِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ [النساء: 36].
فالهبطي يقف على لفظ الجلالة متى تسنى له ذلك، ربما من باب التزيّد في تنزيه الله تعالى، وتربية
المهابة في النفس، فلم يعطف عليه شيء، كأنه يريد أن يقول للسامع تفكر في هذا الاسم العظيم،
وهذا يحمل السامع على الامتثال والإقبال.

ح - أحياناً يقف على ما يتناسب مع مذهب الإمام مالك بن أنس _ رحمه الله _ إمام دار الهجرة،
كما في اختياره للوقف على كلمة: ﴿ بُرءُوسِكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وَأُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾

ط - يهتم بالجانب العقدي كما في فاتحة سورة الأنعام الوقف على كلمة: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ في قوله
تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: 3]. حيث
وقف على لفظ الجلالة تعظيماً وتنزيهاً لله سبحانه وتعالى، واعتبر الجملة مبتدأ وخبراً تم الكلام
عندها فوقف، ثم استأنف ما بعدها.

ي - يفصل بين الكلامين المتناظرين أو المتضادين، كاختياره للفصل بين الفريقين في قوله تعالى:
﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لِأَرْبِ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي
السَّعِيرِ ﴾ [الشورى: 7]. فوقف عند قوله تعالى: ﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ ﴾. ثم استأنف ﴿ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾

ك - يقف قبل حرف الاستدراك (لكن) (ولكن) المخففة أو الثقيلة غالباً، كالوقف على كلمة:
﴿ وَأَقْوَمَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ
مُسْمَعٍ وَرَعَيْنَا لِيَّا بِالسِّنَنِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن
لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 46].

و كالوقف على: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ
رَبِيعٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِن أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 117].
قال الأشموني: " ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ﴾ ليس بوقف؛ للاستدراك والعطف". (1)

(1) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 185/1.

وعلق أيضاً في موضع سابق من سورة البقرة بقوله: "وعلى كل قول فيه البداءة بـ (لكن)، وهي كلمة استدراك، يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، وواقعة بين كلامين متغايرين فما بعدها متعلق بما قبلها استدراكاً و"عطفاً"⁽¹⁾. ووقف الجمهور على رأس الآية عند قوله تعالى:

﴿وَلَكِنَّ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (١٧) و"عدوه وقفاً تاماً".

ل - الوقف عند اختلاف القراءات فقد يكون الوقف جائزاً على قراءة دون أخرى، كالوقف على كلمة ﴿نُزِدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ نُفِخَ فِي السُّورِ عَلَى النَّارِ فَمَا عَلَمُوا بِسَعِيرِهَا أَنَّهُمْ يُخْفَوْنَ فِيهَا وَالنُّجُودُ وَالْحَرَسُ عَلَيْهِمْ فِي يَوْمِئِذٍ الْغَلِيظِ﴾ (الأنعام: 27). فقراءته بالرفع⁽²⁾ في ﴿وَلَا تُكذِّبُ﴾ و﴿وَنُكُونُ﴾ لأنه يقرأ بقراءة نافع المدني. وأما على قراءة النصب فليس بوقف⁽³⁾.

م - الوقف عند الابتداء بشرط جديد كالوقف على كلمة: ﴿سَوْكُومٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَافِهِمْ وَإِن يُسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلْ لَهُمْ آيَاتٍ فَهِيَ اللَّهُ عَلِيمٌ﴾ (المائدة: 101). والابتداء بالشرط بعدها وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾.

ن - يقف وقف البيان⁽⁴⁾ إن احتاج المعنى إلى ذلك، كالوقف على كلمة:

﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (النساء: 157) فعند الأنصاري وقف صالح، ثم نقل قول الداني بأنه كاف⁽⁵⁾. وقد سلك الأشموني مسلكاً في هذا الوقف حيث بين أن الوقف على قوله تعالى: ﴿عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ وقف بيان، ثم يبتدئ ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ على أنه منصوب بإضمار أعني؛ وذلك لأن اليهود لم يقرؤا بأن عيسى رسول الله، فلو وصلنا

(1) الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 81/1.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، 257/2.

(3) فصلت القول فيها في المبحث الأول من الفصل الرابع، انظر ص 174.

(4) البيان: وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 9]. فرق بين الضميرين، فالضمير في قوله تعالى ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ للنبي ﷺ وفي قوله ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد، وهو التفريق بين الضميرين عند من يرى ذلك هنا، فالأمر فيه خلاف بين المفسرين وهي من الآيات التي تصلح للتفسير المقارن، والتام على قوله: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾. انظر: ص 19 من هذه الأطروحة.

(5) انظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، مرجع سابق، 233/1.

﴿عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ بقوله ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ لذهب فهم السامع إلى أنه من نتمّة كلامهم، وليس الأمر كذلك. (1)

ص - يقف قبل الجمل المعترضة كالوقف على كلمة: ﴿شَيْءٍ﴾ في قوله تعالى:

﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٦﴾﴾

[الأنعام: 102]. قال ابن عاشور: " وجملة: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٦﴾﴾ يجوز أن تكون معطوفة على الصفات المتقدمة فتكون جملة ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ معترضة، ويجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ بناء على جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس". (2)

ع - يقف قبل الفاء الفصيحة كالوقف على كلمة: ﴿سُنُّنٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَدَخَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنُّنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران: 137]. وقد نبّه أبو البقاء العكبري - رحمه الله - على سبب دخول الفاء في قوله تعالى ﴿فَسِيرُوا﴾؛ فعّل له بأنّ المعنى على الشرط؛ أي: إن شككتم في ذلك فسيروا. (3)

المبحث الثاني: أسباب نقد الوقف الهبطي.

إن من المعروف أن كل كتابة أو تأليف جديد يتعرّض للنقد والتمحيص والنظر فيه، وما جاء به مؤلفه من شيء جديد فيه، وكما يقال: من ألف فقد استهدف، والشيخ الهبطي - رحمه الله - من علماء القرن العاشر، وقد سبقه كثير من المؤلفين في علم الوقف والابتداء، كأبي بكر بن الأنباري، وأبي جعفر النحاس، وأبي عمرو الداني، وغيرهم؛ ولكن طريقته في الوقف تختلف عنهم، حيث إنهم وضعوا تأليف متداولة بين الناس خاصة بعلم الوقف والابتداء، أما بالنسبة للشيخ الهبطي فقد وضع تقييدا لضبط الوقف لطلبته، ومن ثمّ انتشر بينهم وبين عامة الناس، وتلقوه في بلاد المغرب العربي بالقبول، فهو أهل للإقدام على أمر كهذا فقد امتدحه كثير منهم، حيث قال عنه صاحب الفكر السامي: "الفاسي الإمام الفقيه النحوي الفرضي الأستاذ المقرئ، وهو الذي يقرأ أهل المغرب بالوقف الذي جعله في القرآن الكريم منذ زمنه إلى الآن، مطبقين عليه" (4).

(1) انظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مرجع سابق، 175/1.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، 413/7.

(3) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، 293/1.

(4) الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مرجع سابق، 315/2.

وذكر سعيد إعراب أنه كان عالماً عاملاً، خيراً تقياً، فقيهاً فرضياً، متبحراً في علوم العربية، عارفاً بالقراءات ووجوهها.⁽¹⁾

فهو لم يقصد وضع كتاب في هذا الشأن، وإنما جاء بوقف قد تبدو الغرابة من النظرة العجلى في البعض منه، مع أن غالبه مسبوق إليه فيه، غير أنه لم يدون في المصاحف المشرقية، من هنا نظر إليه البعض على أنه وقف مستحدث والناس في ذلك ينقسمون إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: فريق موافق متعصب لهذا الوقف يأخذ به في قراءته وتعليمه للناس ولا يرضى بتجاوز موطن الوقف أو الأخذ بغيره. وهذا يكثر عند صنفين من الناس:

1 – الطلبة الذين يتدارسون القرآن الكريم لتعودهم عليه وسهولته، وكثرة مواطن الوقف دون جهد أو تعب.

2 – بعض المشايخ الذين أخذوه عن شيوخهم وتشبثوا به، ولم يأخذوا بغيره، ولم ينظروا في كتب التفسير والإعراب، للأخذ بالوقف الأكمل.

الفريق الثاني: فريق معارض لما انفرد به من مواضع الوقف، دون توضيح أو عرض للأدلة والبراهين.

وهذا فريق معارض لما انفرد به الشيخ الهبتي من مواضع الوقف دون عرض للأدلة وبيان الحجج؛ بل تضعيفا لما جاء به من الوهلة الأولى مع وصفه بأوصاف لا تليق بين الناس لاسيما المتعلمين وطلبة العلم، فقد ذكر صاحب الرسالة الموسومة بعنوان: "منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبتي": وهو عبد الله العُمري⁽²⁾. والناظر إلى العنوان يلاحظ الحكم المسبق على ضعف الوقوف قبل دراستها، وفي مقدمة رسالته بين أنه يذكر الوقوف الضعيفة - في رأيه - عند الإمام الهبتي، وأن منها ما هو على تقديرات ضعيفة، ثم قال: ولا أنبه على جميع الوقوف؛ وإنما أنبه على ما كان قبحه ظاهراً لا يخفى على متعلم، ثم قال: بأن الشيخ المهدي الفاسي ألف رسالة⁽³⁾ في بيان وقوف الهبتي الضعيفة وغير الصحيحة.⁽⁴⁾

(1) انظر: سعيد إعراب، **القراءات بالمغرب**، مرجع سابق، 177.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي العثماني المكناسي المولود عام (841هـ)، رحل إلى المشرق، واستفاد من الأعلام هناك، قال عنه تلميذه الونشريسي: كان إماماً مجوداً مقرئاً مجوداً صدرأ في القراءات متفناً فيها عارفاً بوجوه القراءة وعللها. انظر: سعيد إعراب، **القراءات بالمغرب**، مرجع سابق، ص 70.

(3) عنوانها "الدرة الغراء في وقف القراء"، مرجع سابق، تأليف المهدي الفاسي.

(4) انظر: الغمري، **منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبتي**، مرجع سابق، ص 6.

الفريق الثالث: فريق بين الفريقين السابقين فهو ليس بمغال فيه ولا بالمعارض له؛ بل ينتقد نقداً علمياً بناءً.

فهذا فريق ليس بمغال في هذا الوقف ولا بمعارض له؛ بل يعتبر فريقاً ناقداً نقداً علمياً معتمداً في ذلك على كتب التفسير واللغة والإعراب والوقف والابتداء وغيرها، فهو يعرض الأدلة والآراء ثم ينظر ويبحث فيها ويوجهها، ومن ثمّ يؤيد هذا الوقف أو يعارضه بأسلوب علمي، وخطوات سليمة، تليق بالبحث العلمي، وهذا أكثر ما يكون في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية.

وممن سلك هذا المسلك إبراهيم أحمد عبد الجليل في رسالته الموسومة بـ: "التوجيه اللغوي للوقف المشكل عند الإمام الهبطي في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم" هذه رسالة دكتوراه في تخصص القراءات القرآنية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، نوقشت سنة: 2016م، وقد اهتمت هذه الدراسة بالناحية اللغوية أكثر من غيرها، وكانت تختص بالثلاثة أجزاء الأولى من القرآن الكريم فقط.

ورسالة أخرى بعنوان: "التوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى": ربيعة خفة، هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في الآداب واللغة العربية في جامعة محمد خضيرة بسكرة بالجزائر، نوقشت سنة 2015-2016م، ركزت هذه الدراسة على الناحية النحوية ومن ثم أثرها في المعنى، وذكرت في دراستها خصائص الوقف الهبطي وموقف العلماء منه، ثم بينت حدود الاتفاق والاختلاف بينه وبين وقف المشاركة، مع ذكر بعض الأمثلة المتفرقة لما تقول.

خلاصة أسباب نقد الوقف الهبطي:

ويمكن تلخيص هذه الأسباب بصفة عامة إلى ما يلي:

أ - اشتهر وقفه بعلامة (صه) التي لم تكن موجودة قبل ذلك في المصاحف؛ مما جعل البعض ينتقده.

ب - له بعض الوقوف الغريبة التي لم يسبق إليها فيما وقفت عليه، مما يجعل البعض يستهجنها من الوهلة الأولى دون تدبر أو نظر إلى كتب التفسير واللغة والإعراب؛ ولكن بالنظر والبحث فيها منها ما هو مستساغ وهو الكثير، ومنها ما ليس بذلك ولكنه القليل.

ج - كثر مواطن الوقف على ما يجوز الوقف عنده، دون مراعاة لبيان نوع الوقف وتفاوت مراتبه.

د - أحياناً يصل نهاية الآية بما بعدها ثم يقف على وقف غير معتاد عند البعض بناء على تعلق المعنى بين الآيتين كالوقف على كلمة: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ في قوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١١٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا تُسَبِّحُكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١١﴾﴾ [آل عمران: 190، 191]. فإنه يصل الآية الأولى ويقف عند كلمة: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ في الآية الثانية.

هـ - لم يضع تأليفاً خاصاً به يبين فيه أسباب اختياره أو القواعد التي سلكها في اختياره لهذا الوقف، كما أنه لم يوجه أيّاً منها.

و - وقفه على قراءة الإمام نافع مما يجعل الوقف مستغرباً أحياناً ولكن بالرجوع إلى اختلاف القراءات كالغيبية والخطاب وغيرها ينجلي الإبهام. فكما نعلم أن رواية حفص تمثل النسبة الأكبر في العالم الإسلامي.

ز - بنى وقفه على رواية ورش خاصة، وهي رواية تتميز بطول المدود، وتحتاج إلى نفس طويل؛ ليصل القارئ إلى الوقف الذي يبين المعنى المراد من الآية.

ح - أحياناً يلجأ إلى وقف مستغرب بناء على وجه محتمل للإعراب أو لتفسير الآية، غير أنه غير شائع أو تأويل بعيد؛ مما جعلهم يصفون بعض وقفاته بالتكلف أو التعسف، بناء على أن هذا الوقف غير مألوف عندهم. والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره واهتدى: أما بعد:

فهذه دراسة تختص بالوقف الهبطي وتكشف النقاب عن خفاياه، وتزيل الإبهام، فقد اشتهر عن عالم جليل من علماء القرن العاشر الهجري في بلاد المغرب، وهذا الوقف لم يحظ بنصيبٍ وافرٍ من البحوث والدراسات المعمّقة؛ إلا القليل منها في الآونة الأخيرة، وقد استفدت من هذه الرسالة كثيراً، في علم الوقف والابتداء، حيث وقفت على تراث قديم لاستخراج أوجه الوقوف المستساعة من غيرها، وذلك بتطبيق الدراسة على هذه النماذج من القرآن الكريم، بطريقة الحصر؛ مما جعل المواضيع تتنوع في الترجيح بينها من حيث اللغة أو الإعراب أو التفسير، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في الآتي:

أ - كشفت الدراسة عن أن جل وقوف الإمام الهبطي التي تتبعتها لها وجه في العربية أو التفسير، وهذا دليل على أنه لم يضع الوقف عبثاً؛ بل إنه عن علم وتأمل وفهم ودراية.

ب - توصلت الدراسة إلى أن آراء علماء الوقف والابتداء تتفق أحياناً، أو تقرب من بعضها كثيراً، فمثلاً الأنصاري والأشموني بينهما تقارب إلى حدّ كبير.

ج - وضع الإمام الهبطي وقفه على ما يجوز الوقف عليه، سواء أكان الوقف تاماً أم كافياً أم حسناً.

د - وقفات الإمام الهبطي منها ما تخرّج على تأويلات محتملة؛ ولكنها بعيدة من ترجيحات المعربين والمفسرين؛ لذلك تظهر الغرابة من وقفه أحياناً من الوهلة الأولى؛ ولكن بالبحث والدراسة غالباً ما يتبين خلاف ذلك.

هـ - يسعى في وقفه إلى بيان أكبر قدر ممكن من الوقوف، وللقارئ أن يختار ما شاء منها، فهو يفيد من كان ذا نفس قصير، ويخير من كان ذا نفس طويل؛ لينتقي الأنسب والأولى في الوقف.

و - مواضع الانفراد عند الهبطي تختلف إلى نوعين اثنين:

النوع الأول: نوع انفرد به عما هو موجود في رسم المصاحف المشرقية. وهو الأكثر في انفرداته.

النوع الثاني: انفرد به عن علماء الوقف والابتداء السابقين له، وهو القليل.

ز - توصلت الدراسة إلى عدد من موافقات أو مخالقات الباحث للوقف الهبطي، فقد حاولت أن أضع رأيي في نوع الوقف حسب اجتهادي واستعانة بما وقفت عليه من أقوال لعلماء الوقف والابتداء، وذلك في نهاية كل مطلب، حتى تكون الدراسة أكثر فائدة وأعم نفعاً.

ط - لا بدّ من مراعاة الابتداء أيضاً أثناء القراءة، فقد يحسن الوقف على كلمة ولكن الابتداء بما بعدها يكون قبيحاً أو غير مفيد لمعنى، فحينئذ يتحتّم على القارئ أن يعيد قبل محلّ ذلك الوقف؛ ليأتي بالمعنى المراد من الآية الكريمة على أكمل وجه.

وفي خاتمة هذه الدراسة التي أرجو أن أكون قد وقّفت فيها لبيان المقصود، وإثراء توجيه هذه الوقفات بمزيد من المعاني التفسيرية واللغوية، وإظهار أوجه مستساغة للوقف، وذلك بتتبّع الكتب والانتقاء منها بما يخدم هذه الأطروحة بالصورة الحسنة، ويفي بالغرض، وقد اجتهد الإمام الهبطي في وضعه للوقف الذي كان أساساً لتلاميذه في مدارس التحفيظ، ثم كتب الله لوقفه الانتشار الواسع والقبول بين الناس، وهذا إنما يدلّ على اجتهاده وعلوّ كعبه في العلم، وكانت حاجة الناس في بلاد المغرب حينها ماسّة إلى بيان وقف للقرآن الكريم.

وقد اجتهدت وفعلت ما بوسعي لأظهر هذا العمل بالصورة الأنسب والأكمل، ولا أدعي الكمال، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فمن نفسي والهوى والشيطان. فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما يسره خدمة لكتابه الكريم، فاللهم اجعله حجّة لنا لا علينا، وارزقنا تلاوته آناء الليل وأطراف النهار لعلك ترضى، هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التوصيات

وقد جرت العادة في البحوث العلمية أن تذكر بعض التوصيات التي يتوصل إليها الباحث من خلال دراسته؛ لتفتح باباً لمن يريد أن يستزيد من البحث والتنقيب، ويستكمل بعض الدراسات، ومن أهمّ هذه التوصيات:

أ - الوقف عند الإمام الهبطي جدير بالاهتمام؛ وخاصةً لانتشاره في بلاد المغرب العربي وأفريقيا، حيث يعتمدون عليه اعتماداً كبيراً في قراءتهم وإقراءهم، فعملٌ مثل هذه الأطروحة تكتمل في باقي مواضع القرآن الكريم؛ لتعمّ الفائدة.

ب - ذكر نوع الوقف المعتمد في كل مصحف من المصاحف المطبوعة والمنتشرة في العالم؛ حتى يعلم الناس أن الوقف اجتهادي وله علماءؤه وآراؤه.

فله الحمد والمنّة على ما يسّره خدمة لكتابه الكريم، فاللهم اجعلنا من العاملين بما فيه، ويسّر علينا حفظه وتحفيظه بالوجه الذي يرضيك عنّا، يا رب العالمين يا أرحم الرحمين.

قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الأميري برواية حفص عن عاصم. الطبعة الثانية 1371هـ.
- مصحف الدار الشامية برواية حفص عن عاصم. طبع عام 1399هـ.
- مصحف مجمع الملك فهد برواية ورش عن نافع. طبع عام 1417هـ.
- مصحف دولة الكويت برواية حفص عن عاصم طبع عام 1428هـ.
- مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص عن عاصم. طبع عام 1434هـ.
- مصحف الجماهيرية برواية قالون، الطبعة العاشرة 1428هـ.
- والمصحف الحسني المسبوع برواية ورش، طبع عام 1417هـ.
- الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (1991م) (المتوفى: 370هـ)، معاني القراءات، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم المصري الشافعي (2002م) (ت: نحو 1100هـ)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (1412هـ) (المتوفى: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (1415هـ) (المتوفى: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (1971م) (المتوفى: 328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأنصاري، زكريا بن محمد (2002م)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا ، زين الدين أبو يحيى السنيكي (2001م) (المتوفى: 926هـ)، إعراب القرآن العظيم، تحقيق: موسى علي موسى مسعود، ط1، رسالة ماجستير.

البرماوي، إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي (2000م)، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمد تميم الزعبي، ط1، دار الندوة العالمية.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (1997م) (المتوفى: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (1418هـ) (المتوفى: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 117/2. وانظر: المراغي، أحمد بن مصطفى (1964م) (المتوفى: 1371هـ)، تفسير المراغي، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

توتونجي، محمد بلال (2014م)، ترجيحات الإمام الداني والإمام السجاوندي في الوقف والابتداء (دراسة مقارنة)، خطة بحث تكميلي مقدمة لنيل درجة الماجستير في القراءات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

التوجيه اللغوي للوقف المشكل عند الإمام الهبتي في الأجزاء الثلاثة الأولى من القرآن الكريم، إبراهيم أحمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه في تخصص القراءات القرآنية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن.

الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر (2003م)، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1994م) (المتوفى: 833هـ)، متن طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط1، دار الهدى، جدة-السعودية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1351هـ) (المتوفى: 833 هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

ابن جزري، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبى الغرناطى (1416هـ) (المتوفى: 741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت.

الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: 864هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تفسير الجلالين، ط1، دار الحديث - القاهرة.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ) (المتوفى: 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (1997م) (المتوفى: 405هـ)، المستدرک على الصحيحين للحاكم، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة - مصر.

الحجوي، محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الثعالبي الجعفري الفاسي (1995م) (المتوفى: 1376هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

حميتو، عبد الهادي عبدالله (2003م)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (2001م) (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (2001م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الخراط، أحمد بن محمد، أبو بلال (1426هـ)، **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي (المتوفى: 1069هـ)، **حاشية الشَّهابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ**، دار صادر - بيروت.

الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو (2001م) (المتوفى: 444هـ)، **المكتفى في الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دار عمار، عمان.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ) (المتوفى: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، دار الإرشاد للشئون الجامعية (حمص - سورية)، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت).

الدعاس، أحمد عبيد ومعه أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم (1425هـ)، **إعراب القرآن الكريم**، ط1، دار المنير ودار الفارابي - دمشق.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله (1404هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الريّ (1420هـ) (المتوفى: 606هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (1990م) (المتوفى: 1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (1988م) (المتوفى: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب - بيروت.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الدمشقي** (2002م) (المتوفى: 1396هـ)، **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407هـ) (المتوفى: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، دار الكتاب العربي - بيروت.

السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور (ت560 هـ)، **علل الوقوف**، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (2000م) (المتوفى: 1376هـ)، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، مؤسسة الرسالة.

أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

سعيد إعراب (1990م)، **القراء والقراءات بالمغرب**، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت-لبنان.

السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (المتوفى: 373هـ)، **بحر العلوم**.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أبو الفضل، **لباب النقول في أسباب النزول**، دار إحياء العلوم - بيروت.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (2006م) (المتوفى: 204هـ)، **تفسير الإمام الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، ط1، (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني (1995م) (المتوفى: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (1414هـ) (المتوفى: 1250هـ)، فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت.

الصابوني، محمد علي (1997م)، صفوة التفاسير، ط1، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.

صافي، محمود بن عبد الرحيم (1418هـ) (المتوفى: 1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط4، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت.

صالح، إبراهيم عبد الكريم عوض (2006م)، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، ط1، دار السلام - مصر.

الضباع، علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، عنى به محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (2000م) (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

طنطاوي، محمد سيد (1998م)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة.

الطبي، الحسين بن عبد الله (1413هـ) (المتوفى سنة 743هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو حاشية الطبي على الكشاف، تحقيق: د. جميل محمد بني عطا، ط1، جائزة دبي الدولية لحفظ القرآن الكريم.

العابدين، بن حنيفة (2006م)، منهجية ابن أبي جمعة الهبّطي في أوقاف القرآن الكريم، ط1، دار الإمام مالك - الجزائر.

عادل عبد الرحمن السنيد، الاختلاف في وقوف القرآن، ط1، جامعة الملك سعود.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (1984هـ) (المتوفى: 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر - تونس.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (1984هـ) (المتوفى: 1393هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، دار التونسية للنشر - تونس.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (1381هـ) (المتوفى: 209هـ)، **مجاز القرآن**، المحقق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (2008م) (المتوفى: 803هـ)، **تفسير ابن عرفة**، المحقق: جلال الأسيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (1422هـ) (المتوفى: 542هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الغماري، عبد الله بن محمد بن الصديق، "منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبّطي"، دار الطباعة الحديثة (الدار البيضاء - المغرب).

ابن فارس، أبي الحسين أحمد (2002م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب.

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (1993م) (المتوفى: 377هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: 170هـ)، **كتاب العين**، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م) (المتوفى: 817هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (1964م) (المتوفى: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (2008م) (المتوفى: 437هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط1، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (1405هـ) (المتوفى: 437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس، **سلوة الأنفاس ومحادثاة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، تحقيق: حفيد المؤلف الدكتور الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، **تفسير الماوردي = النكت والعيون**، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.

محمود خليل (2002م)، **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء**، ط1، مكتبة السنة، القاهرة- مصر.

محيسن، محمد محمد محمد سالم (1997م) (المتوفى: 1422هـ)، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان.

المحميد، ياسين جاسم، **الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط** «هو إعراب القرآن مستلاً من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت 745 هـ)».

مخلف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم (2003م) (المتوفى: 1360هـ)، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.

المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد المصري الشافعي (المتوفى: 1409هـ)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ط2، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.

المنجور، أبو العباس أحمد (1976م)، فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجّي، دار المغرب – الرباط.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل (1414هـ) (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر – بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1992م)، القطع والانتاف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط1، دار عالم الكتب (الرياض-المملكة العربية السعودية).

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (1421هـ) (المتوفى: 338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (2001م) (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م) (المتوفى: 710هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت.

النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر (1981م) (المتوفى: 381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي (1416هـ) (المتوفى: 850هـ)، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري الشافعي (المتوفى: 468هـ)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية، دمشق-بيروت.

ياقوت، محمود سليمان، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية.



إقرار

أنا الطالب: عمر فوزي محمد المسلم علمي

كلية: الدراسات العليا قسم: أصول الدين

تخصص: الدعوة التفسيرية وعلوم القرآن الرقم الجامعي: 60000000000000000000

الرقم الوطني: رقم جواز السفر (تغير الأردني): P9HJ8GJN

أقر بالتزامي بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات في جامعة العلوم الإسلامية العالمية المتعلقة بإعداد وكتابة/رسالة/أطروحة والتي تحمل العنوان:

توجيهية التصاريح الوصفية الهبوطية في الجزء الرابع والخامس والسادس
والسابع من القرآن الكريم وأثرها في التفسير

وبما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الرسائل العلمية، وأقر وأعترف بأن هذه الأطروحة غير منقولة أو مستلة بجميع الطرق والوسائل من كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في الوسائل الإعلامية أو أي وسيلة أخرى.

المقرّ بما فيه

.....
عمر فوزي محمد
.....